التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 128 السنة السادسة عشر - يوليو 2018

#ارفعوا _ أيديكم _ عن التأمينات

لماذا نرفض وصفات صندوق النقد الدولي ؟ 08

الصحيفة الورقية في البحرين إلى موات 18

أيها الحاجز.. فلا أنت متعتنا ولا تركتنا نأوِّل! 26

موقفنا

التقاعد ليس قضية إجرائية

تقدمت الحكومة إلى مجلس النواب بمشروع تعديلات على قانون التقاعد والتأمينات الاجتماعية، تنص صراحة، ودون مواربة، على أن تتخلى السلطة التشريعية عن رقابتها على أداء صندوق التقاعد والتأمينات، بأن يعهد لمجلس إدارة الصندوق، غير المشهود له أصلاً لا بالكفاءة ولا بالنزاهة، حرية وضع ضوابط وقواعد عمل الصندوق بما فيها تحديد نسبة الاشتراك وسن التقاعد وإعادة النظر في المزايا التي بمنحها القانون المعمول به للمشتركين في الصندوق ممن تقاعدوا ومن سيتقاعدون في المستقبل.

تشكّل في البحرين رأي عام موحد برفض هذه التعديلات، حيث اتفقت كافة شرائح المجتمع البحريني من مختلف المشارب على هذا الموقف، مما حمل مجلس النواب على التصويت بالإجماع برفض التعيلات المقدمة من الحكومة.

في مجلس الشورى سمعنا بعض الأصوات المتحفظة والممتنعة عن تأييد التعديلات، لكننا سمعنا أيضاً أصواتاً سمجة، لم تكتف فقط بتزيين وتسويق التعديلات المقترحة من الحكومة، وإنما أيضاً أساءت لمئات الآلاف من أبناء وبنات الشعب، الذين توحدوا في الموقف ضد هذه التعديلات لأنها تمس حقاً أصيلاً لهم، وتنال من المدخرات التي أنفقوا ويتفقون العمر من أجل أن تتحول إلى مرتب تقاعدي لهم بعد مغادرتهم الوظيفة، وفي النهاية صوّت مجلس الشورى بغالبية أعضاءه بالموافقة على التعديلات

عاشت البلد بعدها حلاً من الترقب والجدل، حول مصير هذه التعديلات، خاصة بعد أن طلعت هيئة رئاسة مجلس النواب ب"تخريجة" الطلب من جلالة الملك إحالة مشروع التعديلات للمحكمة الدستورية، وهي "تخريجة" أغفلت أن مشكلتنا مع هذه التعديلات ليست في كونها تنطوي على شبهة دستورية، وإنما في كونها "تُشرّعن" السطو على مدخرات المؤمنين في الصندوق، مشكلتنا ليست إجرائية أو دستورية، وإنما هي مشكلة تطال حقوق الناس وأموالهم، وبالتالي فإن تقزيمها بهذه الطريقة وتصويرها على أنها محض إجرائية، ما هو إلا تمهيد لتمرير مارفض شعبياً وبرلمانياً بطرق ملتوية.

في غمرة ذلك، تلقى المواطنون والفعاليات المجتمعية والسياسية بترحاب توجيهات جلالة الملك بالتريث في البت بالتعديلات المقترحة، وإعطاءها فرصة للنقاش والحوار، كي لا تسلق سلقاً، وقد تشكلت لجنة مشتركة ضمت ممثلين عن مجلسي النواب والشوري والحكومة للنظر فيها، وبلورة رأي حولها، لكن المؤمل ألا تكون قرارت هذه اللجنة التي يغيب عنها ممثلو النقابات والمجتمع المدني، نهائية، وأن يخضع ما ستتوصل إليه، بدوره، للنقاش المجتمعي، قبل أن تحال إلى المجلس القادم.

التقدمي

«التقدمي» و«القومي» يدعوان إلى موقفٍ وطني واسع رافض للمساس بمكتسبات المشتركين والمتقاعدين

رفضت جمعيتا المنبر التقدمي والتجمع القومي بشدة، المشروع بقانون الذي رفعته الحكومة مؤخرا بصفة الاستعجال إلى السلطة التشريعية حول اصلاح وتعديل قانون التقاعد في البحرين، والذي يعطي، بحسب التعديلات المقترحة، صلاحيات واسعة لمجلس هيئة التأمينات الاجتماعية وصندوق التقاعد العسكري، من شأنها ان تنتقص من سلطة البرلمان التشريعية والدستورية بحيث تصبح صلاحيات تعديل القانون مستقبلاً في يد الجهة التنفيذية المعنية ذاتها بتنفيذ تلك التعديلات، ممثلة في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وحيث أن التعديلات الواسعة المقترحة على أحد أهم القوانين التي يمكن أن يناقشها البرلمان، والمتعلقة بحقوق ومكتسبات عشرات الآلاف من المتقاعدين ومئات الآلاف من المشتركين ضمن نظام التقاعد والتأمينات الاجتماعية في البحرين سواء كانوت من موظفي القطاع العام، أو القطاع الخاص أو حتى القطاع العسكري، فإن الضرورة تفرض على الجميع، وفي مقدمتهم أعضاء السلطة التشريعية عدم السماح، وتحت اي ظرف، بتمرير هذا المشروع بقانون الذي يحمل في طياته الكثير من الانعكاسات الخطيرة على مستقبل التأمينات الاجتماعية، ومظلة الأمان الاجتماعي برمتها، وكذلك على حقوق المشتركين ومستقبل الآلاف من الأسر في البحرين، الأمر الذي سيخلق، لا محالة، وضعاً اجتماعياً واقتصادياً ومعيشياً لا يمكن التنبؤ بعواقبه الوخيمة.

إن الجمعيتين تطالبان بضرورة التمعن في حجم التفاصيل الكامنة في التعديلات المقترحة وما ستلحقه من مخاطر على مجمل الوضعين الاجتماعي والمعيشي، والتي جاءت على عكس توقعات الجميع، حيث كان منتظرا اصلاح نظام التقاعد في البحرين بما يلبي حاجة البلد والناس في تحقيق المزيد من سبل الاستقرار الاجتماعي، في ظل تردي الأوضاع المعيشية والاقتصادية، وبعد رفع الدعم عن الكثير من السلع الاستهلاكية الأساسية، وفرض حزمة من الضرائب على كاهل المواطنين بمختلف شرائحهم، وتوقع فرض المزيد منها في القريب العاجل.

لقد سبق أن حذّرت جمعيتا التجمع القومي والمنبر التقدمي، ومعهما طيف واسع من القوى والشخصيات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني من مغبة السكوت على الكثير من الاجراءات والخطوات التي اتخذت خلال السنوات الأخيرة، وحتى وقت قريب ، حيث أقدمت الكثير من مؤسسات القطاعين العام والخاص والشركات على دفع الناس نحو التقاعد المبكر تحت ذرائع وحجج، ليس أقلها تطبيق نظام الخصخصة سيء الصيت، والذي يأتي، كما نعلم، تنفيذاً لتوصيات صندوق النقد الدولي و«روشتاته" المدمرة، الأمر الذي أرهق الوضع المالي لصناديق التقاعد في هيئة التأمينات الاجتماعية، وحتّم بدوره على شرائح واسعة من المتقاعدين مبكراً، البحث عن وظائف بديلة لتحسين أوضاعهم المعيشية الصعبة.

وتؤكد الجمعيتان أن الإصرار على استمرار تغييب التمثيل العمالي في مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي أصبح مثيراً للشبهات، والغاية منه تمرير ما لا يخدم مصالح المتقاعدين، وينتقص من حقوقهم التقاعدية، وبات ملحاً مالعجة هذا التغييب القسري.

كما أن مجلس النواب ومنذ العام 2004 كان قد طالب بضرورة اصلاح أوضاع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وإعادة الأموال والأصول والممتلكات، ووقف الفساد المشتشري فيها، وفي إدارتها على أسس مهنية واحترافية ترتقي بحقوق ومكتسبات المشتركين والمتقاعدين، علاوة على ضرورة اصلاح نظام التقاعد ذاته بصورة تحقق الاستقرار الاجتماعي وتعيد ثقة المشتركين والمتقاعدين في نظام التقاعد في البحرين، والتي عرضت حينها في تقرير لجنة التحقيق البرلمانية الذي رفع للحكومة، منذ أكثر من اربعة عشرة عاماً، دون أن تلقى مناشدات الجميع بما فيهم نواب مجلس 2002-2006 ، لفرض استجابة جدية من قبل مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، أو حتى متابعة السلطة التنفيذية التي التزمت، شفاهةً، أمام البرلمان حينها بالمضي في تنفيذ توصيات تقرير لجنة التحقيق البرلمانية المشار اليها.

إننا في جمعيتي المنبر التقدمي والتجمع القومي نُحَذر أعضاء مجلسي النواب والشورى من استسهال تمرير هذا المشروع الخطير، والتحسب جيداً لتداعياته المحتملة، ونطالبهم باظهار موقفهم الوطني المسؤول والتاريخي برفضه وعدم ارتكاب خطيئة لا تغتفر بحق مصالح ومكتسبات المواطنين والأسر بمختلف شرائحهم وفئاتهم، والاستعاضة عن ذلك باعادة طرح ملف التأمينات الاجتماعية واصلاح نظام التقاعد في البحرين للنقاش والتحقيق مجدداً.

وتأسيساً على قاعدة احترام الإرادة الشعبية وحق الناس في الاعتراض على توجهات خطيرة ومثيرة للمخاوف مثل هذه، نطالب جميع القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وفي مقدمتها النقابات والاتحادات العمالية، الوقوف بصلابة ومسؤولية بوجه هذا المشروع المدمر الذي في حال اقراره سيصبح عنواناً لأزمة اجتماعية ومعيشية قادمة.

المنبر التقدمي: نثمن التوجيهات الملكية بإعادة بحث مشروعي التقاعد تجاوباً مع الإرادة الشعبية

أكدَّ المنبر التقدمي على أهمية التوجيهات الملكية التي أعلن عنها اليوم، بضرورة إعادة بحث مشروعي التقاعد وبالتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مع الأخذ بالاعتبار كل ما أبدي بشأنيهما من ملاحظات ومقترحات اثناء مناقشة المشروع، وما أبداه الرأي العام والقوى السياسية المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني والقوى والشخصيات الوطنية بمختلف شرائحها من موقف مسؤول وموحد تجاه المشروع.

إن المنبر التقدمي الذي كان، وما يزال، في طليعة القوى الوطنية الرافضة لتمرير مشروع نظام التقاعد المقترح من قبل السلطة التنفيذية بصورة الاستعجال وبما ورد في بنوده من مساس بمدخرات المواطنين، يؤكد، مجدداً، أهمية تعزيز التلاحم والوحدة الوطنية دفاعا عن المصالح الحيوية للشعب. ويثمّن المنبر التقدمي التوجيهات الملكية السامية باستكمال المشاورات بشأن هذين القانونين بتأنٍ، ودون استعجال، وان تكون إعادة التقييم والبحث محققة للتوافق الوطني بين سلطات الدوًلة ومؤسساتها المعنية، في إدخال الإصلاحات اللازمة على القوانين المعمول بها،وضرورة بحث وتطوير النظام التقاعدي في مملكة البحرين بما يكفل الحفاظ على حقوق المواطنين ويؤمن الاستقرار المالي للصناديق التقاعدية.

لقد طالبنا في المنبر التقدمي، منذ البدء، بضرورة تحقيق التوافق الشعبي المطلوب حول تعديل نظام التقاعد، والإقلاع عن منهج الاستعجال والتسرع، وسلق التشريعات والأنظمة، لما له من تداعيات وعواقب وخيمة على الوضعين الاجتماعي والمعيشيً، كذلك أكدّنا على ضرورة توفر الشفافية في إدارة اموال الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، ما يتطلب وجود إدارة مهنية احترافية ومستقلة، بعيداً عن هيمنة أي من السلطات على أموال واستثمارات الهيئة، حفاظا على مدخرات المشتركين والمتقاعدين، والنظر بمسؤولية لأهمية استقرار مظلة الأمن الاجتماعي في البلاد، ومعالجة كافة الاختلالات المالية وأوجه الفساد التي كشف تقرير لجنة التحقيق البرلمانية منذ العام 2004، وكذلك التقارير السنوية لديوان الرقابة المالية الكثير من التجاوزات وأوجه الفساد، التي آن الأوان لوقفها ومحاسبة المتسببين فيها.

إن تحقيق الإرادة الملكية المتوافقة مع الارادة الشعبية حول ضرورة إدارة أموال ومدخرات المواطنين التقاعدية على اسس فاعلة مهنية وشفافة، يتطلب تحقيق إدارة فاعلة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بحيث تمثل فيها الكفاءات من أطراف الإنتاج الثلاثة، دون السماح تحت اي ظرف بإقصاء أي منها، كما هو حاصل بإقصاء ممثلي العمال عن عضوية مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، الأمر الذي ينتقص من شرعية ما اتخذ خلال فترة غيابهم من قرارات، ويتطلب ضرورة عودتهم لمجلس الإدارة دون إبطاء او تسويف.

إن ما تحقق من انتصار للإرادة الشعبية الجامعة في هذه القضية الحيوية، يبرهن على أهمية التلاحم والوحدة بين كافة قطاعات الشعب، لتحقيق النجاحات المأمولة لكافة المطالب الشعبية العادلة بسلمية وحضارية.

المنبر التقدمي
٢١ يونية ٢٠١٨

حلقة حوارية حول قضية التقاعد في المجلس الرمضاني لـ«التقدمي»

في المجلس الرمضاني الأسبوعي للتقدمي نظم "التقدمي" جلسة حوارية حول مشروع قانون التقاعد الجديد المثير للجدل، تحدث فيها الرفاق: خليل يوسف الأمين العام، المحامي حسن اسماعيل، فلاح هاشم نائب الأمين العام للشؤون السياسية، يحيي المخرق خبير تأمين، ومن الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين تحدثت النقابية سعاد مبارك، والنقابي جمعة البنخليل عضوا الأمانة العامة، حيث أكدّ الجميع على أهمية رفض مشروع قانون التقاعد الجديد من قبل مجلسي النواب والشورى، وعلى ألا مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي دور مجلس النواب وسلطته التشريعية والرقابية على أداء دور الهيئة، في مخالفة واضحة للدستور، ويعطي إدارة الهيئة سلطة التحكم في مصير المتقاعدين وأموالهم.

فضفضة

اللجنتان الشقيقتان

عيسى الدرازي

في 15 يناير الماضي، يمضي على انطلاق الاجتماعات المشتركة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لبحث هيكلة الدعم الحكومي وإعادة توجيهه إلى مستحقيه ما يقارب 6 شهور. والنتيجة حتى الآن لا شيء سوى أخبار ومعلومات متضاربة في فحواها، مختلفة في معناها.

هناك قاعدة تقول، لا أعرف ما هو مصدرها الحقيقة، ولكني سمعتها أول مرة في أحد مؤتمرات المنبر التقدمي، حيث قال احد الاعضاء حينها وهو ينقل هذه العبارة « إذا أردت لموضوع ما أن يموت شكّل له لجنة». وهو التكتيك السياسي السمج المتبع منذ اعادة انطلاقة الحياة النيابية في 2002، كمّ اللجان البرلمانية المشكلة منذ ذلك الوقت وحتى الآن، ونتائجها متواضعة إلا من رحم ربي، هروباً من حرج التعميم.

عودة إلى موضوع لجنة إعادة توجيه الدعم المشتركة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، كلما صدر خبر من هذه اللجنة ، يرن في اذني ذلك القول المأثور، أكثر من 5 شهور مرت على انطلاق هذه الاجتماعات وليست هناك حتى الآن رؤية واضحة لآليات إعادة توجيه الدعم، تلك العبارة التي ارتبطت في اذهان المواطنين بحذف شريحة اخرى من تسلم مبالغ الدعم الحكومية. فكلما تصدرت الصحف عناوين اعادة توجيه الدعم للمواطنين، يترجمها المواطن في عقله الباطن بأن هناك ما هو قادم لإقصاء شريحة من الشرائح المستحقة لمبالغ الدعم.

الأمر ذاته يتكرر مؤخراً، حيث تطالعنا الصحف هذه الأيام بمعلومات عن الرغبة بتشكيل لجنة جديدة تبحث مميزات قانون التقاعد الجديد وتحفظ حقوق واموال المتقاعدين والكثير من التأكيدات على حقوق المواطنين جنباً إلى جنب مع ترميم وتحصين الصناديق التقاعدية وحمايتها مما لا يحمد عقباه. وبالطبع وكما حال شقيقتها لجنة إعادة توجيه الدعم، لن يتلمس المواطن قريباً نتائج هذه اللجان ويمكن أن تأتي الأوضاع الاقتصادية الشرسة على هذا المواطن وتأكله حياً، وهذه اللجان لازالت منعقدة وتباشر اعمالها.

أهم مبدأ للإنجاز في مثل هذه اللجان التي تلامس حياة المواطن بشكل مباشر هو تحديد موعد نهائي للانتهاء من أعمالها، أما ولادة اللجان وانطلاق العمل فيها بدون تحديد آلية وموعد لاتخاذ القرارات فهي الإشارة غير المباشرة للرغبة في «موت» الموضوع.

في اجتماع مكتبه السياسي

التقدمي يبحث الموضوعات التنظيمية ومستجدات الوضعين السياسي والمعيشي

جدد المنبر التقدمي موقفه الرافض لمشروع التعديلات المقترحة والتي تمس مصالح ومستقبل العمال والمتقاعدين، جاء ذلك في اجتماع للمكتب السياسي الدوري للمنبر للتقدمي عقد مساء السبت الموافق 9 يونية 2018، حيث ناقش الموضوعات التنظيمية والسياسية المدرجة على جدول أعماله، والتقارير المرفوعة من لجان التقدمي المختلفة عن سير عملها طيلة الفترة المنصرمة.

كما توقفت أمام المشروع بقانون الذي رفعته الحكومة مؤخراً بصفة الاستعجال إلى السلطة التشريعية حول إصلاح وتعديل قانون التقاعد في البحرين، والذي يعطي، بحسب التعديلات المقترحة، صلاحيات واسعة لمجلس إدارة هيئة التأمينات الاجتماعية وصندوق التقاعد العسكري وهو الأمر الذي قوبل برفض شعبي واسع والتفاف وطني واسع شمل جميع شرائح وفئات المجتمع البحريني رفضاً لأي تعديلات تمس حقوق ومكتسبات العمال والمتقاعدين، مما حتم على أعضاء مجلس النواب التصويت بالإجماع رضوخاً للإرادة الشعبية.

وثمن المكتب السياسي في هذا السياق تلاحم الموقف الوطني الذي شاركت فيه كافة شرائح المجتمع البحريني والقوى والشخصيات الوطنية ومن جميع الانتماءات والتي توصلت إلى قناعة بأن سبب ما وصلت إليه التأمينات الاجتماعية هو النهج المتبع في إدارة الهيئة وأموال واشتراكات المتقاعدين والعمال المغيب تمثيلهم عن مجلس إدارة الهيئة وهو الأمر المثير للريبة.

وأشاد المكتب السياسي بالدور المميز الذي قام به أعضاء التقدمي في التعبير عن هذا الموقف الرافض عبر مبادرتهم بإطلاق حملة إعلامية تثقيفية واسعة شارك فيها كوادر التقدمي من مختلف التخصصات (القانونية والحقوقية والنقابية) وهو استمرار لنهج التقدمي وموقفه في الدفاع عن مصالح الكادحين في المجتمع، مشدداً على ضرورة استمرار الحملة التي بدأها التقدمي والمعبرة عن الرفض للتعديلات المقترحة التي تمس وتنتقص من حقوق المتقاعدين والعمال.

وجدد المنبر التقدمي عبر مكتبه السياسي موقفه الرافض للتعديلات والداعي لمواصلة العمل من أجل عدم إقرار هذا القانون عبر وسائل الاعتراض القانونية والسلمية ومن خلال تبيان الرفض للمعنين في مجلس الشورى وفي السلطة التنفيذية استجابة للموقف الجماعي لشعب البحرين الذي نبذ واستهجن التعديلات المقترحة لما لها من تداعيات غير مأمونة العواقب على الأمن الاجتماعي وبما ينبئ عن مستقبل يهدد مجمل المكاسب المجتمعية في القانون الحالي الذي لا يختلف أحد حول ضرورة تطويره بما يخدم تحقيق مكاسب وحقوق أكبر للمتقاعدين والمشتركين وبما يخلق إدارة فاعلة بمشاركة جميع الأطراف وبآلية مراقبة تمثل المجتمع والمشتركين تضمن لنظام التقاعد الاستمرارية والتطور والاستدامة.

وبهذا الاتجاه فإن المكتب السياسي يشدد على أهمية الانصياع للإرادة الشعبية، وأن يؤخذ هذا الموقف الشعبي الرافض للتعديلات المقترحة في الاعتبار، مؤكداً كذلك على أهمية إطلاق حرية الرأي والتعبير وعدم تقييدها بإجراءات وقوانين معيقة للحرية ولا تساهم في تأمين فضاء عام للحرية.

هذا التدافع لماذا؟

غريب سلوك الدولة في العلاقة مع التشريعات ومراسيم القوانين التي يفترض في المجلس الوطني بغرفتيه أن يبت فيها، فخلال الأسابيع القليلة المتبقية من الفصل التشريعي، وقبل الإعلان عن انفضاضه ، دفعت الحكومة بحزمة من مشاريع القوانين، مع انه طوال أربع سنوات من عمره كان هناك تباطؤ، يبدو للرائي الآن، انه كان متعمدا في إحالة المشروعات بقوانين ذات الأهمية الخاصة للمجلس، إلا إذا استثنينا منها القليل، فيما رأينا مشروعات القوانين تتدافع على مجلس النواب بكثافة محيرة خلال الفترة الأخيرة، حيث يوضع المجلس أمام خيار إقرارها وبسرعة تحت ضغط الوقت القليل المتبقي.

إن نظرة سريعة على مجمل ما تقدمت به الحكومة في الأسابيع الأخيرة ترينا أن الكثير منه يتصل بصلب الحقوق السياسية والحريات العامة،وبالتالي بجوهر الممارسة الديمقراطية في البلد ، ولا يجوز أن يجري التعاطي معها باستخفاف، وتمرر تحت ضغط الوقت وحجة انه يجب انجازها قبل أن ينفض الفصل التشريعي وولوجنا الفترة الفاصلة بين مجلسين.

ولو أننا أمعنا النظر في كل واحد من التشريعات المقدمة وحللنا موادها أو التعديلات التي ترغب الحكومة في إدخالها على ما هو نافذ منها، لأدركنا جيدا أن الناظم الأساسي لها هو «تقنين»الحريات العامة بضوابط وقيود تمس من جوهر هذه الحريات، وهي لذلك جديرة بأن يجري التعاطي معها بتأن وتمعن، لا بالسلق السريع والتمرير العاجل لمحتواها، مع ملاحظة أن مثل هذا السلق والتمرير، بالسرعة التي يجريان بها، يؤديان إلى شل تأثير المجتمع المدني وضغوطه على السلطة التشريعية لكي تكون أكثر يقظة وحرصا في أداء المسؤولية الملقاة على عاتقها. وكانت التجربة السابقة قد برهنت على انه حيث ما تسنى لقوى ومؤسسات المجتمع المدني من أن توصل كلمتها، فانه أمكن إحداث بعض التأثيرات الايجابية على التشريعات التي نظر فيها مجلس النواب.

ظاهرة تدافع مشروعات القوانين على مجلس النواب، ومن بعده إلى مجلس الشورى للإقرار السريع المستعجل، أدت إلى تمرير تشريعات تنطوي على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة، تفاقم من مشاعر الريبة والشك وعدم الثقة بين الدولة والمجتمع، فالحكومة بتصرفها هذا تظهر أنها على عجلة من أمرها في تمرير أكثر ما يمكن من التشريعات التي تراها ملائمة لها، لتضع المجتمع والمجلس النيابي القادم أمام وقائع على الأرض لن يكون بوسعه تجاهلها، وسيجد نفسه، شاء أم أبى، مقيدا بها، وهو أمر لا يصب، في أي حال، في المجرى المنشود للبناء الديمقراطي.

في منتدى التقدمي:

التقاعد بعد توجيهات جلالة الملك

نظم المنبر التقدمي بتاريخ 24 يونيو 2018، بعنوان (تعديلات التقاعد بعد توجيهات جلالة الملك) تحدث فيها كل من الدكتور حسن الماضي العضو السابق للأمانة العامة في الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، ومجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، والرفيق المحامي حسن اسماعيل.

استعرض د. حسن الماضي عدداً من التفاصيل المهمة عن واقع وأداء الهيئة من عام 2009 إلى اليوم، وعن تأسيس شركة أصول الاستثمارية، مؤكداً أن المشكلة ليس في المزايا أو الاشتراكات، وإنما في إدارة الصندوق.

هل كانت تدير الهيئة بشكل احترافي منذ عام 2009 إلى 2016 .

أما الرفيق المحامي حسن اسماعيل فقد قدّم مجموعة من العناصر المهمة، التي لا بد من مراعاتهاعند النظر في إصلاح أوضاع صندوق التأمينات ومنظومة التقاعد في البلاد،

عقب ذلك مداخلات مهمة من الحضور، قدمها عدد من المهتمين، كان بينه النائبان السابقان وعضوا لجنة التحقيق في أوضاع التقاعد في الفصل التشريعي الأول: يوسف زينل وعبدالنبي سلمان، كان لمداخلات الحضور في الندوة تأثيرها ولاسيما عضوا المجلس النواب في 2002/ 2006، وعضوا لجنة التحقيق في التأمينات الاجتماعية الرفيق عبد النبي سلمان والأستاذ يوسف زينل، اللذان أوضحا العديد من البيانات التي ذكرت في تقرير لجنة التحقيق، ونوها إلى أنه لو تمّ الأخذ بالتوصيات التي رفعت في حينه لما وصلت التأمينات إلى أزمتها الحالية.

المحامي حسن إسماعيل وحديث عن أهمية المشاركة في الانتخابات

في المجلس الرمضاني للتقدمي مساء يوم الأحد 27 مايو 2018، شارك الرفيق المحامي حسن اسماعيل بمداخلة تحدث فيها عن أهمية المشاركة في الانتخابات القادمة 2018، لمجلس النواب والمجالس البلدية، وأشار إلى أهمية المشاركة للتغيير سواء في اللائحة الداخلية للمجلس، أو تعزيز صلاحيات المجلس وليس في تقليصها مثلما حدث في السنوات الماضية في أصدار القوانين المكبلة والمقيدة للحريات العامة والديمقراطية النسبية، وتحدث عن الاستجواب حيث كان في السابق 5 من أعضاء مجلس النواب، يمكنهم تقديم طلب الاستجواب أي وزير أو مسؤول في البلاد، أصبح الان الاستجواب يحتاج إلى ثلثين أعضاء مجلس النواب أي 27 نائب، تم تعقيد موضوع الاستجواب، وهذه سابقة خطيرة تعيق أي تحول نحو الديمقراطية والتصدي لظاهرة الفساد والفاسدين في البلاد..

المنبر التقدمي والتجمع القومي يشجبان مشاركة وفد إسرائيلي في اجتماع لجنة التراث العالمي في البحرين

نقلت الصحافة المحلية عن مستشار التراث العالمي بهيئة البحرين للثقافة والآثـار منير بوشناقي، قوله إن مملكة البحرين ستستضيف وفداً إسرائيلياً خلال اجتماع لجنة التراث العالمي في الفترة من 24 يونيو حتى 4 يوليو 2018 بذريعة أن الاجتماع هو فعالية عالمية تنظمها اليونسكو وتحضرها كافة دول العالم.

وهذه هي ليست المرة الأولى التي نشهد فيها خطوات رسمية، وغير رسمية، للتطبيع مع الكيان الصهيوني تحت ذرائع فنية ورياضية وثقافية، والتي كان آخرها مشاركة وفد من البحرين في سباق الدراجات في القدس المحتلة في شهر مايو الماضي، مما يؤكد التصميم على إضفاء الشرعية على العلاقات مع الكيان الغاصب بالرغم من الإدانة الشعبية الواسعة لمثل هذه الخطوات والتي عبر عنها شعب البحرين بكل فئاته ومكوناته.

ومما يزيد من خطورة خطوات التطبيع هذه، أنها تأتي في وقت يشتد التآمر لتصفية القضية الفلسطينية من قبل القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الداعم والحليف الإستراتيجي للكيان الصهيوني، من خلال الترويج لما يسمى ب»صفقة القرن»، ومن تجلياتها نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة، علاوة على المجازر التي يرتكبها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني في مسيراته السلمية خلال الأسابيع الماضية، مما يعني أن خطوات التطبيع تشكل تغطية ضمنية لكل تلك المـؤامـرات والمجازر، وتغاضياً عنها.

إن التجمع القومي والمنبر التقدمي اذ يحييان شعب البحرين بكل فئاته ومكوناته على مواقفه الوطنية والقومية الأصيلة الرافضة لهذه الخـطـوات، والداعمة لقضية فلسطين ولحق الشعب الفلسطيني الشقيق في تحرير أرضه من دنس الاحتلال وإقامة دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ورفض أي شكل من أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل، فإنهما يستنكران كل المحاولات الرامية إلى إحـداث أي اختراق في جدار وطننا الصلب الرافض لأي خطوة للتطبيع أو التعايش مع الصهاينة القتلة المجرمين.

وتدعو الجمعيتان كافة فئات الشعب ومكوناته وقواه السياسية والمجتمع المدني إلى إعلان مواقفها الداعمة للقضية الفلسطينية والمناهضة لكافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، بما في ذلك السماح بمشاركته في اجتماع لجنة التراث العالمي خلال الأيام المقبلة والضغط على الجهات الرسمية لاتخاذ الخطوات الفورية لإلغاء هذه المشاركة.

حول التحركات الجماهيرية

جواد المرخي

مهم جداً أن يدرك السياسي الذي يعيش في وسط الساحة الوطنية أن ليس كل ما يجري من تحركات جماهيرية، لها، بالضرورة، طابع سياسي منظم أو انها تقرأ على انها ثورة.

إن الثقافة السطحية تعتمد في التحليل على ما يمّدها الإعلام الخارجي ومنها نشرات الأخبار التي تروج أحياناً لتحركات فوضوية متطرفة تدغدغ بمشاعر التطرف والفوضوية، إلا ان كل التحركات الجماهيرية ومنها العفوية لا تأتي من فراغ، بل هناك ظروف موضوعية تساهم في هذا التحرك أو الاندفاع الجماهيري، الذي يأتي أحياناً على شكل من الانفجار غير المتوقع مثل ما حدث لنا في الوطن العربي عام 2011.

تغذي هذه التحركات أحياناً الظروف الصعبة التي تعيشها غالبية الجماهير جراء سياسات لأنظمة دكتاتورية فاسدة لا تراعي مبدأ حقوق الجماهير، بل تباشر في سياسة القمع والبطش والتنكيل لقوى المجتمع التي تطالب بالتغيير أو الإصلاحات أو الحقوق ومن خلال هذه السياسات تعيش غالبية الجماهير في حالة من الترقب لتغيير معين.

إن التحركات الجماهيرية هي أنواع مختلفة مثل الاحتجاجات والاضرابات والمسيرات والانتفاضات، بينها تلك المخطط لها من قبل قوى معينة في وسط المجتمع المدني، أو انها تحدث مباشرة لظروف تعاني منها الجماهير ايضاً هناك تحركات جماهيرية تحدث مسيسة تحت أنشطة لأحزاب سياسية وغيرها غير مسيسة وهذه في خانة العفوية ايضاً.

نحن في البحرين قد واجهت الجماهير كثيراً ظروفها الصعبة المعيشية والاقتصادية بتحركات منها عفوية وأخرى مرتبطة بوعي نقابي أو وطني أو عمالي ومن التحركات التي سجلها التاريخ في البحرين هي انتفاضة مارس المجيدة عام 1965 التي كانت شراراتها فصل عمال من شركة بابكو وكانت ميزة هذه أن شاركت فيها كل القوى السياسية الوطنية والمجتمعية كجبهة التحرير الوطني البحرانية والقوى القومية والناصرية آنذاك.

أما النموذج الذي حدث في عام 2011 على مستوى الوطن العربي من تحركات جماهيرية، بالرغم من قوتها التي زعزعت كيان الأنظمة العربية واسقطت أربع دكتاتوريات في تونس في مصر وليبيا واليمن، وكانت عارمة في العديد من البلدان العربية تعبيراً عن غضب الشباب العربي وتطلعاتهم، لكنها جيرت أو استغلت من القوى الاسلامية، وغابت عنها المشاريع الوطنية.

لذلك لم تحقق أهدافها، وتحول بعضها إلى ثورة مضادة، وفي نتيجة بعضها دمرت بعض البلدان العربية كليبيا واليمن وسوريا، وكل هذا يؤكد أن الثورات لا تقوم وتنجح تحت قيادة جماعات محدودة طائفية أو قبلية أو عنصرية، من خلالها يتفكك النسيج الوطني والاجتماعي وتزداد بعدها الأمور سوءاً.

محطات

يحررها: خليل يوسف

نائب الخدمات

"نعم .. أنا نائب خدمات، وأتشرف بالعمل من أجل خدمة أبناء الدائرة، هذا الوصف مصدر فخر واعتزاز لأنه يعبر عن نوع من الإلتزام بالدين الحنيف الذي أمرنا بالتعاون والتراحم»

الكلام قاله أحد النواب، وحياله نقول: "كم من الجرائم ترتكب باسم الدين" ..!!

حرامية ..!

هل لاحظتم أن هناك حرامية، ليسوا ككل الحرامية، حرامية من طراز خاص، يسرقون وينهبون في الوقت الذى يطالبون بالتعويض من المال العام ..!!

الإرادة السياسية

ما أن تتحدث عن أمر من أمور البلاد والعباد، إلا وتجد من يقول لك: المطلوب ارادة سياسية ..

عندما يجرى الحديث عن فقه الأولويات، والملفات والقضايا الأولى بالرعاية الاهتمام ..

عندما نتحدث عن محاربة الفساد، وندعو الى مواجهة الفاسدين، ونطالب بتفعيل آليات المحاسبة، وعندما، وعندما، وعندما، لا بد وأن تجد من يقول لك المطلوب إرادة سياسية ..

هل من يشرح لنا، ماذا يعنى ذلك ..؟!

ظاهرة ..

لم يعد عسيراً أن نلاحظ انتشار ظاهرة المذيعين ومقدمي البرامج التليفزيونية التي تصنف بأنها حوارية او برامج "التوك شو" كما يُسمونها، برامج تحوّل فيها المذيعون إلى نشطاء، يوجهون الرأي العام، يعظون المشاهدين، يفتون في كل القضايا العامة، يوزعون صكوك الوطنية، ويعزفون على أوتار التخوين والتشويه، يوجهون الشتائم والإساءات، وحتى حملات الاغتيال المعنوي الممنهج.

وكم هو بالغ السوء في المعنى والدلالة حين أصبح هؤلاء هم مقدمو البرامج، وهم الضيوف ، وهم السائلون وهم المجيبون، وهم الرادحون، وهم المعقبون، وهم كل شيء، ويحدثوننا عن الضمير، والمهنية والموضوعية، والإعلام الحر، وينسون التحدث عن تشويه وتزييف الوعي العام ومحاولات استساغة القبح .. !!

وحده الساذج هو من يلتهم الطعم الفاسد ..

انتحار فاسد ..!

مسؤول ياباني انتحر مؤخراً، خجلاً من اتهامه بالرشوة بإلقاء نفسه من الطابق العشرين، سبقه كثر من المسؤولين في اليابان، في كوريا، وربما في بلدان اخرى، كلٌ انتحر على طريقته، يعتبرون الإنتحار باباً للخروج من الفضيحة، ولكن في منطقتنا الأمر يختلف، لا أحد ينتحر، يزدادون فساداً، ويرتكبون الموبقات ولا أحد ينتحر، لأنهم يؤمنون بأن الانتحار حرام في الإسلام، وأن من ينتحر يدخل النار، وكل ما علينا هو أن نرتضي بالمقسوم ..!

إضاءات ..

الخطاب الديني: نسمع ونقرأ كثيراً من يتحدث عن تجديد الخطاب الديني، الإشكالية الفاقعة أن الداعين إلى هذا التجديد، ينسون أو يتناسون بأن تجديد الخطاب الديني دون تنقية المنبع من التشويهات الدخيلة، ما هو إلا تغليف لمنتج قديم..

الغد الأجمل: محمود درويش يقول «دائماً نؤمن بأن الغد أجمل، لكن التاريخ يفاجئنا بخيبات أمل جديدة تغرى بمديح الأمس، هي محنة لا يجب ان نمتثل لها، يجب النظر الى أبعد .. والى أعلى» .. كلام يستحق التأمل.

مثل صيني: مثل صيني يقول: «شطف الدرج يبدأ من فوق» .. وكفى .. وافهموا هذا المثل كيفما تشاؤون.

مشكلة: مشكلة عندما تحل مشاكلنا بمشاكل أكبر ..!!

العبث: يقول ادونيس «كل شيء في الحاضر العربي يؤكد أن قائل العبث هو وحده قائل الحكمة «..كلام يستحق التوقف والتأمل..

لماذا نرفض وصفات صندوق النقد الدولي ؟

عبد الجليل النعيمي

يقدم صندوق النقد الدولي (صـن.د) والبنك الدولي (ب.د) نفسيهما رسميا كمؤسستين شقيقتين ضمن منظومة الأمم المتحدة، يعملان بتكامل من أجل رفع مستوى المعيشة في بلدانهما الأعضاء. يركز الصندوق على قضايا الاقتصاد الكلي بينما يركز البنك على التنمية الاقتصادية طويلة الأجل والحد من الفقر.

وعلى الأرض تختلف الوقائع. يقول بحث أجراه براين جونسون وبريت شيفير أنه بين عامي 1965 و1995 "أنقذ» ص.ن.د. 89 بلدا بفضل «توافق واشنطن». لكنه حتى عام 2010 ظلت الحالة الاقتصادية الاجتماعية في 48 بلدا منها كما كانت تقريبا قبل «الإنقاذ»، وفي 32 بلدا ساءت الحالة أكثر. ولا مجال للحديث عن نجاعة تلك الحلول. إلى ذلك أشار جوزيف ستيجليتس، الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد إلى أن «توافق واشنطن» كان وراء الأزمة المالية في آسيا. وبصرخة ضمير اعترف ستيجليتس : «يجب أن تكون لكل بلد سياسة اقتصادية تراعي خصائصه. لا يمكن أن تكون هناك سياسة واحدة وعامة للإصلاح في كل البلدان. وشخصيا كنت واهما عندما رددت بإرادتي في بداية التسعينات « الخصخصة، الخصخصة ومرة أخرى الخصخصة».

نجد في مقابل ذلك أن بلدانا كالصين والهند وفيتنام التي لم تذعن لشروط «توافق واشنطن» ورسمت لنفسها سياساتها التنموية الوطنية المستقلة تحقق وتائر متصاعدة في نموها الاقتصادي وثماره الاجتماعية. وقد استطاعت الصين أن تواجه «توافق واشنطن» بـ «توافق بكين» الذي أعلنه دين سياوبين متسلحا بسياسة اقتصادية جديدة «النيب» وبالنموذج الكنزي المعزز لدور الدولة في الاقتصاد.

ما هو «توافق واشنطن» الذي يضفون عليه القدسية، وما هي شروطه ؟

أدرج «توافق واشنطن» كمصطلح في نهاية ثمانينات القرن العشرين من قبل البروفيسور الأميركي جون وليامسون ومختصين من ص.ن.د. وهو يعود بجذوره إلى مؤتمر بريتون وودز والسياسة الريغانية ويشكل نقيضا لمذهب كينز، الداعي لتعزيز دور الدولة في الاقتصاد. وتم تقديمه كبرنامج بشكل توصيات للخروج من الأزمة الاقتصادية التي مرت بها بلدان أميركا اللاتينية، الغارقة في الديون للمصارف الأميركية. لكن ذلك ولَّد بؤسا كارثيا لشعوب هذه البلدان، فاحتجاجات واسعة وانفجارات اجتماعية. وكان هذا أول استعراض لنتائج «توافق واشنطن» على الأرض.

وفي سنوات التسعينات أُبتليت بـ «توافق واشنطن» بلدان أوروبا الشرقية والبلطيق. وبينما كان «الربيع العربي» ملتهبا كانت المؤسسات المالية الدولية تجهز برامج «توافق واشنطن» للدفع بها فيما بعد إلى المغرب والأردن ومصر، كما العراق قبلا. ولعلنا نلمس الآن ما يعتمل في هذه البلدان من تدهور اقتصادي واحتجاج اجتماعي نتيجة تطبيق هذه الوصفات.

يحتوي «توافق واشنطن» على وصفات عشر : التمسك بالانضباط المالي (تقليص عجز ميزانية الدولة)، أولوية الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية في إنفاق الدولة، خفض معدلات الضرائب، تحرير أسواق المال، سعر صرف حر للعملة الوطنية، تحرير التجارة الخارجية (خفض الرسوم الجمركية على الـــواردات)، خفض المـحـددات أمـام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الخصخصة، عدم توجيه الاقتصاد، حماية الملكية الخاصة. وبالمعنى الأوسع يستخدم مصطلح «توافق واشنطن» لتشخيص عدد من الإجـراءات (ليست بالضرورة من بين المدرجة أعـلاه)، الموجهة لتعزيز دور قوى السوق وإضعاف دور قطاع الدولة. يندرج ضمن هذه الوصفات إلغاء دعم أسعار السلع الضرورية، زيادة الرسوم على الخدمات، اقتطاعات الأجـور والعلاوات، ضريبتا الدخل والقيمة المضافة، تقليص الحقوق التقاعدية وصولا لخصخصة النظم التقاعدية وغيرها من الإجراءات المؤثرة سلبا على الأوضاع المعيشية (تتناولها على مثال البحرين مقالات أخرى في هذا العدد). وهكذا ففي مقابل تجريد الدولة من وظائفها الإقتصادية والاجتماعية تنشط وظائف الجباية وتشكيلات القوة.

بعد بـدء الأزمـة المالية والاقتصادية العالمية عام 2008، وما تلا من انخفاض حاد في أسعار النفط بدت دول الخليج لأول مرة فريسة مغرية أمام المؤسسات المالية الدولية لاستهداف كامل الطبيعة التي تقوم عليها النظم الاقتصادية الاجتماعية في هذه البلدان التي عُرفت بدول «الرعاية الشاملة» في مقابل تحكم الدولة بعائدات النفط الفلكية. وحيث بدت آلة النموذج الاقتصادي الاجتماعي السائد في بلدان الخليج عاجزة عن العمل لأسباب تعود إلى السياسات وليس إلى الإمكانات الهائلة الكامنة في قدرات الدولة النفطية، بدأت جهود تشغيل برامج «توافق واشنطن» بدلا من إدخال إصلاحات حقيقية تعيد التوازن إلى السياسات الوطنية. وكما قال شكسبير يوما: «المصيبة يا عزيزي بروت ليست في نجمنا، بل فينا نحن». وتتجلى في البحرين بشكل صارخ ومثير للقلق عملية الانعطاف الحاد الذي تحاول المؤسسات المالية الدولية إحداثه في طبيعة الدول الخليجية.

يتفق المرء إلى حد بعيد مع الرأي الجريء لرئيس مجلس إدارة بنك البحرين والكويت مراد علي مراد بأهمية ألا تلجأ بلادنا إلى الاقتراض من ص.ن.د، نظرا لشروطه المجحفة والصعبة جداً، خصوصا مع ارتفاع خدمة الدين العام لما يزيد على نصف المليار دينار ومع الأسئلة الكبيرة حول استخدامات أموال القروض. كما نتفق معه في أن القطاعين العام والخاص يفتقران إلى القيادات الكفوءة. لكن من الصعب الاتفاق مع نظرته إلى تعزيز دور القطاع الخاص بخصخصة قطاعات الصحة والتعليم والخدمات. فلا القطاع الخاص بقادر على أن يقدم هذه الخدمات بأفضل من الدولة، لكنه سيزيد من وطأة أسعارها على الناس، وخصوصا فقرائهم. أو أن تنشئ الدولة مؤسسات صناعية وإنتاجية ثم تحولها إلى القطاع الخاص بدءا بإدخاله شريكا. فبهذا وذاك نكون قد أوقعنا أنفسنا في مصيدة «توافق واشنطن» بتعزيز دورٍ، ولكن طفيليٍ، للقطاع الخاص.

نؤمن ونطالب بدور فاعل للقطاع الخاص في إصلاح حقيقي، في بناء هيكل اقتصادي متوازن وتحويل استثمارات القطاع الخاص نحو توسيع القاعدة الإنتاجية وإدخـال التقنيات والتكنولوجيات المتقدمة في الإنتاج وإيجاد فرص عمل لائقة وبأجر يكفل العيش الكريم للمواطن. على أن تقدم الدولة كافة التسهيلات والإعفاء الضرورية لتمكينه في هذا الاتجاه. وأن تتوجه المصارف نحو تمويل المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة بدلا من تغليب القروض الاستهلاكية. للقطاع الوطني الخاص دور إيجابي منتظر بالوقوف إلى جانب الجماهير الشعبية في رفض وصفات صندوق النقد الدولي وتقديم البدائل الواقعية بتغيير النهج الاقتصادي باتجاه تعميق بعده الاجتماعي، وليس النكوص عنه.

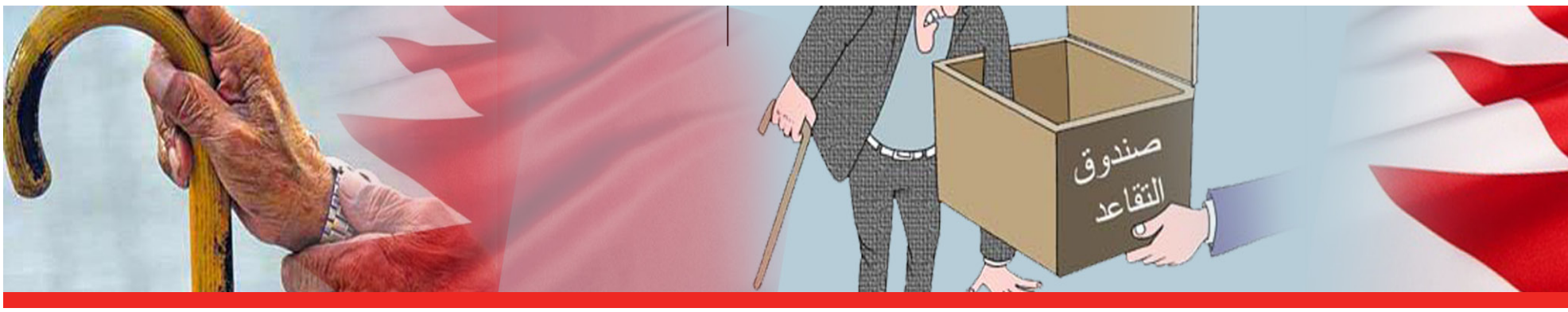

مشروع قانون التقاعد الجديد... هل هو الحل؟

محمد كمال

منذ أن أطلق جلالة الملك المشروع الإصلاحي، والذي يهدف إلى رسم خارطة طريق إلى مستقبل مشرق تتحقق فيه كرامة المواطن ويكون له فيه مشاركة فعلية في رسم السياسات العامة وصياغة جميع أنواع التشريعات التي تمس أمن الوطن وحقوق المواطن، وإلى اليوم لم يحظ أي موضوع او مشروع قانون او اقتراح بهذه الأهمية والإهتمام الذي حظي به "مشروع قانون التقاعد الجديد"، الذي زلزل المجتمع بكامل كيانه ومكوناته.

النواب المنتخبون من قبل الشعب كانوا في وضع حرج، لأن التعديلات تمس أرزاق الناس، وهم أعلم بمَثَل الكرامة (مَثَلٌ شعبي عميق حكيم) الذي جوهره «قطع الرقاب ولا قطع الأرزاق»، فما كان أمام هؤلاء التعساء من خيارسوى النطق بلاء خجولة ، حفظاً لماء الوجه وأملاً في دورة نيابية جديدة، وهي في أفق الزمان القريب، أما أعضاء الشورى الذين لم يوفوا قط لروح الشورى معانيها ومغزاها، فإن الناس قد إعتادوا على مواقفهم البعيدة عن أصول المشورة الصادقة والأمينة والمستقلة، فهم يعيشون هاجساً يفك عضد المشورة ولا يعلم كنهه إلاّ الغيب، وهم كمن يتقلب على صفيح ساخن رغم وجاهة موضعهم على كراسي فارهة في بنيان معماري مشيد بمعايير القصور.

إلاّ أن الذي قد خلع عن نفسه الثقة اللازمة الملزمة فإنه مسكين وإن دَثَّرُوهُ بعباءة الوجاهة، نقول هذا، والقول موجه لما جادت به جهودهم وآراءهم الشورية، ولا يمس هذا القول مكانتهم كأشخاص لها كل الإحترام الذي يستحقه أي إنسان، فالنقد لأفعال الأشخاص وليس لذات الأشخاص... أما عامة الناس وهم ذوات الشأن المباشر، من المتقاعدين وأولئك الذين ينتظرون كأس التقاعد، فالمتقاعدون هم السابقون والعاملون هم اللاحقون، كأسٌ كُلٌّ واردها، فإنهم جميعاً قد شعروا وكأن كارثة معيشية تتهددهم وأنهم أولى بالتصدي لها، وكان هذا التوقع الحتمي لورود الكأس، كأس التقاعد، هو الجامع للسابق واللاحق، فكان أول مهرجان ديمقراطي ضم الرجال والنساء، ضم العاملين والمتقاعدين، ضم الكبار والصغار، للتصدي للكارثة المتوقعة.

ولا غرابة في ذلك لأن الإنسان قد يتغاضى عن كل الأوضاع والقوانين المجحفة إلاّ أنه من المستحيل أن يسمح لأي سيف وإن كان سيف القانون أن يُقَطِّعَ رزقه ورزق أبنائه ... فعندما يرى الشعب أن رزقه في مهب الريح فإنه كشمشون الجبار يهب هبة المنتصر لحقه، وأنه في لحظة اليأس قد يهدم المعبد عليه وعلى من تطاول على رزقه وعلى حقوقه، والتاريخ خير شاهد على ذلك.

لقد أجمع الشعب البحريني على كلمة الفصل في أمر رزقه، فقال بصوت واحد وبنبرة مشتركة واضحة أن لا ... لا لأي تعديل لقانون التقاعد يمس الحقوق المكتسبة، فهي حقوق يحميها دستور الوطن ويؤكد عليها الدستور الطبيعي الذي أكْـرَمَ الإنسانَ، فتوجه بكل إحترام وأريحية وبروح من الوطنية الصادقة إلى القيادة الرشيدة للنظر في أمر حساس، حساسية المصير، للنظر إلى ما تفعله إدارات أوكلت إليها أمانة الشعب، ولسان حال الشعب في رسالته إلى القيادة الرشيدة هو أن الأمانة في خطر، فتدارك يا جلالة الملك أمر الأمانة من هذا الخطر، وقد شاركت الصحافة هموم الناس، وفي الواقع كانت هي السباقة لكشف المستور المؤلم وراء الخطر المحدق بأرزاق المتقاعدين.

لقد عقد الشعب جلسته الديمقراطية الأولى، وخرج بتوصية واحدة، وهي لا ثم لا للتعديلات على قانون التقاعد، وحمل التوصية بنفسه مباشرة إلى القيادة الرشيدة، مختزلاً الطريق ومتخطياً بذلك ردهات المجلسين، وهما مجلسان أثبتا عجزهما عن حفظ أمانة الناس، ومن لا يقدر على حفظ أمانة الناس كيف سبيله إلى حفظ أمانة الوطن. إختزل الشعب الطريق وتوجه مباشرة إلى جلالة الملك ... وجاء الرد الملكي مستجيباً لإرادة ذوي الحق، ولا عجب فإن الذات الملكية حريصة على إحقاق الحق لصاحب الحق، وهي الأقرب إلى نفوس الناس من كل الوسطاء، وسطاء المجلسين إدارات مصالح الناس.

ما الذي جرى ويجري حتى نصل إلى هذا المنعطف الحاد والحساس والمؤلم والمليئ بالهواجس والإحساس بالغبن والإستنفار والتوجه مباشرة إلى جلالة الملك؟ لا بد أن في القضية أمر جلل ... نعم... إنه ذاك السيف الذي تلوح به إدارات التقاعد على رقاب الناس ... إنه سيف الإكتواري، وما أدراك ما الإكتواري، ومِنْ هذا الإكتواري إلى ضرورة تعديل قانون التقاعد!!! عجباً والله عجب!!!... فما هو هذا الإكتواري الذي تستغيث به إدارات التقاعد وتواري سوءتها خلفه، والذي لا يعرف المتقاعد عنه شيئاً ولا يهمه أن يعرف عنه أي شيئ، فهذا ليس شأنه، بل هو شأن الإدارة التي أوكلت إليها أمانة الناس؟

الحساب الإكتواري يرتكز على علوم الرياضيات والإحصاء والمحاسبة ومهارات الإتصال عند الخبير الإكتواري، ويعتمد على البيانات والأرقام السابقة والحالية من الأموال الواردة المستحقة من المساهمين والأموال المدفوعة لمستحقيها من المتقاعدين، إضافة إلى الوارد من الناتج الإستثماري من صناديق الإستثمار التي تديرها اللجنة المختصة بالإستثمار، وإدراج بيانات إحتمالية حول الوفيات والوافدين الجدد من المتقاعدين، وهذه كلها عناصر تدخل في معادلة الإكتواري، وهي في محصلتها أقرب إلى الإحتمالات والإفتراضات وليست حقائق دامغة، ولكنها مفيدة كمؤشر .

وهذا المؤشر عملة ذات وجهين، وجه يضع تصوراً إحتمالياً عن المستقبل، إيجاباً أو سلباً، مما يستدعي إتخاذ إجراءات وحلول في الحالات السلبية و العمل على التطوير في الحالات الإيجابية، الوجه الآخر هو مؤشر أداء الإدارة، وهذا المؤشر هو بمثابة الحكم على مهنية ومصداقية الإدارة في الأداء... إذاً، فالحساب الإكتواري يشير بالبنان الى أداء الإدارة وفاعليتها ومهنيتها ومصداقيتها، بمعنى أن القرار الأجدى في حالة الناتج الإكتواري السلبي هو محاسبة الإدارة وليس معاقبة المتقاعدين، محاسبة الإدارة ومعاقبتها، إن ثبت الأمر ضدها، لا رفع شأنها فوق القانون بإعطائها تخويلاً لصلاحيات حساسة تزيد الطين بَلْةً.

وهذا الأمر يقتضي فتح ملفات، كقرار للنظر في موضع الخلل في أداء الإدارة، وكيفية تحسين أدائها أو تطهيرها، حتى يمكن تحويل بوصلة الإكتواري من السالب إلى الموجب، وبذلك نجنب الناس قطع الأرزاق ونجنب الوطن مخاطر لا يمكن التكهن بنتائجها.

هناك ثلاث ملفات ذات علاقة وهي ذات فاعلية في نتاج الحساب الإكتواري، أولاً؛ ملف إدارة الإستثمار ويتخلل هذا الملف نشاط غريب وشاذ هو الإقراض، ثانياً؛ ملف المتقاعدين ذوي الرواتب العالية التي تتخطى سقف الأربعة آلاف دينار، و ثالثاً؛ ملف المكافآت لكبار الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة... ولا نرى ضرورة الخوض أكثر في أمر هذه الملفات، ولكن أمرها متروك لقرارات من القيادة الرشيدة، التي إستجابت بحكمة للتوصية الديمقراطية المرفوعة إليها من أبناء الوطن الغيارى.

وإذا عرف السبب بطل العجب، ولا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أخرى...

التأمينات الاجتماعية.. بوحدتنا ننتصر

لن نحتاج للكثير من المبررات والشرح لفهم مسببات ردات الفعل الشعبية الرافضة لمشروع اصلاح نظام التقاعد في البحرين، والذي اقترحته الحكومة مؤخرا، والذي بسببه اعيدت قضية أوضاع التأمينات وصناديق التقاعد للواجهة، ربما هذه المرة بشكل اقوى، نظرا للمخاوف الحقيقية التي استنفرت مشاعر الناس ومخاوفهم في ظل الهجمة الشرسة على العديد من المكتسبات والتي يقف خلفها بكل تأكيد نهج الحكومة المساير بلا هوادة وترو لتوصيات صندوق النقد الدولي ودون تحسب لحجم الارتدادات الشعبية المنتظرة، خاصة بعد ان تقدمت الحكومة بمشروع التعديلات هذا في الوقت الضائع من عمر الفصل التشريعي الرابع داعية السلطة التشريعية لتمريره بطريق الاستعجال دون مبررات موضوعية، وهي التي كان لديها كل الوقت لرفع تلك التعديلات باكرا وحتى تمريرها، لكنها لم تفعل.

عبد النبي سلمان

وهذا يظهر تحسب الحكومة تحديدا لردات الفعل المنتظرة فيما لو أعطي المشروع الوقت الكافي لدراسته بتأن، وهي التي لم تتعود ولم تُعودنا على الشفافية والمكاشفة حول أوضاع التأمينات على وجه التحديد، ويكفينا أن نفهم مغزى صمتها الطويل عن إجراء الإصلاحات المنشودة، على الأقل منذ اقرارها أمام مجلس النواب منذ العام 2004 بكل ما ورد في تقرير لجنة التحقيق البرلمانية الشهير من توصيات ومعالجات مهمة.

جوانب عديدة تجدر ملاحظتها والتأكيد على اهميتها في تداعيات هذه القضية الهامة جدا، انطلاقاً من الرفض الشعبي الحاسم ومن مختلف الشرائح والفئات والتي توحدت ربما للمرة الأولى منذ فترة ليست بالقصيرة دفاعا عن مصالحها المباشرة، ما يظهر الحيوية المطلوبة شعبيا والتي قادتها قوى سياسية ومجتمعية، كان المنبر التقدمي في طليعتها مع قوى وشخصيات ونخب ومؤسسات المجتمع المدني توّحدت جهودها في الوقوف بصلابة لتقول كلمتها بكل قوة وصدق مبدية مخاوفها الحقيقية، والتي للأسف لم تتلق تفهما في البداية من جانب الحكومة، وكذلك من مجلس الشورى المعين، الذي لم يكتف بعض أعضاءه بتمرير المشروع، بل بالغوا في الاساءة للناس مظهرين موقفاً سيظل ملازماً ومسيئاً لدورهم المنتظر منهم ولن ينسى من ذاكرة الناس بسهولة بكل تأكيد، كما أن عليهم أن يفهموا جيداً أن نظرتنا واصرارنا على اهمية ايجاد نظام تقاعدي عادل وشفاف ومستقر، تتجاوز بكل تأكيد المفهوم الضيق لدى البعض منهم حول مسألة المناكفة السياسية والتهويل والمبالغة.

إن ما تحقق من اجماع شعبي رافض لتمرير المشروع بتفاصيله وبالكيفية التي رفعته الحكومة للسلطة التشريعية، يمكن البناء عليه للمستقبل في مناقشة العديد من قضايانا الحيوية والحساسة خاصة تلك التي تلامس المصالح المباشرة للناس والوطن، وما اكثرها، وهو درس علينا جميعا أن نستخلص منه العبرة، في ظل ما هو متاح من متغيرات وتحولات، فلا يكفي من وجهة نظري ان يكون لنا موقف مسبق من قدرة أو عدم قدرة السلطة التشريعية على الإنجاز والفعل، بل يجب أن نعطي أهمية معتبرة للرقابة الشعبية ودور المؤسسات والنخب ومؤسسات الضغط، حتى في أشد حالاتها انتقاصا، كما هو حاصل الآن.

وبحكم معايشتي للحياة البرلمانية في فترة مهمة من تاريخ هذا الوطن استطيع ان أقول بوضوح وصدق أن قوة الموقف الشعبي أو ضعفه تنعكس بشكل أو بآخر على واقع الأداء البرلماني للمجلس والنائب ايضا، فكلما كان الموقف الشعبي والأهلي متابعا متيقظا ومتفاعلا فإنه حتما سينعكس على نوعية وجودة الأداء النيابي، والعكس صحيح أيضاً، وأنا هنا لا أغفل أبداً حجم الصلاحيات المنتقصة، والقيود على المجلس المنتخب، ولديّ الكثير من الأمثلة التي يمكن أن ادلل بها على ما أقول، ولا تتسع المساحة هنا لذكرها بكل أسف.

لقد جاءت استجابة ملك البلاد لمناشدات القوى السياسية والأهلية تعبيراً عما ذهبنا إليه من ضرورة التيقظ جيداً لما يطرح من مشاريع في ظل الظروف المعيشية والاقتصادية الصعبة التي نعيشها، حيث بادرت قوى المجتمع بشكل موحد للدفاع عن مصالح ومستقبل الأجيال للحفاظ على ما تحقق من مكتسبات، فمجرد دعوة رأس الدولة لضرورة اخضاع مشروع نظام التقاعد المقترح من الحكومة لمزيد من البحث والتقييم والأخذ بكل ما طرح من مخاوف ومرئيات واراء من قبل مؤسسات المجتمع وقواه ونخبه المعنية، يؤكد مجدداً الدور الحيوي الذي يمكن ان تلعبه هذه القوى المجتمعية إذا ما توحدت واهتدت إلى أهمية وقيمة تشكل الاجماع الوطني دفاعا عن المكتسبات

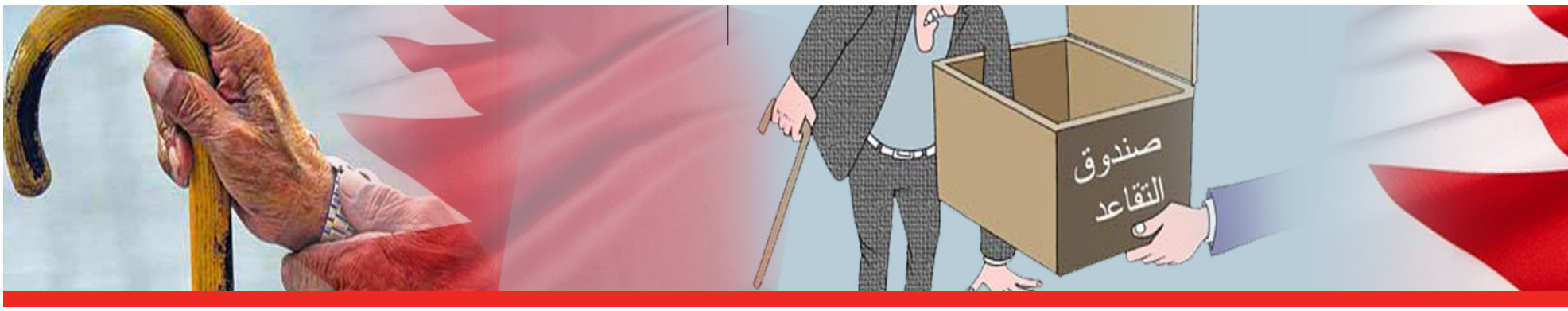

الوطنية أياً كانت تلك المكتسبات.

إننا بذلك نعطي قيمة أكبر للعمل الوطني الموحد والمؤطر للقوى المجتمعية دون مغالبة أو ابتسار أو حتى انتقاص لأي جهد مخلص، الأمر الذي يعطي المجتمع دفقا جديدا للمستقبل، لعل أهم تجلياته تبرز في تنامي وعي الناس بضرورة الدفاع بحضارية واستماتة عن مصالحهم، وبالتالي عليها أن تحسن الاختيار مستقبلاً لممثليها الحقيقيين للدفاع عن تلك المصالح في المجالس المنتخبة وفي الحياة العامة وداخل المؤسسات، وبذلك نستطيع أن نعزز من دور الرقابة الشعبية على المال العام والثروات انطلاقا من الحرص على صياغة التشريعات وممارسة الرقابة بمسؤولية وشفافية لا زلنا نفتقدها بكل أسف لأسباب عديدة، متفهمين حجم الصعوبات والمعوقات السياسية والتشريعية التي تنتظرنا، والتي علينا أن نمتلك الارادة والصبر لتغييرها نحو الأفضل انطلاقا من وحدتنا الوطنية التي هي أمضى أداة نمتلكها للتغيير نحو الأفضل.

إن إعادة بحث مشروع نظام التقاعد تعني أن المشروع لا زال مطروحاً، وسيعاد بحثه مجدداً، وعلينا ألا نكتفي بتعطيل او وقف المشروع مؤقتا، وأمامنا الوقت للتحضير لجولات اخرى قادمة من العمل الوطني المشترك في هذا الاتجاه، فمشروع اصلاح نظام التقاعد هو مطلب شعبي اساسا، ولكن دعونا نتوافق اولا حول أي اصلاح نريد وأي نظام تقاعدي يمكن ان نرتضي.

فقد دأبنا لعقود على التحذير من وجوه عديدة من التجاوزات والفساد والتلاعب في أموال المشتركين والمتقاعدين لدى هيئة التأمين الاجتماعي، وطالبنا السلطة مراراً بعدم الإنفراد بقرارات غير مدروسة تمس مصالح الفئات الأوسع من المجتمع، والعمل على ادارة التأمينات الاجتماعية بشكل مستقل يكفل إعادة ممثلي العمال لمجلس ادارة الهيئة دون ابطاء، واشراك العمالة الوافدة التي تمثل الجزء الأكبر من حجم العمالة في نظام التأمينات الاجتماعية، وعدم الاكتفاء فقط بمراعاة كبار التجار والشركات بل بالسواد الأعظم من المستفيدين من مظلة التأمينات الاجتماعية، وأن تدار مدخرات واستثمارات المواطنين على أسس مهنية واحترافية بعيدا عن تغول اي من السلطات، وبما يكفل ادارة الهيئة وتنمية اصولها واستثماراتها حفاظا على مظلة الأمان الاجتماعي في البلاد والتي دونها مخاطر لا يمكن القبول بالتلاعب فيها.

تلك، إذاً، احدى مهماتنا الوطنية التي تستحق منا جميعا الاستمرار على استكمالها بنجاح، فلتتحد كل الجهود دفاعا عن مصالح الناس ومستقبلهم.

اقتصاد وسياسة (Don’t Mix)

حسين العريبي

نستوحي هذا العنوان من خطاب الرئيس المصري المخلوع محمد مرسي الذي ألقاه لدى لقاءه الجالية المصرية في جمهورية ألمانيا، حينها قال «جاز آند آلكهول دونت ميكس» بلغة انجليزية عامية أثارت حوله جولة من السخرية.

هذا الحادثة تستوحى من الواقع المزري الذي نعيشه في البحرين منذ فبراير 2011، هذا الواقع الذي أجهز على مكتسبات 10 سنوات من الانفتاح السياسي النسبي الذي طهرت على أثره السجون، وفتح المجال لكافة المنفيين السياسيين للعودة إلى أوطانهم، كما صيغ على أثر ذلك العهد البرلمان، وانتعش المجتمع المدني والسياسي، وأطلقت الحرية للصحف. لكن ردة الفعل على أحداث فبراير – مارس 2011 تشي بأن هذا العهد كان على علاته غصة للدولة العميقة التي تلقفت الفرصة للانتقام من «مرحلة» قصيرة من الانفتاح النسبي، فكان ما كان من تقييد لحريات المجتمع المدني، وحل الجمعيات السياسية والصحف، وتقييد حق حرية التعبير والتظاهر بحجج واهية على شاكلة لا صوت يعلو فوق صوت المعركة.

كل هذه المظاهر كانت «مبلوعة» من الشعب البحريني الذي خبر الأزمات السياسية التي تتبع فترة وجيزة من الانفتاح السياسي كما حصل بعد استقلال البحرين عام 1971ثم تأسيس البرلمان في العام 1973 الذي سرعان ما حل في العام 1975. تلك الفترة وان شهدت إطلاق قانون أمن الدولة سيء الصيت إلا انها تزامنت مع طفرة الأسعار النفطية التي تلت حرب أكتوبر 1973، مما ساهم في تليين الأزمة السياسية عبر مشاريع ضخمة لتطوير البنية التحتية وبناء المدن الجديدة وتحسين متوسط الرواتب، وخلق فرص عمل جديدة، وكل تلك المبادرات التي امتصت من خلالها الدولة تداعيات الأزمة السياسية وحصرتها في النخب.

أما ما نعيشه اليوم فهو حرفياً "سياسة واقتصاد دونت ميكس» فالمواطن الذي صبر على الأزمة السياسية يجابه بتغول الرأسمالية المتوحشة دون هوادة على كل حقوقه ومكتسباته المعيشية بدءً من رفع الدعم عن السلع والمحروقات، ثم تمرير قانون الضمان الصحي الذي يثير هواجساً حول مستقبل الرعاية الصحية، ووصولاً إلى الكارثة الكبرى والتي تسعى للنيل من حقوق المواطنين في مستحقاتهم التقاعدية، هذه الحقوق التي يجمعها المواطن لسنوات من لحمه ودمه مهددة بالتبدد على يد سياسات متهورة تسعى لمعالجة أخطاء سنوات من الفسادين المالي والإداري من جيوب المواطن.

البحرينيون الثكالى صابرون على كل ما نالهم من أزمات سياسية، لكنهم اليوم جاهزون لمعركة حياة أو موت من أجل حقهم في العيش، فابعدو أيديكم عما تبقى من حقوقنا.

الحديث عن عجز إكتواري غير دقيق

د.حسن الماضي

لقد كثر الحوار والنقاش في وضعية صناديق التامينات في البحرين منذ أكثر من تسع سنوات حتى ايام قريبة. فاجئت الحكومه المواطنين ومجلس النواب بمشروع بقانون بصفة مستعجلة للقيام ببعض التغيرات في القانون الحالي يعطي مجلس إدارة الهيئة صلاحيات التشريع واصدار قوانين تمس حقوق المتقاعدين ومزاياهم، كما تسمح لمجلس الإداره تحديد المدد اللازمة لبلوغ سن التقاعد.

وقف المواطنون البحرينيون ضد هذا المشروع، وطالبوا جلالة الملك بالتدخل لوقفه، خاصة بعد أن رفضه أيضاً مجلس النواب بالإجماع، وأقرّه مجلس الشورى بالأغلبية. وهنا لابد لنا من وقفة شكر وتقدير للمقام السامي لجلالة الملك المفدى الذي أمر بإعادة القانون لاعطائه مزيداً من الدراسة والبحث بصورة متأنية لما له من تاثير مباشر على كافة أفراد المجتمع.

لقد أطلق بعض المسؤولين في الهيئة العامة للتقاعد، بعض المصلطحات كالعجز الاكتواري، أو تعادل الاشتراكات والمدفوعات، أو أن نقص الاشتركات على المدفوعات قد يفلس صناديق التقاعد ويستنزف الإحتياطي الذي ادخره العمال طول فترة عملهم وكدهم.

لكن الحقيقة فإن هذه التصريحات ليست دقيقة بشكل كاف، وتحتاج بعض التحليل، عما إذا كانت أسباب عجز أو افلاس الصنًاديقً التقاعدية بسبب نقص الاشتراكات او صرف المزايا التقاعدية، أو تحسينها، كما جاء في قانون رقم 3 لعام 2008 . الذي تعتزم الحكومة تعديله بحجة ادامة عمر الصناديق، أو عبر زيادة الاشتراكات أو اطالة عمر المدة المطلوبة للتقاعد، أو تقليل المزايا .

ولو بحثنا في المعلومات الموجودة والمعلنة للهيئة سنكتشف بأن أسباب تعرض الصناديق للعجز أو الإفلاس ليست الاشتراكات او المزايا. .. فبحسب تلك المعلومات، يتضح، احصائيا، بأن متوسط فترة اشتراك المؤمن عليه هي حوالي 30 عام، بينما التقاعد المبكر بعد 20 عام أو المدة الكاملة 40 عام للتقاعد الكامل. يراكم خلالها العامل ما متوسطه راتب تقاعدي بالمزايا الحاليه لمدة 9 سنوات و7 اشهر. بينما متوسط حياة العامل بعد بلوغه سن التقاعد الطبيعي هي 15 سنة (معدل العمر في البحرين 75 عام).

أي أن هناك عجز في تغطية المدة بين ما ادخره طول فترة عملة وفترة بقاءه، بعد التقاعد بمدة 5 سنوات و3 شهور، والمفترض تغطية هذا العجز عن طريق استثمار مداخراته طوال ال ثلاثين عام حتى تقاعده بمتوسط 6 في المائة ليغطى معاشات تقاعديه. ل 6 سنوات وبضعة شهور تقريبا.. هذا هو الوضع الطبيعي والمثالي، ولكن بالنظر إلى وضع الصناديق التقاعدية نفاجئ بأن الوضع مختلف.

حيث انه وبحسب القوائم المالية المعلنة والمنشورة على موقع الهيئة يتضح أن هناك عيب واخفاق واضح في عوائد الاستثمارات مقارنة بما هو متوقع أو حاصل في سوق المال أو العقار ، فمنذ العام 2010 حتى 2016 كانت عوائد االاستثمارات تتراوح بين 3 ٪ وأقل، وهو أمر معاكس لعوائد الاستثمار في السوق التى قد تصل إلى14٪ في نفس المجال، أو حتى ما تحققه الشركات الزميلة التى تشارك فيها الصناديق، والتى تصل في بعض الشركات الي نسبة 9 ٪ . تتآكل أمام الخسائر التى يتكبدها الفريق الاستثماري باستثماراته المباشرة، علماً بأن حجم الحقيبة الاستثمارية يصل إلى 3.5 مليار دينار بحريني، موزعة بين ودائع وسيوله لدى البنوك المحلية تصل إلى حوالي 900 مليون دينار بحريني لا تحقق عائداً أعلى من 1.5 ٪ سنويا. و مجموع عقار يساوى 290 مليون دينار تحقق عائد 1.2 ٪ مقابل معدل السوق الذي يتراوح بين 8٪ و 10٪ ..

يدلل ذلك على أن هناك خللاً في استراتجية الاستثمار، أو في كفاءات الفريق الذي انفصل بحكم القانون وشكل شركتين مستقلتين للادارة وهما شركتا «أصول» و»عقارات التقاعد»، مضخما التكلفة التشغيلية بنسبة 250٪ خلال الثمان سنوات الأخيرة. والتى كان المفروض زيادة العائد مقابل زيادة التكلفة، وللاسف حصل العكس.

هذا من جهة. ومن جهة أخرى تضاءلت حصة اشتراكات القطاع الخاص من قبل حصة أصحاب العمل بنسبة 6٪ منذ العام 1968 مخلفة نقصاً يبلغ 102 مليون سنويا، أي يفوق ما أظهرته القوائم بعجز بين الاشتراكات والمدفوعات بنسبة40٪ .

ودون الدخول في تفاصيل أكثر، أو الرجوع إلى تقارير لجان التحقيق البرلمانية، يتضح لنا جلياً، بأن ما وصل إليه حال صناديق التقاعد لا يلزم التعديل في القانون أو تخفيض المزايا. إنما العمل على لب وجوهر السبب، ألا وهو إداراة الاستثمارات والعمل على تصحيح ما أخفقت فية في الفترة الماضيهة، كما يجب تصحيح نسبة اشتراكات اصحاب العمل للتساوي، لتصل إلى 15 ٪ كما هي في صندوق التقاعد الحكومي.

نخلص إلى أن الوضع صعب ومعقد، لكن التغلب على تلك الصعوبات ليس مستحيلاً.

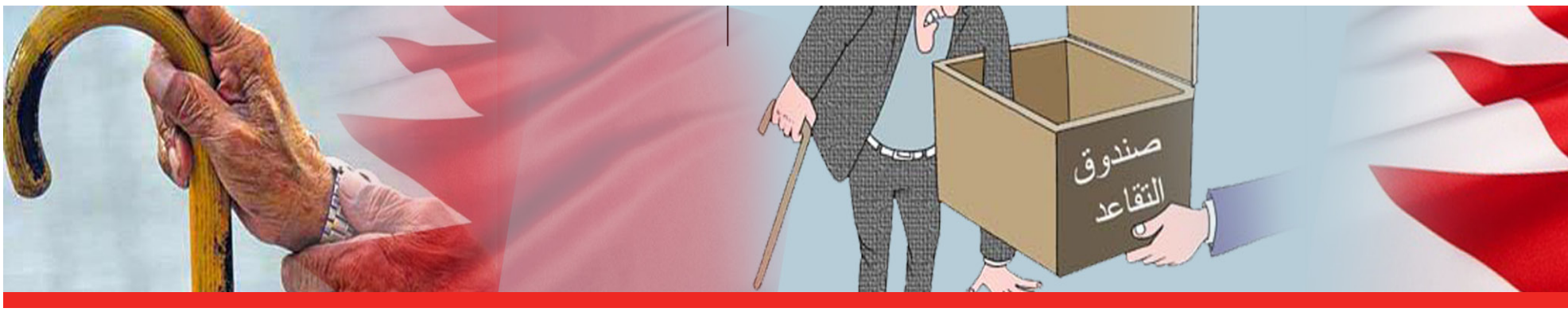

بصراحة

قانون التقاعد الجديد الجائر ... يُوَّحد شعبنا

فاضل الحليبي

القوانين تتطور للأفضل وليس إلى الأسوأ، بالأخص عندما تبرز فيها بعض النواقص أو الثغرات التي لا تواكب التطورات الجارية في البلاد، وتحتاج إلى تعديل أو حذف أو إضافة بعض من موادها، بعد سنوات من تطبيقها، واكتشاف ما فيها من ثغرات.

لهذا عندما بدأت فكرة دمج صندوق التقاعد والتأمنيات الاجتماعية قبل حوالي عشر سنوات، كان من المؤمل بأن يكون القانون الجديد متطوراً، يأخذ بعين الاعتبار مزايا الصندوق والتأمنيات، وهذا ما كان متوقعاً بأن يُطرح مشروع قانون التقاعد الجديد بشكل مغاير عمّا هو موجود في القانون الصادر في عام 1975، الخاص بالمعاشات والتقاعد، الـذي تمّ تعديله مرات عديدة حتى عام 2016، ولكن ليس بالصورة السيئة التي ظهرت في العديد من مواد القانون الجديد وهي تشكل سابقة خطيرة في قوانين التقاعد سواء في البحرين أو الـدول الخليجية والعربية، وتحديداً إعطاء صلاحيات واسعة لمجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي لتتحكم في مصائر المواطنين المتقاعدين.

لا يكفي رفـع الدعم عن اللحوم منذ شهر أكتوبر 2016، وتلاه رفع الدعم عن البنزين، والكهرباء والماء وغيرها وفرض ضرائب جديدة، بالإضافة إلى رفع أسعار بعض السلع والضرائب، والرواتب لم تتغير للآلاف من المواطنين وإن تغيّر للبعض مثل (موظفي الحكومة) فإن النسبة السنوية 1٪ أو 3٪ زيادة ضيئلة لا تغير الوضع المادي للموظف المطحون سواء كان في الحكومة أو القطاع الخاص.

ويتم الإعلان في الصحافة المحلية من جهة رسمية بأن الدين العام فاق 10 مليارات دينار، وهذا يعود للسياسات الحكومية الفاشلة على الصعيدين المالي والاقتصادي، في غياب التخطيط الاستراتيجي على مدار السنوات الماضية، والأكـثر من هذا وذاك تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمـالي في الـوزارات والمؤسسات الحكومية، وفقاً للتقارير الـ 14 الصادرة بشكل سنوي من ديوان الرقابة المالية والإدارية وهي جهة حكومية، لم نقرأ أو نسمع بأن مسؤولاً أو مسؤولين تم تقديمهم إلى النيابة العامة ليطبق عليهم القانون ويكونوا عبرة للآخرين لمعاقبة الفاسدين وسارقي المال العام، ليكون الجميع أمام القانون سواسية، ولكن العائق هو أن السارق يغطي على السارق وربما يحميه ويدافع عنه (تبادل مصالح)، والضحية هو المواطن.

ففي هذه الظروف الصعبة التي يعيشها المواطنون، مـرّر مجلس الشورى قانون التقاعد الجديد بعد أن تمّ رفضه من قبل مجلس النواب، وهي بادرةٌ تحسب له وإن كانت (لحفظ ماء الوجه) بعد أداء ضعيف وسيّئ طـوال الفصل التشريعي الرابع المنقضي من 2014 إلى 2018، فالبعض من أعضائه أعلنوا عن ترشيح أنفسهم لانتخابات مجلس النواب القادمة.

أدخل مجلس الشورى "تعديلاً على مشروع قانون التقاعد الجديد نحو الأسوا، لا الأحسن، بأن التغيرات التي تدخل من قبل مجلس الإدارة تعرض على مجلس الوزراء لكي يوافق عليها، وهـو جهة حكومية وتنفيذية، فيما الصحيح أن الجهة الوحيدة التي يجب أن تتحمل المسؤولية هي مجلس النواب باعتباره سلطة منتخبة من الشعب بغض النظر عن أدائـه الضعيف، حيث يمكن محاسبة النواب من قبل ناخبيهم في مناطقهم عندما يقفون ضد مطالب أو حقوق الشعب وعدم انتخابهم مرة ثانية لمجلس النواب، كما يتطلب أن يكون في قوام مجلس الإدارة للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي ممثلو الاتحادات النقابية العمالية بصفتهم أصحاب الشأن بعد تغيب لسنوات وهم ممثلون عن قطاعات واسعة من العمال والموظفين، وأن يجري إيقاف جميع مكآفات أعضاء مجلس الإدارة الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، الهيئة ليست بنك تجارياً أو بنك أوفشور لكي تعطي (بونس/ bonus) مكافأة مالية، فالأموال التي تمنح لهم هي أموال المتقاعدين، ومن جيوبهم، وحصيلة شقاء سنوات من العمل والكدح من عمر المواطنين.

هذه الأموال يأتي من يبددها ويسرقها، ويعطي قروضاً لهذه الجهة الحكومية أو الخاصة ولا يوجد ضمان لإعادتها للتأمين الاجتماعي، ويمكن، في هذا الصدد العودة إلى تقرير لجنة التحقيق البرلمانية في التأمينات الاجتماعية لعام 2004، لمعرفة حجم الفساد والإخـفـاقـات، ولحسابات خاصة، وفشل الاستجواب لسحب الثقة من الوزراء المسؤولين عن ذلك الإخفاق.

وعندما بـادر المنبر التقدمي إصدار عريضة شعبية تؤكد على وقوفه ودعمه للجهود التي بذلها أعضاء لجنة التحقيق في التأمينات الاجتماعية ومحاسبة الفاسدين وتقديمهم للعدالة المشكلة من مجلس النواب 2002، وجمع أعضاء وأصدقاء المنبر التقدمي حوالي سبعة الآف توقيع آنذاك، وكان بالإمكان أن تكون التواقيع أكثر من ذلك العدد، لولا الموقف السيّئ من قبل بعض المقاطعين لمجلس النواب في عام 2002، الذين كانوا يدعون المواطنين في المناطق المقاطعة لعدم التوقيع على العريضة الشعبية الموجهة لمجلس النواب، نذكر هذا للتاريخ ليعرف المواطنون بعض الحقائق، وكيف كـان البعض يقف ضد حقوقهم لمصالح حزبية ضيقة .

الرفض الشعبي اليوم والوقفة من فئات وأطياف متعددة بشكل موحد ضد قانون التقاعد الجديد الجـائـر، خطوة إيجابية ووطنية مشجعة تؤكد على شيء واحـد بـأن هناك قواسم مشتركة ممكن الاتفاق عليها بين الشعب، وبالرغم من كل الصعاب والعراقيل سيبقى خيار شعبنا هو الوحدة الوطنية لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

خطة انقاذ التأمينات

يحيى المخرق

لاشك لدينا، بأن أوضاع التأمينات الاجتماعية في البحرين، تمرّ بمنعطف خطير، ومن الواجب الالتفات جيدً، وجدياً، لهذه القضية المصيرية التي تؤثر على شريحة واسعة جدا من المواطنين ويجدر ذكر العدد الكبير من الفعاليات التي نظمناها في المنبر التقدمي على مدار 14 عاما وأكثر من أجل إصلاح التأمينات الأجتماعية.

وهنا نقول إننا متفقون على أن التأمينات بحاجة الى إصلاح، بل نحن أكثر من طالب بأصلاحها ولكن إصلاح أي خلل يتطلب دراسة معمقة لأسباب الخلل ثم اقتراح الحلول الممكنة ودراستها مع أصحاب الشأن، وهم دافعو الأشتراكات والمستفيدين، أي العمال وأصحاب العمل، سواء كانوا من القطاع الخاص ، أوالحكومة بصفتها رب عمل.

والمشكلة الأساسية في التأمينات الاجتماعية، (ولا نناقش هنا الأسباب)، هي مسألة العجز الأكتواري، فماذا يعني هذا المصطلح، الذي أصبح رائجاً منذ سنوات عندنا؟

ينقسم المصطلح إلى قسمين؛ الأول هو "العجز"، وهو يعني زيادة ميزان المدفوعات على المدخول أو بمعنى أبسط زيادة المصاريف على المدخول. أما القسم الثاني: "الإكتواري"، أو العلم الإكتواري، فهو نظام يقوم على تقييم المخاطر المالية في مجالات التأمين والتمويل باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية، ويطبق العلم الإكتواري رياضيات الإحتمالات والإحصائيات لتحديد وتحليل الآثار المالية للأحداث المستقبلية غير المؤكدة. وبمعنى أبسط فإن العمل الاكتواري يتوقع النتائج المالية المستقبلية على مدى بعيد.

أما "العجز الأكتواري" فيعني أن عدم القدرة على تغطية المصاريف المستقبلية من المدفوعات الحالية التي يتم جمعها لدفعها في المستقبل.

هذا وبعد تحديد وفهم المشكلة، ومن موقع المتابعة لملف التأمينات الأجتماعية يمكن إختصار أسباب العجز الإكتواري في التالي:

سوء ادارة الإستثمار من قبل مجلس الإدارة والادارة التنفيذية.

تبديد اموال التأمينات عن طريق شطب الديون بشكل كامل، والتصرف في أموال لا صلاحية لهم فيها – مثلا دفع مكافأة سنوية للموظفين "بونس".

استثناء العمالة المهاجرة من دفع اشتراكاتها.

عدم دفع الحكومة للإشتراكات المطلوبة عن العمالة المهاجرة التي تعمل لديها.

تشريع التقاعد المبكر والحث عليه، وفرضه في بعض الشركات المملوكة للحكومة

زيادة المنافع دون تمويلها او ايجاد سبل للتمويل.

ولو نظرنا للقاعدة القانونية التي تقدم الحقوق العمالية على بقية الديون، فإن أموال التأمينات الاجتماعية يجب أن تقدّم ولا تعدم، ويعمل على استرجاعها. وبناء على عناوين وأوجه الأزمة التي أشرنا إليها أعلاه، نقترح الحلول التالية:

التشريع للجنة ثلاثية يمثل فيها العمال وغرفة التجارة والحكومة ذات صلاحيات قضائية – على غرار اللجنة الوزارية للتعامل مع الإستثمارات العقارية المتعثرة ذات الصلاحيات القضائية ، للعمل على تحصيل أموال التأمينات المهدرة والمنهوبة.

العمل على اصلاح فوري وجدي لإدارة الإستثمار ليوفر عائداً مجدياً من خلال مشاريع تنتج وظائف للبحرينين، بالإضافة الى العائد.

إصلاح التشكيل الأعور لمجلس ادارة التأمينات ووضع تشكيل ثلاثي متكافئ حسب مواصفات ومبادئ منظمة العمل الدولية.

وأيضا وضع وتطبيق قواعد الحوكمة والادارة الرشيدة من قبل مجلس الادارة.

إرجاع العمالة المهاجرة إلى مظلة التأمينات الاجتماعية، بما يحفظ لهم حقهم في مكافأة نهاية الخدمة، وينهي التمييز الحاصل حالياً، ويساعد في دعم ميزانية التأمينات من خلال عوائد الاستثمار من هذه الأموال.

الزام الحكومة بدفع اشتراكات موظفيها من العمالة المهاجرة.

وضع قواعد أكثر صرامة للتقاعد المبكر، ومعالجة أسباب الإقبال عليه ومنع الشركات الكبرى من الترويج لبرامج التقاعد المبكر بل ومعاقبتها عليه.

الحلول أعلاه، في تقديرنا، لو طبّقت بشكل أمين ستحل جزءاً كبيراً من العجز الاكتواري وبعد انجازها يتوجب اجراء دراسة مفصل ومعمقة لمكامن الخلل وعلاجها.

يبقى أن نقول إن على الشارع البحريني وقوى المجتمع المدني الفاعلة مواصلة الضغط على الجهات المعنية، لضمان عدم الإلتفاف على نتائج سحب القانون وتقديم رؤية بديلة، لا بد لها، لكي تكون جادة وفعّالة، أن تشمل الحلول المذكورة للحفاظ على مكتسبات العمال والمتقاعدين والمستفيدين.

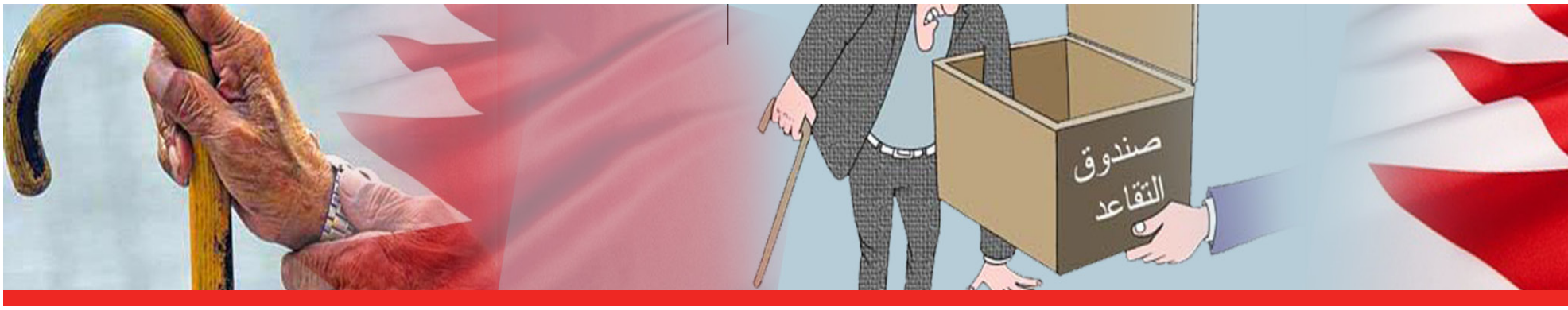

تعديلات التقاعد بعد توجيهات جلالة الملك - رؤية قانونية

المحامي حسن إسماعيل

تابع المواطنون على اختلاف مستوياتهم البسيطة من عمال وموظفين ومثقفين ومتخصصين في الاقتصاد والتشريع التعديلات التي أجرتها الحكومة على احكام القانون رقم 3 لسنة 2008 بشان الهيئة العامة للتامين الاجتماعي لنظرة بصفة عاجلة من قبل مجلسي النواب والشورى، الذي رفضه مجلس النواب ووافق عليه مجلس الشورى، وكنا نتوقع أمام اختلاف المجلسين أن يعرض الأمر على المجلس الوطني للتصويت عليه خلال خمسة عشر يوما، وكنا نخشى ألا يبت المجلس الوطني فيه خلال هذه المدة، حينها يجوز إصداره بمرسوم له قوة القانون حتى جاءت توجيهات جلالة الملك وازالت ما كنا نخشاه بإعادة بحث مشروعي قانوني التقاعد إلى الحكومة، وهو الموقف السليم والصحيح والسليم الذي يتفق وينسجم مع الواقع ويستجيب لكل المرئيات والملاحظات التي ابداها الجميع من المجلسين أو من المواطنين.

ونستخلص من كل ما جرى منذ إحالة مشروعي القانونين من الحكومة إلى مجلس النواب ثم لمجلس الشورى، وإعادتهما إلى الحكومة الآتي:

أولاً: إن توجيهات جلالة الملك بإعادة بحث مشروعي قانوني التقاعد بالتعاون والتنسيق مع السلطة التشريعية يعني زوال الآثار القانونية التي ترتبت عليهما في المجلسين سواء بالرفض أو بالموافقة، وانه لابد من عرض جديد على المجلسين بصيغة مختلفة، ولأن إعادة البحث تتطلب التأني وعدم الاستعجال كما جاء في توجيهات جلالة الملك، ولأن الفصل التشريعي قد انتهى فإنه يتعين عرضه في الفصل التشريعي القادم .

ثانياً: إن المساس أو النيل من الحقوق التي تتعلق بالحياة المعيشية للمواطنين كالحق في التأمين الاجتماعي الذي لا يشمل فقط المشتركين والمتقاعدين بل يشمل اسرة كل متقاعد، ويتعلق بحق الأجيال القادمة، لا يمكن قبوله، وهو ما يفسر أهمية الالتفاف الشعبي الواسع الرفض لهذه التعديلات. وأنه من الممكن حين يمس الحق لقمة عيش المواطن ويلتف حوله الشعب بكل مكوناته وطوائفه مستخدما الوسائل السلمية المتاحة أن يكون له اثر على القرار السياسي.

ثالثاً: أن رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى بأن لا شبهة دستورية في هذه التعديلات هو رأي لا ينسجم على الإطلاق مع احكام الدستور ويكفي أن نشير إلى أن تنظيم الحقوق المنصوص عليها في الدستور أو تحديدها لا يكون إلا بقانون، أو بناءً عليه. ولا يجوز أن ينال التنظيم أو التحديد من جوهر الحق حسب نص المادة (31) من الدستور. والحقيقة هي أن تنظيم الحقوق المتعلقة بالحق بالتأمين الاجتماعي بموجب التعديل الجديد قد مسَّ جوهر هذا الحق، فالحق في التأمين الاجتماعي يدور وجوده وحمايته بتحديد نسبة اشتراكات التقاعد، وتقرير منح زيادة سنوية على المعاش أو وقفها، وتحديد المدة المؤهلة لاستحقاق المعاش، وتقرير السماح بضم مدد افتراضية من عدمه، هي حقوق مكتسبة لا يجوز لقرار إداري أن ينتقص منها لا بأثر رجعي ولا بأثر فوري.

رابعاً: إن ما أجرته لجنة الخدمات بمجلس الشورى من تعديل على مشروع القانون بحيث يمنع التعديل الانتقاص من المزايا التقاعدية أو زيادة اشتراكات التقاعد إلا بموافقة مجلس الوزراء، يظل خاضعاً لقرار إداري ومن ثم ينتقص ويسلب حق السلطة التشريعية من حماية المزايا من الانتقاص، ويكشف عن مدى العوار الدستوري الذي جاء في أصل التعديلات.

خامساً: علينا أن نتفهم وجود العجز الاكتواري المستقبلي في أصول الصناديق التأمينية، وانه من المتوقع نفاد هذه الاصول عام 2034 حسب تقرير لجنة تحقيق مجلس النواب، وتؤكد تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية هذا العجز إذ جاء فيها (ارتفاع قيمة العجز الاكتواري في صندوق القطاع العام المدني وصندوق القطاع الخاص بشكل متسارع، إن استمرار الأوضاع الحالية للصناديق وبقاء التشريعات والأنظمة المنظمة للتأمين الاجتماعي على حالها سيؤدي إلى استمرار اتساع الفجوة بين مصروفات الصناديق وإيراداتها) .

سادساً: إن معالجة العجز وإعادة التقييم تقتضي إعادة النظر ليس في مشروعي القانون محل التعديلات بل في كل القوانين التي تنظم أو تلك المتعلقة بالتأمين الاجتماعي، وقد أشار جلالة الملك في توجيهاته (بأن تكون إعادة التقييم محققة للتوافق الوطني بين جميع سلطات الدولة ومؤسساتها المعنية في إدخال الإصلاحات اللازمة على القوانين المعمول بها وتتطلب بيان الأسباب الحقيقة له وبشفافية عالية تكون معروضة على الكافة. و يتعين أن تكون معالجة العجز على نحو لا ينتقص من الحقوق المكتسبة للمنتفعين من التأمين الاجتماعي ولا ينال من حق السلطة التشريعية من الرقابة أو تقرير الحقوق المتعلقة بهذا الحق.

سابعاً: إذا كانت العلة، كما تؤكد التقارير في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي وفي سوء إدارتها لأموال الصناديق، فإن من الخطأ منحها مزيداً من الصلاحيات على حساب السلطة التشريعية، وإن إعادة التقييم والبحث في مشروعي القانونيين محل التعديلات يتطلب النظر في طريقة تشكيل هذه الهيئة وفي اختصاصاتها بحيث تتمتع بالاستقلال، وأن تكون نسبة تمثيل ممثلي القطاعين العام والخاص نسبة معقولة تزيد عن نسبة اللذين يمثلون الحكومة أو اصحاب العمل .

ثامناً: إن إعادة البحث والتقييم يتعين ألا تتجاهل مسؤولية الدولة التي نصّ عليها الدستور في المادة (5 فقرة ج): "تكفل الدولة وتؤمن للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو اليتم أو الترمل خدمات التأمين الاجتماعي"، والواقع يكشف أن التشريعات الناظمة للتأمين الاجتماعي في القطاعين العام والخاص ليس فيها ما ينص على تحمل أو ما يلزم الدولة بالمساهمة في موارد الصناديق التأمينية في القطاعين أو ضمان تمويلها عند عجز.

تاسعاً: إن تشكيل اللجنة المشتركة من الحكومة وممثلين عن مجلسي الشورى والنواب للوصول إلى رؤية توافقية بشأن قانوني التقاعد بدون ممثلين من المنتفعين من التأمين الاجتماعي ونقصد بهم العمال وموظفي الدولة هو تشكيل ناقص لا يعزز من المسئولية المشتركة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، ومع ذلك نأمل أن تتوصل هذه اللجنة إلى رؤية تحقق الغاية من توجيهات جلالة الملك و أن لا يصدر بموجبها مرسوم له قوة القانون في ظل غياب المجلسين، بل يتعين عرضها على السلطة التشريعية في الفصل التشريعي المقبل.

الصحيفة الورقية في البحرين إلى موات

تحوّل المؤسسات الصحافية إلى مؤسسات إعلامية قادر على الإبقاء على المهنة

يبدو أن عالم الصحافة الورقية آخذ في الاندثار ليس على المستوى العالمي، وإنما أيضاً على المستوى المحلي في البحرين، ومحيطنا من دول الخليج العربي، فهناك الكثير من اللغط الذي دار، ويدور أيضاً عن أهمية بقاء عالم طباعة الصحف قائماً.
إذ تواجه الصحافة اليومية المطبوعة في مملكة البحرين، تحدّياً لم يكن قد واجهها بهذه الحدّة من ذي قبل، وهو تحدّي الاستمرار من عدمه، وذلك على إثر تزايد منافسة الإعلام الإلكتروني لها، مع تزايد حضور هذا النوع من النشر عن طريق الإنترنت، سواء على المواقع الإلكترونية، أم عن طريق الهواتف الذكية باستخدام تطبيقات الإعلام الاجتماعي، مع التحوّل الكبير للقرّاء من قراءة الصحف اليومية المطبوعة إلى قراءة النسخ الإلكترونية، أو مواد من الصحف عبر التطبيقات المختلفة، وهذا يضعها بين خيارات إما المواصلة على ما اعتادت عمله في العقود السابقة، وإما التحوّل إلى أشكال أخرى من العمل الإعلامي المتكامل، ولكلّ من الخيارين تحدّياته الخاصة.

غسان الشهابي

مسؤولون في الصحافة المحلية: إننا نطيل فقط عمر الصحيفة الورقية.. إننا نعشق الموت البطيء أحيانا

وواحدة من مشاكل الصحافة الورقية أنها «صناعة» بشكلها التقليدي وإن تطورت المكائن والمعدات، فواحدة من أكبر مستنزفات الصحف اليومية الورقية وجود مكائن طباعة غالية الثمن تتجاوز المليون دينار بحريني في صحف محلية أعلى رأس مال مصرّح لها لا يتجاوز المليوني دينار، وتسبق عملية الطباعة شراء الورق الذي يلقى مشقة كبيرة بين مصدّريه وقوانين الحفاظ على الغابات، ومنظمات الحفاظ على البيئة كالسلام الأخضر وغيرها. والأحبار كذلك، ويتبع عملية الطباعة التوزيع عبر أساطيل من السيارات والدراجات النارية، في حين أن الصحف يمكن أن تصل كاملة على شكل النسخ المصورة (PDF)، أو عن طريق روابط تحيل إلى مواقع الصحف نفسها. لذا لم تذهب جميع الصحف البحرينية لشراء مطابعها الخاصة، وبعض هذه الصحف اشترت مطبعتها، ولكنها آثرت بيعها، أو بالأحرى التخلص منها، لأن تشغيلها أكثر كلفة من طباعة النسخ اليومية لدى مطابع الصحف الأخرى، خصوصاً وأن حجم السوق البحرينية المحدود لا يسمح بهذا العدد من المطابع، في الوقت الذي تتجه فيه الممارسات القرائية، أو اتجاهات القراءة لدى القراء في البحرين اليوم نحو "أتمتة" كل شيء، بما فيها الأخبار التي صارت تنهال لحظياً من كل مكان، ومجاناً ومن دون الذهاب – كما في الماضي القريب – إلى المواقع الإخبارية، إذ صارت تأتي إلى جيب المشترك في أية خدمة إخبارية مجانية، وكذلك تأتي المقالات، فما الداعي أو الدافع لشراء صحيفة، وإن كان ثمنها بخساً ومتاحاً، ووجودها بعد الانتهاء منها، في البيت أو المكتب والتخلص منها لاحقاً؟!

إضافة إلى ما تقدم، فقد اطمأن الكثير من الناس إلى أن التكنولوجيا الجديدة، والمتمثلة في الإنترنت والهواتف الذكية التي تسبح من خلالها هذه الأخبار، هي حكر على فئة الشباب والصغار، وتناسوا أنه في العام 2018، يكون قد مرّ على دخول الإنترنت في البحرين 23 عاماً (دخلت الخدمة 1995)، ومن كانوا في ذلك الوقت في سنوات شبابهم، باتوا اليوم في سن الرشد والكهولة. وبعد أن كان عدد مستخدمي الإنترنت محلياً حوالي 40 ألف مشترك في العام 2000 ارتفع هذا العدد في 30 يونيو 2017 إلى 1،391،517 من أصل 1،418،895 عدد سكّان البحرين في هذه الفترة، وقد وصلت نسبة النفاذ على الإنترنت إلى 98٪، وهي نسبة النفاذ الأعلى في منطقة الشرق الأوسط في هذا التاريخ.

في الوقت الذي انتشر فيه الهاتف الذكي بشكل كبير جداً في أوساط المجتمع البحريني، وبسبب التنافس بين المصنّعين من جهة ومقدّمي الخدمة محلياً من جهة، فإن أسعار الأجهزة والخدمة ومجانية وسائل التواصل الاجتماعي جعلت من السهولة تلقي ما يود القارئ تلقيه على هاتفه، وبمرشّحات أكثر دقة لما يودّ أن يصله من أخبار، فتشهد نسبة النّفاذ إلى الإنترنت زيادة كبيرة في السَّنوات الأخيرة بسبب انتشار الهواتف الذّكيّة التي سهَّلت لمالكيها عملية الارتباط بالإنترنت، إذ يشير تقرير أسترالي عن السوق البحرينية إلى أن "إيرادات صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية آخذة في الارتفاع، ونسبة النفاذ إلى الهاتف النقّال عالية جداً والبيانات تنمو أسرع من الصوت. ويوجد الآن ما يزيد على 2.8 مليون اشتراك في الهواتف النقالة في المملكة، ويصل معدل انتشارها إلى أكثر من 200٪ (...) ونظراً لأن مشتركي الهاتف النقّال يمثّلون غالبية اشتراكات النِّطاق العريض broadband في البحرين، فإنّ المشغّلين يركّزون بشكل كبير على تحسين البنية التَّحتية المتنقّلة".

اعتمدنا في بحثنا على الملاحظة والاستبيان الذي أجاب عليه 100 صحافي من مختلف الأقسام والخبرات العملية في هذا المجال، والمقابلة غير المقننة التي اختصّ بها متخذي القرار في الصحف لكونهم الأكثر اطلاعاً على ما يجري في صحفهم، وعلى المداخيل الآتية من أرقام التوزيع والإعلان، والتوجهات المستقبلية للصحف.

الصورة التي رسمها أكثر متخذي القرار وصنّاعه في الصحافة اليومية المطبوعة في البحرين كانت قاتمة جداً في شأن الصحافة الورقية، فالصحف الأربع اليومية الصادرة أثناء إجراءنا لهذه الدراسة (2018/2017) تطبع أقل من 20 ألف نسخة، وهو عدد قليل من النسخ لا يُعتدّ به تجارياً، وفي المقابل فإن الإعلانات، وهي الذراع التمويلي الأهم بالنسبة للمؤسسات الصحافية، صارت تتباطأ كثيراً لعقد من الزمان، وذلك من بدء الأزمة المالية العالمية (2008)، متبوعة بانخفاض أسعار النفط (2014)، وهو سنوات طويلة بالنسبة

لمؤسسات صغيرة ذات رؤوس أموال محدودة، وموارد أخرى شحيحة. ويتبع ذلك اتجاه متزايد بشكل كبير نحو تلقي الصحف بجميع موادها عن طريق الهواتف الذكية في الأساس، حتى قال أحد مديري التوزيع في صحيفة محلية: "إننا لا نشهد منحنى في أرقام التوزيع، إنه انحدار"!

وفي المقابل، ونظراً لاتجاه الدولة لترشيد الإنفاق عقب انخفاض واردات النفط، فقد تم وقف إعلانات التهاني للقيادة في العيدين والعيد الوطني، وفي المناسبات الأخرى، كما خفّضت الكثير من الجهات الحكومية الاشتراكات السنوية، إذ يقول رئيس تحرير صحيفة "الوطن" يوسف البنخليل "إن إحدى الوزارات كان لديها 80 اشتراكاً في الصحيفة، جاءنا خطاب لخفضها إلى خمسة فقط"، فصار الاشتراك بنسبة 4٪ فقط.

إيلي معلوف مدير شركة أد لاين، التابعة لصحيفة "الأيام" والتي تزوّد الصحيفة بإعلاناتها، يشير إلى أن هناك محاولات لتعزيز الدخل من خلال الإعلانات على المواقع وفي وسط الأخبار، للترويج، ولكنه يستدرك قائلاً: "إننا نؤخر إعلان موت الصحيفة الورقية فقط". وعلى الجانب التحريري العام، يشترك معه مدير تحرير صحيفة "الوطن" أبو ذر حسن، بقوله: "في فترة غير بعيدة، أي خلال السَّنوات الخمس المقبلة، سيبدو الموت الإكلينيكي للصحف ظاهراً للعيان، وحينذاك، وحتى إعلان وفاة هذا "المريض" بعد سنوات من الغيبوبة، لن يكون بحدِّ ذاته خبراً لتعوُّد الناس على عدم مشاهدته بينهم. أعتقد أنَّ الفترة البرزخيَّة ما بين الموت الإكلينيكي والموت الحقيقي ستطول بعض الشيء... فنحن نعشق الموت البطيء في بعض الأحيان". فهو بذلك يقصّر المدة الزمنية التي يمكن أن تعيشها أيضاً الصحافة الورقية اليومية في البحرين، في حين يرى مسؤولون آخرون نهاية الصحافة الورقية ولكن في ما لا يزيد عن العشرين عاماً المقبلة.

ربما تكون هذه نهاية حمل الصحيفة على الورق كما كان يحدث منذ ثلاثة قرون إلى اليوم، ولكن لا يعني هذا نهاية الصحافة بشكل عام. فلقد عالجت مؤسسات صحافية متزايدة في الدول الغربية وبعض الدول الإفريقية هذا الأمر بنظريّة الإعلام المندمج Media Convergence تعتبر نظرية "الإعلام المندمج" Media Convergence من النظريات الحديثة التي تناولها عدد من الباحثين في الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات، إلا أن هنري جينكينز Henry Jenkins (1958 – ...) كان الأكثر تأطيراً للنظرية عبر كتابه الشهير "الثقافة المندمجة: حيث يصطدم الإعلام القديم والجديد" Convergence Culture: Where Old and New Media Collide الصادر في العام 2006.

تقول النَّظرية: "تدفُّق المحتوى عبر وسائل الإعلام المتعدِّدة، يشير إلى أن جمهور وسائل الإعلام في الوقت الحاضر يؤدّي دوراً حاسماً في خلق المحتوى وتوزيعه، وبالتّالي لابد من فحص الاندماج من حيث التغيّرات الاجتماعيّة، وكذلك التكنولوجيّة داخل المجتمع". ووفقا لجينكنز، فإنَّ اندماج وسائل الإعلام عمليّة مستمرَّة لا ينبغي أن يُنظر إليها باعتبارها "نزوح" من وسائل الإعلام القديمة، ولكنها تفاعل بين أشكال وسائل الإعلام المختلفة، ومنصاتها.

ويجري في هذا النوع من الإعلام تحول المؤسسات "الصحافية" إلى مؤسسات "إعلامية"، بحيث تكون الأخبار المطبوعة جزءاً من عملية إصدار إعلامي متنوع يأتي من صالة تحرير واحدة متوزعة المهمات.

أمام الحقائق التي أتت من الاستبيان الذي أجاب عنه الصحافيون، والمقابلات المقننة التي أجريناها مع المسؤولين في الصحف المحلية، خرجت الدراسة بعدد من الخلاصات من أهمها: أن القارئ في البحرين يثق بشكل كبير في الصحيفة المطبوعة إزاء وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، ولكن أكثر الوسائل التي يتفاعل فيها القرَّاء مع المواضيع المطروحة في الصَّحيفة هي وسائل التواصل الاجتماعي بأهمية نسبية 91.4٪، يليها موقع الصّحيفة الرَّقمي بأهمّية نسبية (75.9٪)، ثمّ البريد الإلكتروني بأهمية نسبية 66٪. وهي نفسها الوسائل التي تعتبر الأكثر منافسة للصحيفة كما يرى 94٪ من المستطلعة آراؤهم، أوضحت الدِّراسة أنَّ غالبيَّة عيِّنة الدِّراسة، وبنسبة وصلت إلى 90٪، يؤيِّدون تحوُّل المؤسّسات الصّحافيّة إلى "الإعلام المندمج" لتقدّم جميع الفنون الإعلاميّة من جميع القنوات المتاحة، وأن غالبية العاملين في الصحف اليومية على استعداد لترك الكتابة للصحافة المطبوعة والتحوّل إلى وسائل إعلامية أخرى إذا ما تحوّلت الصحيفة إلى الاعتماد على الوسائل الرّقمية أو المرئية.

وأوصت الدراسة بأهمية تحوَّل "المؤسَّسات الصحافية" إلى "مؤسَّسات إعلاميّة" تقدّم جميع الفنون الإعلامية، واستثمار المؤسَّسات الصّحافية في إعداد بناها التَّحتيّة لكي تكون قابلة لضمّ جميع أشكال الوسائل الإعلامية تحت سقف واحد، وفي صالة تحرير واحدة، مستفيدة من التطوّر التكنولوجي، وإعادة تأهيل الصحافيين والعاملين في المهن القريبة من الصحافة في المؤسسات الصحافية البحرينية، وإعدادهم للتحوّل إلى الأشكال الجديدة من الإعلام، خصوصاً مع الاستعداد المبدئي من قبل الصحافيين لإجراء هذا التغيير بحسب ما بيّنته الدِّراسة، وأن تهتمّ أقسام الإعلام في الجامعات في البحرين بتأسيس خريجين أكثر شمولية في معارفهم الإعلامية وممارستهم ومهاراتهم، ليكونوا أكثر قابلية للعمل في المؤسسات الإعلامية القائمة حالياً وتلك المستقبلية التي تبحث عن "الصحافي الشامل"، والتي تتحول هي بدورها تدريجياً إلى الشمولية في الإنتاج الإعلامي، كما أوصت النظر بشكل جذري في قانون الصّحافة والطباعة والنشر رقم (47) لسنة 2002، ليواكب المتغيّرات الحالية والمستقبلية الحادثة في القطاع الإعلامي ضماناً لاستمرار العمل الإعلامي وتصاعده، وتقليلاً من تحفظاته إزاء القنوات الإذاعية والتلفزيونية والإعلام الإلكتروني في مملكة البحرين.

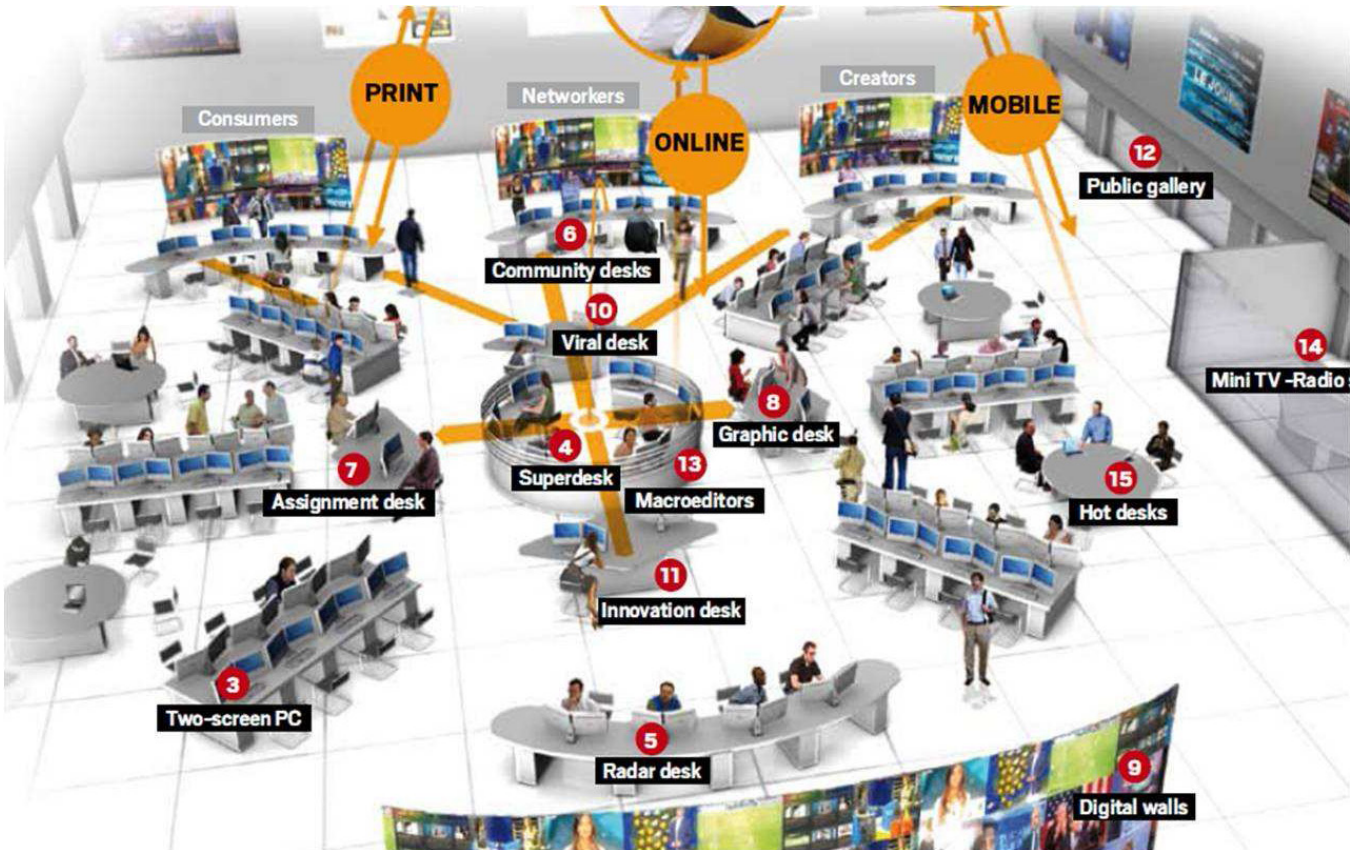

خريف الشاشات

عصمت الموسوي

كم من رجال ونساء ملأوا الحياة ضجيجا وصخبا وعلما وانجازا ثم تـواروا عن الأنظار وانسحبوا من مهنهم الناجحة ومجالسهم العامرة وانشطتهم المتنوعة وانزووّا في ركن صغير في بيوتهم مفضلين الوحدة والعزلة وصداقة الذات والابتعاد عن كل ما هو جديد ومثير وباعث على الدهشة والحيوية ومزيد من الحياة، مكتفين ربما بما حققوا في أعمارهم الفتية السابقة، آخـرون اجتهدوا لكي يوجدوا لأنفسهم مكانا مريحا يتلاءم مع قدراتهم وامكانياتهم وظروفهم الصحية المستجدة خشية فقدان المكانة والذاكرة التي ثبت علميا انها تبلى لقلة الاستعمال، يبدو ان العمر المتقدم يفاجئ اغلب الناس فيحتارون في كيفية تصريف اوقاتهم وملئ ايامهم ، قبل أيام قرأت سيرة "بنت بيت العود" للكاتب الصحفي علي صالح، وتروي قصة حياة السيدة عائشة المؤيد زوجة رجل الاعمال الراحل يوسف خليل المؤيد وابنة عمه، أعرف هذه السيدة واسمع عن نشاطاتها من خلال أبناءها وبناتها ومن مشاركاتها المجتمعية في الاعـمـال الخيرية والمشاريع التطوعية ومساعدة المحتاجين ،لقد وجدت هذه السيدة الميـسـورة امـلا وايمـانـا وحياة متجددة في البذل والعطاء، وقد عُرفت ام فاروق بعشقها للأعشاب وخلطها واستخداماتها العلاجية والتجميلية، وهو عمل شغفت به منذ كانت صغيرة واستمرت تمارسه حتى عندما شاخت وكبرت ووهنت صحتها .

في مقال قرأته قبل عدة سنوات بعنوان «رحلتي الى التسعين» تقول الكاتبة اننا نستعد الى كل شيء، أما الشيخوخة فلا نتوقعها ويبدو وكأنها تفاجئنا أو تتسلل إلى حياتنا، بصمت وخفية، الا أنها تقول إن سنوات التسعيين من الممكن أن تكون جميلة وهانئة او على الاقل مريحة واقـل قسوة اذا استعد لها المرء بالأمور التالية: ميزانية تقاعدية تفي باحتياجات المرحلة ، فالمال هو عصب الحياة، فلا يتعرض للمهانة وذل السؤال وانتظار شفقة الاخرين وعطفهم في أرذل العمر، ثم بوليصة تأمين صحية تبقي الانسان معززا ومحاطا بالرعاية الصحية المدفوعة الأجـر، ثم هواية، بل عدة هوايات ينشغل بها وينميها منذ الصغر أو يبتكرها، أو يبحث عنها في الكبر كالموسيقى والرسم والبستنة والتطريز والكتابة ، وهـي ترى ضرورة ان يبني الانسان علاقة جيدة مع الجسد للابقاء على مستوى رفيع من الصحة واستبقاءها كمخزون استراتيجي للعمر المتقدم، معطوفة على علاقة جيدة مع النفس عبر تدريبها على المرونة والتكيف وتقبل التغيير، فمهما أحـاط بك الناس والأبناء والعائلة في شبابك، وخلال فترة نشاطك وحيويّتك، فسوف يأتي وقت وتجد نفسك تجلس في غرفتك وحيداً، بلا صديق ولا أخ ولا زوج، فإن لم تتعود على الخلوة مع النفس في عمر مبكر فسترى إلى نفسك ضجراً وسأما ومنزعجا من الوحدة ووقت الفراغ الطويل وعدم وجود بشر حولك تشاركهم الأحاديث والنجوى وبث الشكوى واجترار الذكريات. وتتطرق الكاتبة هنا إلى ضرورة تطوير الجانب الروحي لدى الإنسان، فالمال وحده لا يكفي لبلوغ حالات الرضا والسعادة والاكتفاء، وترى الكاتبة أهمية كبيرة في بناء علاقة جيدة مع الآخـريـن أيضا، الـزوج، العائلة، الأبناء، الجيران، وأما شبكة الأصدقاء فمن شأنها أن تعين المرء على شيخوخته.

ذات مرة سمعت تعبير جميل ورد على لسان طبيب أمـراضـ نسائية ناصحا مريضته: «إن كان لابد من الشيخوخة فجدير بنا أن نشيخ بشياكة"، عبر استعدادنا المبكر لهذه المرحلة بكل الوسائل المادية والنفسية .

ولعل أسوأ ما في الشيخوخة هو انعدام أي نوع من أنواع الشغف، هنا يصبح العمر عبئا ثقيلا على المرء وقد يؤدي به الى الجنون والانتحار.

إن نظرة على المسنين اليوم تريك أنهم أرحم حالا مما كان عليه آباؤنا وأجدادنا الذين عرفوا سأم الوجود وضاقوا به ذرعاً، وقد عبر عنها الشاعر العربي زهير بن ابي سلمى في معلقته الشهيرة وبيت القصيدة الشائع الذي يحضر دوما في مثل هذه المناسبات: «سئمت تكاليف الحياة ومن يعش/ ثمانون حولاً لا أبالك يسأم»، بيد أن لدى المسنين اليوم ما يشغلهم ويجعلهم على مسافة واحـدة مع الشباب والصغار في كل مكان في العالم عبر التسلية التي تغنيهم عن معايشة الناس والأبناء والأصدقاء، والاكتفاء بالنظر الى شاشاتهم الالكترونية والهاتفية والتلفزيونية، لا يبتغون شيئا سوى ان تسعفهم ابصارهم وآذانـهـم، فيغرقون في أجهزتهم وعوالمها ويتماهون معها متناسين كل تلك الجوانب الإنسانية التي راحـت تبتعد عن حياتهم شيئاً فشيئاً، غير عائبين بمضار نقصانها أو انعدامها، لكن تلك قضية أخرى.

حكاية الجوع

د.انتصار البناء

كثيرون غيري، ولست وحدي، من شاهد هذه المناظر البائسة.. شاهدت الأطفال في دول عربية يعتلون ظهور بعض لينقبوا في براميل القمامة عن بقايا الطعام، مررت بجانبهم وشممت الروائح النتنة تنبعث مما بين أيديهم من خبز جاف يحكون وجهه كي يزيلوا ترسبات العفن ثم يلتهمونه. أطفال في سنين الصفوف الأولى من المدرسة يجوبون الشوارع نهاراً للتسول والبيع والنصب، حيث جوع ذويهم يحول دون إرسالهم إلى المدارس. قابلت فتاتين انتهى بهما الحال للسير في طريق الدعارة، ليس طمعاً في الألماس والسفر والتنقل بين القصور، بل سداً للجوع. لم يعد من الصعوبة في زماننا العربي هذا أن تلتقي بأناس جائعين كل ما يطمحون إليه هو وجبة نصف مشبعة يوميا فقط.... لا غير.

في التعريف العلمي للجوع، يقول الأطباء: إنه شعور (وظيفي) ينبه الدماغ بحاجة الجسم للطعام، ويوجهه للتصرف وتوفير الطعام. كما أن دخول الجسم في مرحلة الجوع يترتب عليه إفرازه لهرمونات تؤثر على خلايا الجسم وعلى المزاج مما ينتج عنه الشعور بالدوار والصداع والعصبية. وبعيدا عن الطب والعلم، فإن التاريخ أثبت أن الإحساس القاتل بالجوع قادر على تغيير السمات الإنسانية للكائن البشري، واستبدالها بسمات غير إنسانية، قد تكون كامنة في الطبيعة البشرية ولكنها غير مفعّلة.

وتحكي المصادر التاريخية أن مجاعة ضربت مصر في عهد الخليفة الفاطمي المستنصر بالله، بسبب انخفاض مياه النيل. وعرفت تلك المجاعة باسم الشدة المستنصرية؛ لأن شدة الجوع بلغت بالمصريين مبلغاً عسيراً مات فيها الكثير من البشر، وتفشت فيها مظاهر وحشية لا تخطر ببال بشر. إذ بدأ الجوعى أولا بسرقة الطعام والتصارع عليه، ثم لجأ الناس لأكل القطط والكلاب بعد أن فنيت الماشية، ثم اضطروا، استنادا إلى الروايات التاريخية، لأكل جثث الذين هلكوا جوعا، وأخيرا بلغ الأمر ببعضهم التربص بالناس واصطيادهم وقتلهم كي يطفئوا جوعهم بلحم البشر.

وفي عام 1917 ضربت مدينة الموصل مجاعة شديدة بسبب رداءة موسم الزراعة. وقد هلك في هذه المجاعة خلق كثير، وكان الناس يجمعون جثث صرعى الجوع من الشوارع والطرقات كما يجمعون بقايا الحطب، إذ تيبست جثث الموتى من شدة الجوع وبدت كقطع الخشب اليابس. وتتداول الأخبار حكاية مروعة حدثت في مجاعة الموصل، ويقال إنها موثقة في أرشيف المحاكم العثمانية، حيث عمد رجل وزوجته إلى اصطياد أطفال الحي الذي يسكنونه في الموصل من أجل قتلهم ثم طبخهم وأكل لحمهم. وأثناء التحقيق معهم في المحكمة اعترفت الزوجة أنهم احتملوا الجوع بالقدر الذي تمكنوا من احتماله، ثم عمدوا إلى أكل القطط إلى أن نفدت من حيهم، ثم بدؤوا في اصطياد الكلاب إلى أن اختفت هي الأخرى من الحي، فقرروا أكل البشر. وكانت الوليمة الأولى عجوزا موصلية استدرجوها للمنزل ثم خنقوها وطبخوها وأكلوا لحمها، غير أنهم أصيبوا بنوبة تقيوأ بسبب دسومة لحمها. فاهتدوا إلى لحم الأطفال، وجندوا ابنهم كي يدعو في كل مرة طفلا إلى المنزل فيقتلونه ويطبخون لحمه ويأكلونه. وقد وجدت، مدفونة، في منزلهم عشرات الجماجم للأطفال الذين تم التهامهم.

وتروي كتب التاريخ أن التجويع سلاح فتاك استخدم مرارا في الحروب، وكانت نتائجه أمضى أثرا بالبشر من مختلف الأسلحة التقليدية التي تطورت عبر الزمن. ففي السيرة النبوية تحكي الروايات أن قريشاً حين ضاقت ذرعا من بني هاشم ومن أتبع دعوة محمد صلى الله عليه وسلم حشرتهم في شعب أبي طالب وضربت عليهم حصاراً، منعت فيه عنهم الطعام والشراب، حتى اضطر بعضهم إلى أكل أوراق الشجر. وفي العصر الحديث حوصرت كثير من المدن في حروب مختلفة (ستالينغراد، لينينغراد، سراييفو....).

هل يأكل البشر، فيما يأكلون، حين يكونون على طبيعتهم الشجر والقطط والكلاب والجثث؟ أم هل يقتلون بعضهم كي يأكل أحدهم لحم أخيه حيا فيستحبون هذا السلوك ويستبيحونه؟ وفي الحالات الأقل قسوة هل يستسيغ الإنسان الأكل من المزابل ؟ هل تدفع المرأة جسدها ثمنا بخسا لبضع لقيمات تقيم بها صلبها؟ بالطبع لا... ولكن الجوع يتفاقم ليصير المرحلة الأكثر شراسة في صراع الإنسان من أجل البقاء على قيد الحياة.

وهذا ما قد يدفع الإنسان لكثير من التنازلات خوفا من الوصول إلى مرحلة الجوع (الوحشية). وهذا ما يجعل التجويع أداةً لابتزاز البشر وكسر إنسانيتهم وإخضاعهم للإملاءات. لذلك فإن ابن آدم يصبر على كل مكروه، حتى ما إذا وصلت المكاره إلى لقمة عيشه وعيش أبنائه، طوى صفحة الصبر جانبا وواجه مصيره بما تتيح الحياة له المواجهة. فاتقوا غضبة الفقير إذا جاع، وحيدوا القوانين الاقتصادية عن المس بالخبز والزرع والغذاء. فالجوعى صاروا يتجاوزن نصف سكان كوكب الأرض.

قراءة في واقع الحركة النقابية البحرينية (٢٨)

تطورات الأحداث السياسية في ٢٠١١ وموقف الاتحاد العام منها

بتأثير من حركات الاحتجاج التي قادها الشباب في تونس ومصر والجزائر والمغرب واليمن وليبيا في أواخر عام ٢٠١٠م وبداية عام ٢٠١١م، دعت مجموعة من الشباب في البحرين عبر شبكة التواصل الاجتماعي الجماهير للخروج في ١٤ فبراير ٢٠١١م للمطالبة بكسر الجمود في التحولات الديمقراطية خاصة بعد إصدار دستور ٢٠٠٢م الذي لم يحض على توافق وطني، وتوسيع هامش الحريات والحقوق العامة، وتحسين الظروف المعيشية للشعب البحريني، وكانت المطالب التي رفعت في مجملها معتدلة لم تتجاوز ما جاء في ميثاق العمل الوطني من حقوق وحريات.

اتسمت حركة الاحتجاج هذه بأنها جاءت عفوية خارج نطاق تأثير الجمعيات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، ولكن ذلك لم يدم طويلا، فمع مرور الوقت بدأت أطراف سياسية التحرك من أجل أخذ زمام المبادرة والهيمنة على مجريات الأحداث والإدعاء بتمثيلها للشعب وفرض أجندتها السياسية تماما كما حدث في تونس ومصر حين استولت حركة النهضة الإسلامية على الثورة في تونس، وقيام الأخوان المسلمون بالمثل في مصر، مما أثار في بادئ الأمر تنافسا بين التيارات السياسية وإدعاء أكثر من جهة تمثيلها لمجمل الشعب، وانها الأقدر على قيادة المرحلة وإجراء الإصلاحات المطلوبة، وبدأ التسابق بينها للسيطرة على الحراك وتوجيه الدفة بما يخدم أطروحاتها وأهدافها.

إعلان قيام إئتلاف الجمهورية والتوجه للتصعيد

ولم يستمر هذا التسابق طويلا حيث جاءت التطورات سريعة بإعلان قيام «إئتلاف الجمهورية» وتحكمه في مجريات الأحداث وفرض سيطرته على دوار مجلس التعاون الخليجي (اللؤلؤة) ومستشفى السلمانية وغيرها من المناطق، مستغلا استخدام السلطة للقوة المفرطة ضد المتظاهرين وسقوط ضحايا منهم في المواجهات التي جرت أثناء وبعد الإخلاء الأول للدوار في 17 فبراير 2011، لتأجيج الكراهية للنظام وضمان التفاف الجماهير حوله، فقد تم الإعلان في 7 مارس عن «إنشاء حركات الحق، والوفاء، وحركة أحرار البحرين ما يسمى بـ»التحالف من أجل الجمهورية» بهدف إسقاط النظام الملكي في البحرين وتأسيس الجمهورية، وهو الأمر الذي كما إدعى «التحالف» أصبح ضرورة»، (البيان الصادر عن الإئتلاف في تقرير بسيوني الفقرة رقم 413).

وما زاد من تمادي «تحالف الجمهورية» في تشدده وتصعيده للمواجهة مع السلطة موقف المعارضة المهادن لهذا التحالف خاصة فيما يتعلق بالمماطلة في تحديد

ابراهيم القصاب

موقفهم من مبادرة ولي العهد للحوار الوطني، ووضع شروط تعجيزية للقبول بالحوار إرضاء ل «التحالف»، إلى أن وصلت الأمور إلى وضع ينذر بالإنفجار والمواجهة، وهو ما حصل حين تم إخلاء الدوار وهدمه في 16 مارس 2011، وما تبعه من أحداث مؤلمة ودخول البلاد في أزمة حقيقية إنعكست سلبا على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى وضع الجمعيات السياسية ومختلف المنظمات المدنية ومنها الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين ونقاباته.

الموقف العدائي ضد الاتحاد العام والضغوطات التي مورست عليه

والحق أن هيمنة «التحالف من أجل الجمهورية» جاء وفق خطة محكمة ومباشرة بعد السماح للمحتجين بالعودة للدوار ومنحهم حق التظاهر والاعتصام السلمي، وتحديدا في 19 فبراير2011م، حيث بدأ هذا التيار المتشدد إحكام السيطرة على الدوار وشحن المتواجدين فيه ضد النظام وضد كل من لا يتفق معه في أطروحاته وتوجهاته، وفي ظل هذه الظروف وبمناسبة السماح للمتظاهرين بالعودة للدوار، نظم الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين مسيرة عمالية يوم الاربعاء الموافق 23 فبراير 2011 الساعة السابعة مساءً من دوار الدانة حتى دوار "اللؤلؤة"، وتميزت المسيرة بكونها مسيرة صامتة مع تلاوة للقرآن الكريم، وقد انتهت المسيرة كما كان مخططا لها بمنع أي كان من حرفها عن أهدافها التي انحصرت في "الوفاء لأرواح الشهداء ودعما لمطالب الشعب".

وكانت المفاجئة في الدوار حين استقبلت الحشود المسيرة بعداء ملحوظ وتهجم على أعضاء الأمانة العامة وإعلان رفضهم لمواقف الاتحاد من الأحداث خاصة موقفه الداعم والداعي للقبول بمبادرة ولي العهد، هذه المبادرة التي تم إطلاقها في 18 فبراير 2011م ،والداعية للدخول في حوار وطني غير مشروط مع جميع الأطراف المدنية والسياسية، وما رافقها من العفو عن القادة السياسيين والسماح بالمظاهرات السلمية والاعتصام وسحب القوات العسكرية وقوات الأمن من الشوارع، هذا مع العلم أن هذه التطورات جاءت تزامنا مع إعلان الاتحاد العام الإضراب العام ليوم واحد في 20 فبراير 2011 احتجاجا على استخدام قوات الأمن العنف ضد المتظاهرين، ولكن ذلك لم يشفع له، فكان المطلوب، حسب المتشددين، التصعيد ومواصلة الإضراب بشكل مفتوح حتى "إسقاط النظام"!!

في ظل أجواء الشحن والعداء هذه جرت المحاولات للاتصال بالأمين العام للاتحاد الذي كان متواجدا في المنصة في الدوار استعدادا لتلاوة بيان الاتحاد، وكان الغرض من الاتصال به هو تنبيهه بعدم تلاوة البيان، وبعد فشل الوصول إلى الأمين العام تمَّ الاتصال بنائب

الأمين العام الذي أكد بأن الأمين العام ترك البيان لدي القائمين على المنصة وغادر الدوار بسبب الأجواء العدائية للاتحاد ولكل من لا يتفق مع مجموعة "التحالف..".

المحاولات لجر الاتحاد العام لاتباع «التحالف»

من الوقائع الأخرى التي كشفت نوايا «التحالف» في فرض هيمنته على القوى الأخرى وفي عدم إتاحة الفرصة لأي طرف يؤيد مبادرة ولي العهد أو لا يتفق مع توجهاته، في تاريخ 13 مارس أصدر الاتحاد العام بياناً دعى فيه إلى الإضراب العام في البلاد بعد تدهور الوضع الأمني في البلاد، وتحت ضغوط أتباع «التحالف» والمطالبة بتواجد وفد من الاتحاد العام لتلاوة البيان، رضخ الاتحاد حيث توجه وفد من الأمانة العامة برئاسة الأمين العام إلى منصة «التحالف» المنصوبة في مستشفى السلمانية لقراءة البيان، وأثناء تلاوة البيان وحين وصول الأمين العام إلى البند الثالث من المطالب الواردة في البيان والداعي إلى الإسراع بقبول مبادرة ولي العهد للحوار الوطني حتى إنقض المحيطون به وسحبوا البيان من يده وأنزلوه عنوة من على المنصة، وذلك لغرض منعه من تأكيد موقف الاتحاد المؤيد لمبادرة ولي العهد أمام الجمهور المتواجد في موقف سيارات مستشفى السلمانية وما يمكن أن يحدثه ذلك من تأثير على الجمهور مخالف لأجندة «التحالف».

هذا ناهيك عن المحاولات العديدة التي قام بها أتباع «التحالف» للضغط على الاتحاد العام لغرض دفعه لنصب خيمة دائمة في الدوار، حيث كان موقف الاتحاد من هذا المطلب الرفض التام لآخر لحظة من الأحداث قبل الإخلاء الثاني للدوار في 16 مارس، والحق أنه في الوقت الذي كانت المعارضة المتشددة المهيمنة على الدوار تصعد الهجوم على النظام وترفع شعارات متشددة رافضة بذلك مبادرة ولي العهد، وفي ظل الموقف السلبي للمعارضة في تعرية هذا التوجه، كان الاتحاد العام يدعو إلى إحكام العقل والتمسك بمبادرة ولي العهد وعدم التفريط بها تحت أية ذريعة كانت.

آخر الدعوات كانت في 13مارس وعلى هامش لقاء الجمعيات المعارضة مع منظمات المجتمع المدني لإطلاعهم على مجريات الأحداث وتطوراتها حين دعى الاتحاد العام الجمعيات المعارضة إلى الإسراع بقبول مبادرة ولي العهد وكان ذلك قبل إخلاء الدوار وتأزم الوضع في البلاد، علما بأن ممثلي ولي العهد كانوا موجودين في هذا اللقاء وأكدوا أن «البحرين ستدخل في مرحلة جديدة، وبأن المستقبل سيكون مظلما، ما لم تدخل المعارضة على الفور في الحوار.»

تصعيد "التحالف .." ومن معه المواجهة مع السلطة

ولكن ذلك لم يلق إذنا صاغية، بل استمر التصعيد من قبل «التحالف» خاصة بعد فرض هيمنته على مجريات الأمـور، وبـدأ يسير مجموعات من المتظاهرين للتوجه إلى وزارات الدولة في المنطقة الدبلوماسية، وإجبار الموظفين على الخـروج من العمل، كما حدث في وزارة الإسكان ووزارة المالية وغيرها من المؤسسات الحكومية والخاصة، وكذلك تنظيم المسيرات المتوجهة إلى مجلس الوزراء والمجلس النيابي والشورى ودوار الساعة في الرفاع للوصول إلى مقر جلالة الملك. هذا التصعيد من قبل هذا التيار خلق الرعب ليس لدي عامة الناس والإرباك لدي الحكومة، بل لدي حكومات دول مجلس التعاون الخليجي وحفّزهم للتحرك لوقف التطورات الجارية في البحرين، هذا التصعيد هو ما أعطى كل المبررات لتحرك الحكومة وبمساندة من قبل حكومات الخليج للسيطرة على الأوضاع قبل فلتانها.

إن مراجعة للأحداث منذ بداياتها في 2011 تبين أن مبادرة الشباب بالدعوة للخروج والتظاهر، حضيت بقبول وتأييد مختلف فئات الشعب التي لبت الدعوة وكان لهم دور هام في الأحداث، ومنذ البداية كان واضحا اختفاء النزعات الطائفية والمذهبية، وحلت محلها شعارات الوحدة الوطنية وروح التسامح بين مختلف الطوائف تحت أهـداف وشعارات وطنية مشتركة، إلا أن تطور الأحداث فيما بعد كما جاء ذكره أعلاه، خاصة بعد هيمنة «التحالف» على مجريات الأمور، وما تبعه من تطورات بدأت الأمور تتجه لهيمنة النزعة الطائفية بدلا من تعزيز الوحدة الوطنية، وكـان لإيـران وعبر وسائل إعلامها وتصريحات كبار مسؤوليها دور كبير في تأجيج هذه النزعة وتعميقها، وما حدث بعد 16 مارس 2011 تاريخ إخلاء الدوار وإعلان حالة السلامة الوطنية، من تطورات في اتجاه تعميق الطائفية، سواء من أجهزة السلطة أو من التيارات الإسلامية الموالية لها، ما هو إلا عملية ري البذرة الطائفية التي نثرها «التحالف» في التربة الوطنية، وكل ما جرى لاحقاً هو إستغلال الظروف التي أوجدها «التحالف» خير استغلال، وهو ما قاد البلاد إلى أزمة خانقة أكتوى منها النظام وكل فئات الشعب البحريني، وبدأت النزعة الطائفية المقيتة تهيمن على المشهد السياسي في البلاد.

وهذا ما غاب عن «التحالف» الذي هيمن على الحراك الشعبي ودفع في اتجاه التصعيد، والأسوأ من ذلك دفع في اتجاه عدم القبول بمبادرة ولي العهد للحوار الوطني والبنود التي تضمنتها، هذه المبادرة التي عكست تنازل النظام واستعداده لإجراء تعديلات كبيرة على النظام السياسي وفق مطالب المعارضة، ورغبتها في إنهاء الأزمة التي بدأت انعكاساتها على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحقوقية، فليس من الحكمة رفض كل المبادرات وحرق المراحل، وإنما في الدخول في هذه الحوارات وإجراء المساومات لغرض انتزاع اكثر ما يمكن من مكاسب والانتقال إلى مراحل متقدمة لانتزاع المزيد منها في إطار ميثاق العمل الوطني.

مواقف الاتحاد العام من التوجهات الطائفية والتصعيد السياسي

لقد تنبه الاتحاد العام منذ البداية لخطورة التوجه الطائفي والتصعيد المبالغ فيه ضد السلطة، وكانت نشاطاته وبياناته تعكس الحرص على الاعتدال في طرح المطالب وحصرها في مطالب وطنية والابتعاد عن الشعارات الطائفية، وفي ما يلي بعض من نشاطاته وبياناته:

شارك الاتحاد العام في الائتلاف الوطني الذي أشهر خلال الأزمة في 27 فبراير 2011 والذي ضم عددا من الشخصيات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني والذي كان يعمل من أجل الإصلاح والحوار.

شارك الاتحاد العام في تحالف جمعيات المجتمع المدني الذي ضم عددا من الجمعيات الحقوقية والمهنية والذي نظم عدة فعاليات في إطار الحراك المجتمعي.

في 16 فبراير أصدر الاتحاد العام بيانا أكد فيه على حرصه على الوحدة العمالية والوطنية واستذكر ميثاق العمل الوطني ودعا في هذا المجال إلى أهمية إطلاق مبادرة حوار وطني من أجل تهدئة الأمور ومعالجة الاحتقانات. وثمّن في أكثر من مناسبة ما ورد في خطاب جلالة الملك وولي عهده بشأن الحرص على سلامة الوطن والمواطن وإعطاء كل ذي حق حقه.

في 2 مارس أصدر الاتحاد العام بيانا بشأن المحافظة على الوحدة الوطنية والوحدة العمالية مؤكدا على أن الوحدة الوطنية رصيد عظيم لهذا الوطن وقد أثبت الشعب في كافة المنعطفات حرصه على الوحدة الوطنية وإن كل المحاولات لجر هذا الحراك المطلبي لفتنة طائفية من أية جهة كانت يجب التصدي لها والتأكيد على أن الوحدة الوطنية عنصر أساسي من عناصر الحل للأزمة السياسية ولا يمكن تجاهل هذا العنصر إطلاقا.

في 8 مارس أصدر الاتحاد العام بياناً دعا فيه إلى تهيئة الأرضية من أجل الحوار من خلال إطلاق سراح المعتقلين والسماح بحرية الاحتجاج السلمي وتوفير حيادية الإعلام ووضع حل جذري للأزمة يصل بالبلاد إلى الديمقراطية الحقيقية.

في 9 مارس أصدر الاتحاد العام بيانا دعا فيه إلى الحرص على الوحدة الوطنية وعدم الانجـرار إلى من يريدون حرف البلاد إلى الاحتراب الطائفي.

خالد مُحيي الدين الفارس المجهول في ثورة يوليو

تمر في الثالث والعشرين من شهر يوليو الجاري الذكرى السادسة والستون لثورة يوليو المصرية وهي تأتي هذه المرة غداة رحيل فارس شهم شبه مجهول من فرسانها البررة ، والذي غيّبه الموت في السادس من مايو الفائت ألا هو خالد مُحي الدين أحد الضباط الأحرار الخمسة الأوائل الذين تشكلت منهم الخلية التأسيسية الأولى في صالون بيت قائد الثورة الزعيم جمال عبد الناصر في خريف العام ١٩٤٩، والتي تحولت لاحقاً إلى « لجنة القيادة « في تنظيم الضباط الأحرار إلى ما بعد نجاح الثورة في ١٩٥٢، وهو واحد من بضعة ضباط يساريين لعبوا دوراً في مُنتهى الأهمية في إنجاح الثورة ليلة الثالث والعشرين والعشرين من يوليو، وعلى الأخص يوسف صدّيق الذي لولا بسالته في اقتحام مبنى قيادة رئاسة الاركان والسيطرة عليه حيث كان كبار قيادات الجيش يعقدون فيه اجتماعاً طارئاً لتدارس إخماد المحاولة الإنقلابية لربما لم تنتصر الثورة في تلك الليلة .

كما أستغل مُحي الدين كُل خبراته التنظيمية اليسارية السابقة في ضم العديد من الضباط إلى تنظيم الضباط الأحـرار في سلاح الفرسان ، إلى جانب استغلال علاقته بتنظيم «حدتو» اليساري لطبع المنشورات السرية لتنظيم الضباط الأحـرار على الآلة الطابعة لحدتو والتي كانت تُوزع سرياً على الضباط لاستمالة تعاطفهم مع التنظيم أو الانضمام إليه.

وكان خالد محي الدين محبوباً لدى قائد الثورة جمال عبد الناصر رغم خلافه الشديد بعدئذ معه في أزمة مارس 1954 ؛ حتى أنه وتيمناً بإسمه أطلقه على نجله الأول «خالد» مثلما أطلق إسم عبد الحكيم على إسم نجله الثاني تيمناً بصديق عمره المشير عبد الحكيم عامر.

ورغم كظم مُحي تادين لألم عقوبة النفي الذي فرضه عليه عبد الناصر فإنه لم يجعل ذلك البتة سبباً للتحامل عليه أو التفكير في رد الاعتبار إليه من خلال التآمر عليه أو الاساءة إليه ، بل وضع نفسه جندياً عادياً تحت خدمة الثورة في أي موقع سواء خلال فترة محنة نفيه إلى اوروبا أم بعد رجوعه من المنفى حتى رحيل عبد الناصر عام 1970، هو الذي قبل أن يبعث لعبد الناصر من منفاه بمجموعة متنوعة من الكتب الاشتراكية على اختلاف مذاهبها .

أُشتهر محي الدين بموقفه الحازم في الأزمة العاصفة التي اندلعت داخل مجلس قيادة الثورة والتي عُرفت تاريخياً ب « أزمة مارس 54 « حيث وقف إلى جانب الفريق المنادى بعودة الضباط الذين قادوا انقلاب 23 يوليو إلى ثكناتهم العسكرية واستئناف الخيار أو المسار الديمقراطي بعد إدخال إصلاحات جذرية وبحيث يؤول الحكم إلى سلطة مدنية مُنتخبة ؛ وظل طوال الصراع متمسكاً بهذا الموقف بقوة لا يُحيد عنه قيد أنملة ، فيما كان جمال عبد الناصر ورفاقه ضمن فريق آخر أقوى ضد هذا الخيار بحجة الخوف على مستقبل الثورة من الأعداء المتربصين بها والحذر من عودة أحزاب الأقلية القديمة للأنقضاض على الثورة وهو الفريق الذي انتصر في الأزمة ما دفع عبد الناصر إلى نفيه لاحقاً إلى سويسرا بعد أن عدل عن فكرة اعتقاله . وفي

رضي السماك

كتابه « والآن أتكلم « والذي يُعد أهم المذكرات التي صدرت لعدد من ضباط قيادة الثورة قيّم محي الدين شخصية عبد الناصر ضمن 12 شخصية اخرى من الضباط الأحرار تقييماً موضوعياً بعيداً عن العواطف مُعدداً أدواره النضالية والإنسانية والقيادية الإيجابية بكل تجرد ونزاهة .

وحينما عرض عليه عبد الناصر الذي كان يطلق عليه « الصاغ الأحمر « بعد عودته من المنفى تولي رئاسة تحرير صحيفة يومية بإسم « المساء « لكي لا تكون منافسة في شعبيتها لصحف النظام الصباحية وألا تكون صحيفة شيوعية على نهج صحيفة الحزب الشيوعي السوري بقيادة خالد بكداش تقبل محي الدين العرض واشتراطاته بصدر رحب ولم ينزو أو يترفع على هذه المهمة جراء إبعاده عن المناصب القيادية التي تقاسمها الفريق الرافض لعودة الضباط إلى ثكناتهم العسكرية . وفتح محي الدين صفحاتها لأفضل الأقلام اليسارية المناضلة ؛ ومع ذلك لم يتحمل عبد الناصر خطها اليساري المعتدل وارتفاع شعبيتها في أوساط القراء رغم توزيعها مساءً فأبعده عنها. ثم ترشح لانتخابات برلمان عام 1957 وفاز فيها . وتكرر فوزه لاحقاً في عدد من الدورات الانتخابية خلال عهدي السادات ومبارك . كما تولى مُحي الدين خلال عامي 64 و65 رئاسة تحرير الأخبار وأيضاً فتح صفحاتها لأفضل الأقلام اليسارية المناضلة أدبية وسياسية وبخاصة ممن خرجوا أصحابها من المعتقلات للتو .

وحينما أعلن الرئيس السادات عام 1976 عن عزمه إضفاء لمسة ليبرالية شكلية على نظامه في إطار انفتاحه على الغرب وتسويق نظامه كنظام ديمقراطي تعددي من خلال تأسيس ثلاثة منابر لليمين والوسط واليسار داخل الاتحاد الاشتراكي والتي أقر لاحقاً تحولها إلى أحزاب مستقلة لم يتوانَ المناضل خالد محي الدين عن انتهاز الفرصة لإيجاد إطار تنظيمي مناضل يجمع قوى اليسار الماركسي والناصري تحت إسم « حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي « وأثمرت هذه التجربة عن صيغة تنظيمية ائتلافية جبهوية حزبية فريدة من نوعها في العالم العربي تجمع الماركسيين والشيوعيين والناصريين والتيار الإسلامي المستنير تحت لواء تنظيمي واحد ، واستقطبت صحيفة الحـزب « الأهـالي « مختلف أقـلام هذه القوى وتعرضت غير مرة للمصادرة لجرأتها في نقد سياسات السادات في الانفتاح الاقتصادي بتصفية مكتسبات ثورة يوليو الاجتماعية والتقارب مع أميركا ثم عقد مصلح منفرد مع إسرائيل بموجب اتفاقيات كامب دافيد برعاية الأولى في سبتمبر 1978 .

وكان خالد محي الدين مناضلاً عروبياً قومياً ووحدوياً منذ نشأته اليسارية الأولى وتمكّن على نحو خلاّق من الجمع – دون تناقض – بين تبنيه الفكر الماركسي الأممي والتزامه القومي ، كما كان منسجماً مع الثقافة الشعبية الدينية الصوفية التي تربى وترعرع في ظلالها في كفر شكر مُعتزاً بها دون تعال . وقد أثّرت فيه بشدة نتائج حرب 1948 المُذلة التي عُرِّفت ب « النكبة « مثلما أثرت في رفاقه في تنظيم الضباط الأحرار والذين شارك العديد منهم في تلك الحرب وعلى رأسهم جمال عبد الناصر مما شدّد فيهم روح العزيمة والتصميم على التخلص سريعاً من النظام القائم حيث لمسوا دوره في فساد الاسلحة ونقص الذخيرة وغياب المناورات والاعداد الاستراتيجي العسكري

الجاد المسبق للجيش المصري ما تسبب في الهزيمة التي مُني بها في فلسطين ومعه جيوش ست دول عربية اخرى ؛ وكان مُحي الدين ساهم أيضاً في تدريب المتطوعين العرب لنصرة الشعب الفلسطيني عشية حرب 48 نفسها وقد وصلت أعدادهم إلى 4 آلاف عربي من بينهم كتيبتان سعوديتان ؛ ووقف بشجاعة على رأس حزبه ضد زيارة السادات للقدس 1977 واتفاقيات كامب دافيد 78 التي وقعها مع العدو الاسرئيلي بعدئذ .

وإذا كان الكل يتفق بأن ما تكرر في حرب 1967 من هزيمة في ظل قيادة ثورة يوليو بزعامة جمال عبد الناصر الذي تبنى المشروع القومي وفي عداده تحرير فلسطين إنما يعود لغياب الديمقراطية وسيادة الدولة الشمولية البوليسية فإن هذا بالضبط ما حذّر منه مُبكراً الفقيد مُحي الدين منذ السنوات الأولى للثورة ؛ فلو أتفق الضباط الأحرار على العودة إلى ثكناتهم واجراء إصلاحات دستورية وديمقراطية راديكالية تقر بتداول السلطة والتعددية الحزبية السليمة وتكفل الحريات العامة وبضمنها حرية الصحافة وحق التظاهر والفصل بين السلطات وتفضي إلى قيام سلطة مدنية مُنتخبة لما وقعت هزيمة يونيو أصلاً ولما أدت الى انتكاسة المشروع القومي الذي حمله عبد الناصر ولا إلى إلى تمكن أحد نوابه الانتهازيين (خلفه أنور السادات) من الارتداد بزاوية 180 درجة على مكتسبات ثورة يوليو الاشتراكية ولا إلى الانتكاسات والهزائم العربية المتناسلة منذ نصف قرن إلى يومنا هذا .

حصل خالد مُحي الدين على وسام لينين للسلام عام 1970 ؛ وهو من مؤسسي مجلس السلام العالمي وترأس اللجنة المصرية للسلام ونزع السلاح .

والحال فإن رحيل خالد محي الدين كنموذج نضالي مصري خسارة لا تعوّض على ساحة النضال الوطني العام في مصر والعالم العربي ، بيد أن الوقت مازال متاحاً لتكريمه ذكراه العطرة ليس بالكرنفالات والمهرجانات الخطابية وإنما من خلال استلهام ما قدّمه الفقيد من تجربة نضالية غنية بالدروس والعِبر في الصمود والثبات على مواقفه وفي التواضع الجم وفي كيفية تطبيق المُثل الاشتراكية التي آمن بها وكرّس حياته من أجلها بواقعية بصيرة وخلاّقة على الواقع المصري المُعاش ، وهو ما يُعوّل ويؤمل على حزبه « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » الذي تشرّف بتأسيسه بأن يأخذ على عاتقه زمام هذه المبادرة للقيام بهذه المهمة النضالية الجليلة على المستوى الحزبي والسياسي المصري العام وعلى الصعيدين العربي والدولي .

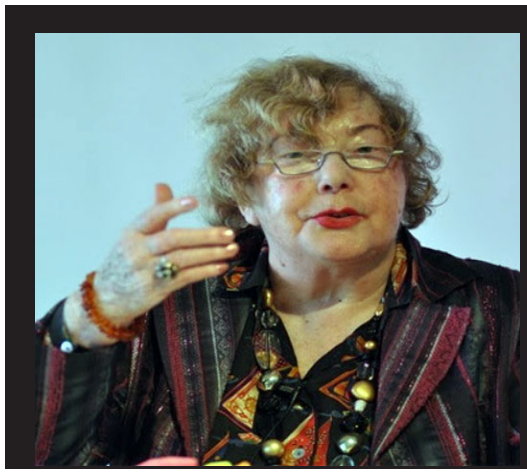

فاليتسيا لانغر .. وداعاً

في ألمانيا، وليس في إسرائيل رحلت عن الدنيا فيلتسيا لانغر، المحامية اليهودية التقدمية، والمدافعة الشهيرة عن الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، والمناضلة في إطار الحزب الشيوعي في إسرائيل، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة التي تضم مناضلين عرباً ويهوداً.

لم تطق لانغر البقاء في إسرائيل، لما تعرضت له من مضايقات بسبب مواقفها المشرفة دفاعاً عن المعتقلين والسجناء الفلسطينيين، الذين أحبّوها، ومنحوها ثقتهم الكبيرة، للدرجة التي أطلقوا عليها «لقب الحاجة فيلا»، على نحو ما كتب الكاتب، والأسير الفلسطيني المحرر عصمت منصور، الذي قال إنه قرأ، وهو في السجن، مذكراتها التي تحدثت فيها عن تجربتها الحقوقية، وعما عانته من أوجه ضغط وتهديد من الأوساط الصهيونية المتطرفة.

أبرز من دافعت عنهم أمام المحاكم الإسرائيلية كان رئيس بلدية نابلس بسّام الشكعة، في العام 1979، الذي دفع قدميه في محاولة اغتيال ثمناً لانتمائه إلى منظمة التحرير في زمن ما عرف ب»روابط القرى»، لكن عدد من ترافعت لانغر، دفاعاً عنهم، أمام المحاكم في دولة الاحتلال، وتبنت ملفاتهم أكبر من أن يحصى، حيث أنشأت مكتباً خاصاً، كانت القدس مقره، للدفاع عن معتقلي فلسطين، فضلاً عن معارضتها الحازمة لاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة.

حين وجدت أن استمرار بقائها في «إسرائيل» بات متعذراً، هاجرت في تسعينات القرن الماضي إلى ألمانيا قائلة: قررت أنه لا يمكن أن أكون ورقة التين لهذا النظام بعد الآن. أريد المغادرة لأكون نوعاً من التظاهر والتعبير عن اليأس والاشمئزاز من النظام»، موضحة أنها لم تترك القضية التي أفنت حياتها من أجلها بعد المغادرة، وإنما غيّرت مكانها على الجبهة.

من ألمانيا واصلت نشاطها الحقوقي دفاعاً عن الفلسطينيين، حيث ساهمت في توثيق جرائم الاحتلال وفضحه في العالم، عن طريق عدة مقالات وكتب أصدرتها، وكان آخر إسهاماتها قيادة حملة تضامن مع الأسيرة النائبة في المجلس التشريعي الفلسطيني عن الجبهة الشعبية خالدة جرّار. لم تنسق فيلتسيا لانغر للدعاية الصهيونية، التي تلقى رواجاً في الأوساط اليمينية في العالم، ولدى بعض قطاعات الرأي العام الغربي الرامية لتوظيف المحارق النازية ضد اليهود في الحرب العالمية الثانية، كمبرر لاحتلال فلسطين وأراض عربية أخرى، ناهيك عن التنكيل الكبير والمجازر المتعددة التي ارتكبها العصابات الصهيونية الإرهابية ضد الفلسطينيين منذ العام 1948، وبهذا الصدد قالت: «أنا مع العدالة، وضد كل من يعتقد أن ما يترتب على المحرقة هو الكراهية والقسوة وعدم الحساسية».

حزب الشعب الفلسطيني وصف الفقيدةب "الصوت المناضل من أجل الحرية والعدالة والسلام الحقيقي والعادل، القائم على ضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وعودة لاجئيه وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على كامل الأراضي التي احتلت عام 1967 وعاصمتها القدس».

هل هناك ديمقراطية غير ليبرالية (٣ – ٤)

ولكن في حين أن مثل هذه الصياغات يمكن أن تكون موضع اعتراض، أليست هي بالتالي تتعارض مع معنى الديمقراطية نفسه؟ ويمكننا النصُ صراحةً على أن 'الديمقراطية الليبرالية' فقط هي الديمقراطية 'الأصلية'، وأن كافة المفاهيم والصيغ الأيديولوجية والشرعيات الأُخرى هي بِبساطة مُزوّرة، أو 'ديمقراطية زائفة'. ولكني أعتقد أن هذا خطأ، خِفة لفظية.

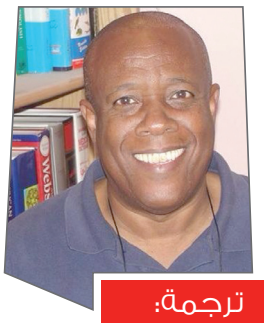

ترجمة:
غريب عوض

بقلم:
Jeffrey C. Isaac

أولاً، إنهُ خطأ تاريخي. إذا كان قَمعُ التعدُدية يُهاجِم أُسُس الديمقراطية نفسها (وليس مُجرد المذهب الليبرالي أو الديمقراطية اللِيبرالية)، فماذا نفعل بمفاهيم 'الديمقراطية الشمولية' التي حللها وأشاد بها كارل شميت Carl Schmitt، وحللها واستَهجَنَها جيكوب تالمون Jacob Talmon؟ وتأسست اللينينية على نظرية 'ديمقراطية بروليتارية ثورية'، وكذلك الفاشية أيضاً، في تنوعاتها الإيطالية والنازية، إدعت أنها تُمثّل إرادة الشعب. قبل عام 1945 كانت هذه الإعتمادات المفتوحة من الديمقراطية المُناهضة لليبرالية أيديولوجيات قوية، وفي الواقع كان ذلك في النضال ضد هذه الأيديولوجيات الشعبوية حينما ظهرت في نهاية الأمر براعة مُميّزة للديمقراطية الليبرالية. وخلال فترة الحرب الباردة كُلها تخلل خِطاب 'الديمقراطية الشعبية' دول المُعسكر الشرقي من أوروبا السائرة على درب الاتحاد السوفيتي (وما يوازي ذلك في جمهورية الصين الشعبية والجمهورية الشعبية الديمقراطية في كوريا الشمالية.

ويعرفُ جان مولر Jan Muller هذا. إنها الرسالة المركزية لكتابة المُمتاز الصادر عام 2011 بعنوان "الديمقراطية المُنافسة»: أفكار سياسية في أوروبا القرن العشرين. ولكن حتى في هذا الكتاب هناك بعض التناقض. ولئن كان مولر Muller يعترف بإن هذه الأيديولوجيات لَعَبَت على سجل القيم الديمقراطية، ووعدت تماماً بالاعتراف بالقيم المُرتَبطة عادةً بالديمقراطية، فإنهُ يؤكد أيضاً على أنها لم تكُن ديمقراطيات بأي امتداد – بالرغم من أننا سوف نرى، العديد من المُدافعين عن هذه الأنظمة قد شاركوا في تصوّر شاق يمتد على وجه التحديد ليجعل ذلك الإدعاء معقولاً. ولكن في الواقع، كما يُشير هو نفسه، عُرِفَت الديمقراطية الليبرالية في فترة ما بعد الحرب في مُعارضة لهذه الأنظمة الدكتاتورية التي ادعت لبس عباءة الديمقراطية 'الحقيقية'.وأنا بالتأكيد أتفق مع مولر Muller أنهُ من منظور الديمقراطية الليبرالية كإنجاز تاريخي وقيمة معيارية – هو منظور اشاركه الرأي فيه! – كانت الأنظمة الستالينية والفاشية دكتاتورية واستبدادية ووحشية، بل حتى شيطانية. وكانت بالتأكيد مُعادية للديمقراطية الليبرالية. وبالتالي هُناك سبب وجيه لكونها مُعادية لها. ولكن فقط من وجهة نظر الديمقراطية الليبرالية يمكن أن يُستَبعد انصارهم أنهم ليسوا ديمقراطيين حقيقيين بالمعنى الدلالي اللفظي والأيديولوجي للكلمة. بالنسبة إلى الجزء الأكبر من تاريخ القرن العشرون، قدم هؤلاء الأيديولوجيون مفاهيم بديلة – بدائل خطيرة للديمقراطية، تلك التي كانت مقبولة ظاهرياً للكثير من الناس، وربما أكثر قبولاً وقناعة مما كانت الديمقراطية الليبرالية حتى الحرب العالمي الثانية وما بعدها.وهذا أيضاً الموضوع الرئيس في كِتاب مولر Muller – تلك الحِجة حول قيمة بل في الحقيقة ومعنى 'الديمقراطية' في حد ذاتها التي حددت سياسة القرن.

إن الأنظمة الشمولية، باختصار، كانت تُمثل جهوداً قاتِلة سياسياً وأخلاقياً ومُعارِضة (تحولات فُجائية؟) من أجل إقامة نوع من الديمقراطية الشعبوية المُناهِضة لليبرالية. كانت مُعادية للديمقراطية الليبرالية – جزئياً، بإسم مفهوم بديل للديمقراطية.

إن جئت للحق، إنهُ من غير اللائق أن نتحدث بهذه الطريقة. ولكنهُ ضروري أيضا. كما يذكر مولر Muller في كِتابه: 'بالرغم من أن قِلة من الناس، بتعبير ألطف، سوف يدافعون في الوقت الحاضر، عن "الديمقراطية الألمانية" النازية أو عن "الديمقراطيات الشعبية"، في أوروبا الشرقية بعد الحرب، وليس من الضروري القول إن مُعظم "الوعود الديمقراطية" للأنظمة المُتطرفة المُناهضة لليبرالية كانت مُخادِعة (أو على أقل الاحتمالات ضعيفة عملياً). ولكن من المُهم أيضاً، أن نسأل لماذا شعرت هذه الأنظمة أنها مُجبَرةٌ على قطع هذه الوعود على نفسها أساساً.' إنهُ من المُهم طرح مثل هذا السؤال. والجواب واضح: لأن 'الليبرالية'، كانت في أزمة، وكانت دائماً في صِراعٍ مع 'الديمقراطية'، ولأن 'الديمقراطية' كان لها عدة معاني التي كانت موضوعا للنزاع الساخن والبارد. وإن فهم الأساس الأيديولوجي لهذه المفاهيم البديلة كان ولا بُدَ من الاعتراض عليها بإسم القيم الديمقراطية الليبرالية.

وبسرعة إلى الأمام إلى اليوم. إن أوربان Orbán و كاتشنسكي Kaczyński و أوردوغان Erdoğan وترامب Tump ليسوا موسوليني Mussolini أو هيتلر Hitler أو ستالين Stalin – على الأقل ليس بعد. وربما تفتقر أسانيدهم المنطقية الأيديولوجية إلى 'النظام' و 'السُلطة' المُرتبِطان بخطابات ما بين الحربين العالميتين 'للديمقراطية الشمولية.'

ولكن لماذا نكران أنها تُقدم نسخة من 'السيادة الشعبية'، وبالتالي 'الديمقراطية'، حتى إذا كانت النسخة الخاصة بهم تسعى إلى تحويل الانتصار الانتخابي إلى ولاية دائمة لتحكم بإسم 'الشعب' أو 'الدولة' – نسخة اعتراضية من 'الديمقراطية' بل وحتى نسخة استبدادية؟ إن إنكار أن هذا تفسيراً 'للديمقراطية'، حتى لو أن تفسيراً غير لائق، يجعل من الصعب فهم الصِراعات الإيديولوجية في القرن العشرين. كما أنهُ يجعلهُ من الصعب أيضاً فهم المصدر الشعبي، الديموطيقي (الكتابة المصرية القديمة) للجاذبية المُعاصِرة لمثل أوربان و ترامب في عالمنا اليوم. لأن الكثير من الشعبويين من اليسار واليمين 'يستغلون تأثير' القيم الديمقراطية، ويَتَحَدّونَ أوجه قصور حقيقي في الديمقراطية الليبرالية، والمُطالبة بنشر اسلوباً شعبياً من التمثيل البرلماني أكثر واقعية. إن فهم ما يصنعونه بالكلمات، وكيف يكون لكلماتهم صدى، هو أمر ضروري لفهم سُلطتهم. أما مسألة 'إخلاصهم' مهما كان معنى ذلك، ومهما كان حجم ذلك، هذا خارجٌ عن الموضوع. وكما أشار روبرت مايكل Robert Michel قبل قرن من الزمان في أحزابه السياسية، 'لقد دمر عصرنا مرة واحدة وإلى الأبد الأشكال القديمة والجامدة من الأرستقراطية، وقد دمرها، على الأقل، في بعض المناطق الهامة من الحياة الدستورية السياسية. وحتى المذهب المُحافظ افترض في بعض الأحيان شكلاً ديمقراطياً. قبل الهجوم على الجماهير الديمقراطية تخلى مُنذُ فترة طويلة عن جانبه البدائي، ويُحِب أن يُغيّر تمويهُهُ ... في عصر

الديمقراطية، تُشكّل الأخلاق سلاحاً يمكن للجميع توظيفه ... اليوم، جميع عوامل الحياة العامة تتحدث وتُناضل بإسم الشعب والمجتمع بشكل عام. الحكومة والمُتمردين ضد الحكومة، والملوك وقادة الحزب والطُغاة بمُباركة الله والمُغتصبين، والمثاليين المُتحمسين وحُساب الباحثين عن الذات، جميعهم 'الشعب'، ويُعلن جميعهم أنهم في أفعالهم هُم مُجرد يُحققون إرادة الأمة. وهكذا، في الحياة الحديثة للطبقات وللأُمم أصبحت الاعتبارات الأخلاقية تابع، خيال ضروري.' وكما يوضح روبرت مايكل، إن السياسة الحديثة في أغلبها مُحددة بالتنافس على راية 'الديمقراطية'. إنها ليست مسألة إخلاص. إنها مسألة معنى مُتنازعٌ علية. أن ينصُ صراحةً من خلال إجازة دلالية لفظية سامية على أن المُبرَرات التي قدمها فيكتور أوربان وآخرون ضد ليس فقط الديمقراطية الليبرالية بل وضد الديمقراطية نفسها وهو رفض أن تأخذ على محمل الجد الشراب الأيديولوجي قوي المفعول، رُبما السام، الذي يبدو أن ملايين عديدة من المواطنين حريصين على شُربِه.

'الديمقراطية غير الليبرالية' كمفهوم اجتماعي علمي تفسيري

إن القوّل أن خِطاب 'الديمقراطية غير الليبرالية' هو طريقة حقيقية فعالة سياسياً للشرعية التي يجب أن يُفهم 'منطقها' وجاذبيتها الشعبية على أنها مُغاير خطير من 'الديمقراطية'، شيء. ولكن إن القوّل أن مؤيدي 'الديمقراطية غير الليبرالية' هُم في الحقيقة يرسخون 'الديمقراطية غير الليبرالية' كحقيقة واقعة شيء آخر.

ليس مطلوباً من المُنظرين السياسيين وعُلماء الاجتماع قبول خِطاب 'الديمقراطية غير الليبرالية' بظاهِره. نحنُ مُلزَمون بالفعل بتحليل الخِطاب ليس فقط ككلمات أو رموز، بل كمُمارسات مُرتبِطة بالمبادرات، والحركات، والأحزاب السياسية، وبالجهود الرامية إلى سَن التغيير. من الضروري أن نُقدّر أن العالَم الاجتماعي يتألف في جزء منه من اللغة، وما نفعلهُ بالكلمات أمرٌ مُهم. ولكن بنفس القدر من الأهمية هو ما نفعلهُ بالكلمات؛ وللوصول إلى ذلك نحنُ بحاجة إلى تجاوز الكلمات نفسها.

هُنا أود أن أُقدم، إن لُغة 'الديمقراطية غير الليبرالية' هي إشكالية، وتُعاني من نوع من 'التَمدُد المفاهيمي' الذي يمنع التحقيق الدقيق. لأنهُ يُكثّف إثنين من الأسئلة اللذان لهما علاقة ببعض ولكنهما مُتميزين أيضا.

الأول مُرتبطٌ بالطُرُق التي نُميّز بها طموحات المعتمدون السياسيون. إذا كان فيكتور أوربان، على سبيل المثال، يُعلن بأنه يسعى إلى إيجاد 'ديمقراطية غير ليبرالية'، فإن لحظة من التحليل تتضمن أخذ تصريحاتهُ على محمل الجد وفهم ما يعنيه بـ 'الديمقراطية غير الليبرالية.' وهذا يتطلب تحليل استخداماته لهذا المُصطلح، الاستخدامات السابقة والمعاني التي رسم عليها، والسياقات التي يعمل عليها خطابياً، 'والاستيعاب' السياسي لتصريحاته بين الجماهير ذات الصِلة. ولكن هذا ينطوي أيضاً على تفريغ المُصطلح في تشعُباته العملية المُحتَملة: تطوير مؤسسات الدولة من أجل إعلاء 'الوحدة الوطنية' فوق التعدُدية الإثنية والسياسية؛ وضع المؤسسات القضائية والتربوية والإعلامية المُستقلة نسبياً تحت السيطرة الحزبية؛ والشُرطة ومن ثم مُضايقة الاتصالات بين مؤسسات المجتمع المدني المحلية والمنظمات عبر الوطنية، والمنظمات الحكومية والدولية، وهكذا ...إلخ. هذه هي أنواع الأشياء التي يقوم بها فيكتور أوربان، أو بتعبير أدق يُحاول القيام بها بإبتهالاته 'للديمقراطية غير الليبرالية'. هل الزعم البسيط بأن فيكتور أوربان يسعى نحو 'الديمقراطية غير الليبرالية' لهُ معنى؟ نعم. ولكنه زعم بسيط، وبهِ مضمون قليل، ولدينا كل الأسباب لأن نكون حذرين من مثل هذه المزاعم البسيطة، وأن نُطالب بمضمون يوضح لنا أكثر مما تستطيع مثل هذه المزاعم أن تُقدمهُ.

والسؤال الثاني الذي غالباً ما يتطرق إليه الاستدلال التحليلي 'للديمقراطية غير الليبرالية' هو مسألة لا تتعلق بالتطلُعات السياسية بل بنوع النظام السياسي: هل كانت التغييرات التي أحدثتها طموحات 'الديمقراطية غير الليبرالية' إنتهت حقيقةً بتغيير النظام السياسي، وإذا كان الأمر كذلك، هل يُشكّل المُصطلح 'الديمقراطية غير الليبرالية' طريقة مُلائمة لوصف وتصنيف النظام السياسي الجديد؟ بهذا الأسلوب يتحدث الكثير من الصُحُفيين والمُعلقين عن 'ظهور الديمقراطية غير الليبرالية'، وبأن المُساهمين الهنغاريين في حجم مهم جديد بقصد التحدث حول صبر الهنغاريين: مُعارضة مجتمعية للديمقراطية غير الليبرالية. وهذه الطريقة في الحديث التقطها أيضاً بشكل لطيف في العنوان الموسع في قطعة للأمة مؤخراً الكاتب ديفيد أوست David Ost: تغييراً للنظام السياسي حدث في بولندا: ومُنذُ أن جاءا إلى السُلطة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، تخلى حزب القانون والعدالة عن مؤسسات الديمقراطية الليبرالية من أجل السُلطة الغاشمة.' وتأكيداً على ذلك، هناك بعض الغموض في هذا العنوان. فمن ناحية هذا 'التخلي' عن الديمقراطية الليبرالية من أجل السُلطة هي مُمثّلةً كهدف لحزب القانون والعدالة. ولكن من ناحية أُخرى، إنها مُمَثّلَةً كإنجاز لهذا الحزب مُنذُ أن تولى السُلطة مُنذُ ثلاثة شهور مضت.

ويبدو أن الآثار المُترتبة على مثل هذه الصيغ هي أن نظاماً سياسياً جديداً قد أُنشيء وفيه تم التخلي عن عناصر أساسية للديمقراطية الليبرالية التي تطورت مُنذُ عام 1989.

هل هذا صحيح؟ يُصِرُ أيديولوجيّو النظام بعناد على أن هذا غير صحيح، ويُشيرون إلى الوجود المُستمر للحُرية المدنية، ومُمارستها من قبل مُنتقدي الحكومة من مثل نُشطاء الإثنين الأسود البولنديين الذي يحتجون ضد تشريع مُقَدَم لوضع قُيُد على حقوق الإجهاض في الثالث من تشرين الأول/أكتوبر 2016، كدليل على ذلك. ومُعظم المُعلقين ربما سيسلمون بأنفسهم بأنهُ من السابق لأوانه معرفة ذلك. فبالنسبة لبولندا، من المؤكد أن ثلاثة أو أربعة أو حتى أربعة عشر شهراً هي فترة زمنية قصيرة نسبياً يتم من خلالها تحويل بشكل راديكالي نظاماً سياسياً عن طريق نتائج الإنتخابات والإجراءات التشريعية. وبحالة (هنغاريا) المجر، تطوّرَ مشروع فيكتور أوربان على مدى سنين عديدة، وقد شمل تغييرات مؤسساتية جوهرية وعبر إجراءات مشكوك في أمرها، للدستور الجديد نفسه. وهنا قد تكون هناك أسباب أقوى للزعم أنهُ قد حدث تغيير للنظام السياسي. ولكن حتى هُنا، أودُ أن أقترح أن الكثير من مُحللي هذه التغييرات، ومعظمهم من المُنتقدين لهذه التغييرات، يُدركونَ أن هذا لا يزال مسألة مفتوحة للنقاش. إن الفشل القانوني الأخير لاستفتاء فيكتور أوربان المُقترح بشأن الحد من عدد اللاجئين الذين يُفوّضهم الاتحاد الأوروبي يُشيرُ بالتأكيد، بالرغم من رد فيكتور أوربان، أنهُ يعتبر الاستفتاء قد تمت الموافقة عليه على أية حال، وأنهُ سوف يُغيّر الدستور للتحقق من صحة تفسيره – يُشير بشكل حاد إلى المدى الذي يستمر فيه تغيير النظام السياسي. وعلى نفس المنوال، أثارت الهجمات الأخيرة التي شنها فيكتور أوربان على الجامعة الأوروبية المركزية، والتي شملت حملة (في بعض الأحيان مُعادية للسامية) استنكار علاقاتها مع جورج سوروس George Soros، وتشريع يهدف إلى إجبار إغلاق فرع الجامعة الأوروبية المركزية في العاصِمة بودابست، الذي أثار عاصِفة من الاحتجاجات في الشوارع وعاصِفة دبلوماسية حادة، ويبقى أن نرى ما إذا كانت جهود فيكتور أوربان المُناهِضة لليبرالية ستنجح وكيف. وأحد أسباب استخدام لُغة 'الديمقراطية غير الليبرالية' لوصف هذه التغييرات هو بالتحديد استرعاء الانتباه إلى التطلُعات غير الليبرالية التي يجرى السعي إليها والتغييرات التي يتم إجراؤها على وجه التحديد حتى يتم القبض عليها، ويُمكن إستعادة الصحة إلى عافية (الديمقراطية الليبرالية).'

رُبما قد يكون هناك غموض وميوعة في هذه التطورات الجديدة التي تجعل مُصطلح 'الديمقراطية غير الليبرالية' مُناسباً بشكل خاص، كوسيلة للدلالة اللفظية على ما يُسمه بعض عُلماء السياسة 'نوع فرعي منقوص' من 'الديمقراطية الليبرالية التعَدُدية' والتي قد يعتبرها الآخرون ديمقراطية ليبرالية 'ضعيفة' أو 'فاسدة' أو 'فاشلة'، أو كديمقراطية ليبرالية تُعاني من تناقص جودتها. تنبهتُ إلى هذه الاحتمالات، دون أن أُحاول حلها، ذلك لأنها مسائل تجري مُناقشتها والتنازع حولها بين عُلماء الديمقراطية وإرساء الديمقراطية. في هذه المُناقشات، إن مسألة أفضل طريقة لتصنيف ووصف 'الديمقراطية غير الليبرالية'، وعندما نختتم تحليلياً، بأن هناك تغييراً جوهرياً في النظام السياسي من الديمقراطية الليبرالية التعدُدية إلى نظام غير ليبرالي أو استبدادي، يرتبط إرتباطاً وثيقاً لمناقشة أفضل السُبُل لتصنيف الأنظِمة الديمقراطية الليبرالية نفسها. لقد كُتِب الكثير حول هذا الموضوع، وقد أدت الأسئلة الصعبة وربما التي لا يمكن حلها التي طرحها هذا الموضوع بفريق دولي من العُلماء إلى وضع إطاراً شاملاً من التحاليل تُسمى 'أصناف من الديمقراطية' Varieties of Democracy أو V–Dem.

أيها الحاجز.. فلا أنت متعتنا ولا تركتنا نأوِّل!

زهراء المنصور

«إن لم تستمتع أنت بكتابة نصك, من الصعب أن تتوقع أن أحداً سيستمتع بقراءته»

توم روبنز/ روائي أمريكي

يتطلب العمل الإبداعي ألا نظهر على السطح كل ما نريده أو نفكر فيه. فالتحول من البساطة إلى التعقيد، وما بينهما، يفسح الفرصة للمتلقي أن يفسر ويخمن بشكل إيجابي غير مشروط، أن يتوافق مع سير الحدث أثناء العرض أو عكس ذلك. وهذا ليس بذي أهمية على الاطلاق، مادام المخرج قد وضع خيوطاً كافية لتكوين كافٍ ومناسب. في الأعمال الفنية المرئية منها تحديداً، يحتاج المخرجون أن يفسحوا المجال للتعبير بوسائط أكثر من الحوار، أن نستقرئ ما خلف الحوار والحركة، حتى الفراغات التي توحي بالسكون قد يستدل منها أحياناً على أحداث لم تجسد أثناء العرض، دون حصر العلامات الدالة لأنها تختلف من متلقٍّ لآخر. فالعمل الإبداعي ليس بإطالة البقاء أو التواجد، بقدر أن تجيد الحضور الذي يمثلك.

لا يبدو أن عرض «الحاجز» يدفعنا لقراءة ما بعد الحدث الظاهر على الخشبة، وهو ما يمكن أن يطلق عليه بالتحليل «المحايث»؛ الذي يبدأ من العرض وينتهي به، ذلك أن التركيبة المتخلقة المرئية والسمعية في عرض «الحاجز» لا تترك عند المتلقي رد الفعل المطلوب نحو زوجين، يكشف العرض التباعد المادي منذ المشهد التمهيدي الصامت الذي صور الإطارين الكبيرين والإضاءة الخافتة، وعدم وجود حميمية بينهما في الفاصل الوهمي بينهما، والذي شكل فكرة البعد العاطفي لاحقاً. لذا يبدو ما حصل بعد ذلك كان تكراراً مجهداً للفكرة الأولى. فإذا اخترت كمؤلف ومخرج أن أسرّ للجمهور في سينوغرافيا بليغة -في البداية- ألا علاقة بين هذين الزوجين، وأن هناك تباعداً ظاهراً بينهما، فإن المسئولية تقتضي لاحقاً أن أفسر معنى التباعد، أو أعطيه مبررات حقيقية. ورغم أن العرض في هذا المشهد جاء بعلامات «الإطارين» الخاصين بالبطلين، حيث علاقة «المماثلة» أو «التشابه»، لتكون هناك علاقة أيقونية تختزل نوعية العلاقة وطبيعتها، فكرة الكره كما الحب، لها إشاراتها ومبرراتها وسلوكها الذي يسبغ على الشخصية، والمتلقي غير معنيّ بتقصي أسباب هذا النفور بين الزوجين، لكنه معنيّ بأن تُمسرَح هذه العلاقة لغرض ما، أن أكشف كمخرج للعرض رسالتي للجمهور، بمعنى أن اختيار النص -أي نص- مسئولية المخرج الذي وقع اختياره عليه لسبب ما، أو لفكرة ما جاذبة أعجبته فقدمها مسرحياً، هذه المسئولية تكون مضاعفة لو كان هذا المخرج هو المؤلف، الفكرة والرؤية والتنفيذ والصورة ونمط الأداء، ستكون مسئوليته الخالصة.

وفي الوقت الذي احتاج «الحاجز» أكثر من ضبط لإيصال الفكرة بسلاسة للمتلقي، لا يمكن على الإطلاق غض النظر عن تجربة المخرج إبراهيم خلفان المسرحية التي بدأت مبكراً، وأثرت في الكثيرين داخل مسرح الصواري، أو بالجامعة التي تستفيد من

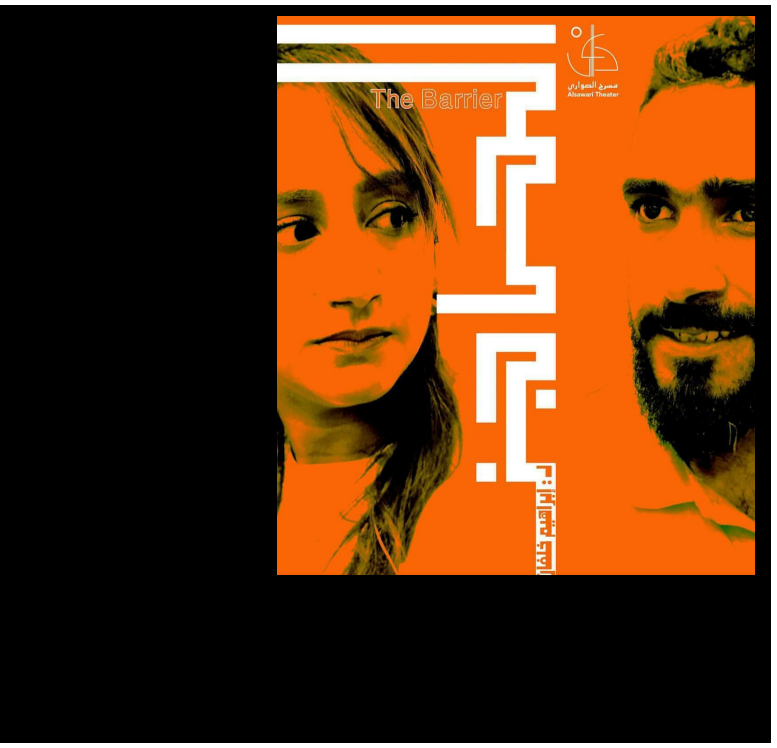

طاقة خلفان المسرحية في ضخ وجوه جديدة، كما فعل مع مواهب سابقة، بتواضع الفنان المتخفف من الأضواء، والراغب في الاشتغال والانشغال بشغفه المسرحي. لكن يبدو أن التجربة الأخيرة لم تأخذ حقها؛ فالنص المكتوب بفكرة «عدم انسجام الزوجين المطلق»، تم بناء الرؤية الاخراجية عليه، أما عن مداخل ومخارج هذا الحدث فلم يكن واضحاً بالمرة، حتى بالإيحاءات عبر الجمل القصيرة الملغزة والمكررة بالحوار، لم تنجُ بالعرض من الشكل المستقيم غير المعبأ بالمعاني الأعمق التي تنطوي عليها علاقة قريبة بهذا البعد، فجاء الخلل الأول من النص -من وجهة نظري-، الذي لا يتطور ولا يخلق حالة مفهومة/ قائمة على التكرار، دون ابتكار حالة جديدة غير التي مهد لها المخرج بمشهد البداية، الذي أطل بظلاله على كامل العرض لاحقاً، وماقيل -على اعتبار أن الصورة البصرية للعرض غير مؤثرة فيه- في خمسين دقيقة، كان يمكن أن يقدم في أقل من ذلك بكثير، مع الإبقاء على أن البداية الممهدة المستقرءة لما جاء بعد ذلك، والنهاية العبثية بموت الشخصيتين، وإكمالهما الحوار كما كانا حيين مع يقينهما بمفارقة الحياة، كانت أقوى ما بالعرض، حيث من الممكن أن تعطي قراءات مختلفة لو قرر المخرج التعديل في متن العرض.

في جانب الأداء الذي كنا نعول عليه كثيراً، بالاحتكام إلى التجارب السابقة للممثلين عمر السعيدي صاحب الأداء المتميز مفرداً، وضمن مجموعة في عروض المسرح البحريني في السنوات الفائتة، والذي صنع له اسماً مقروناً بتجارب جادة، حتى لو كان

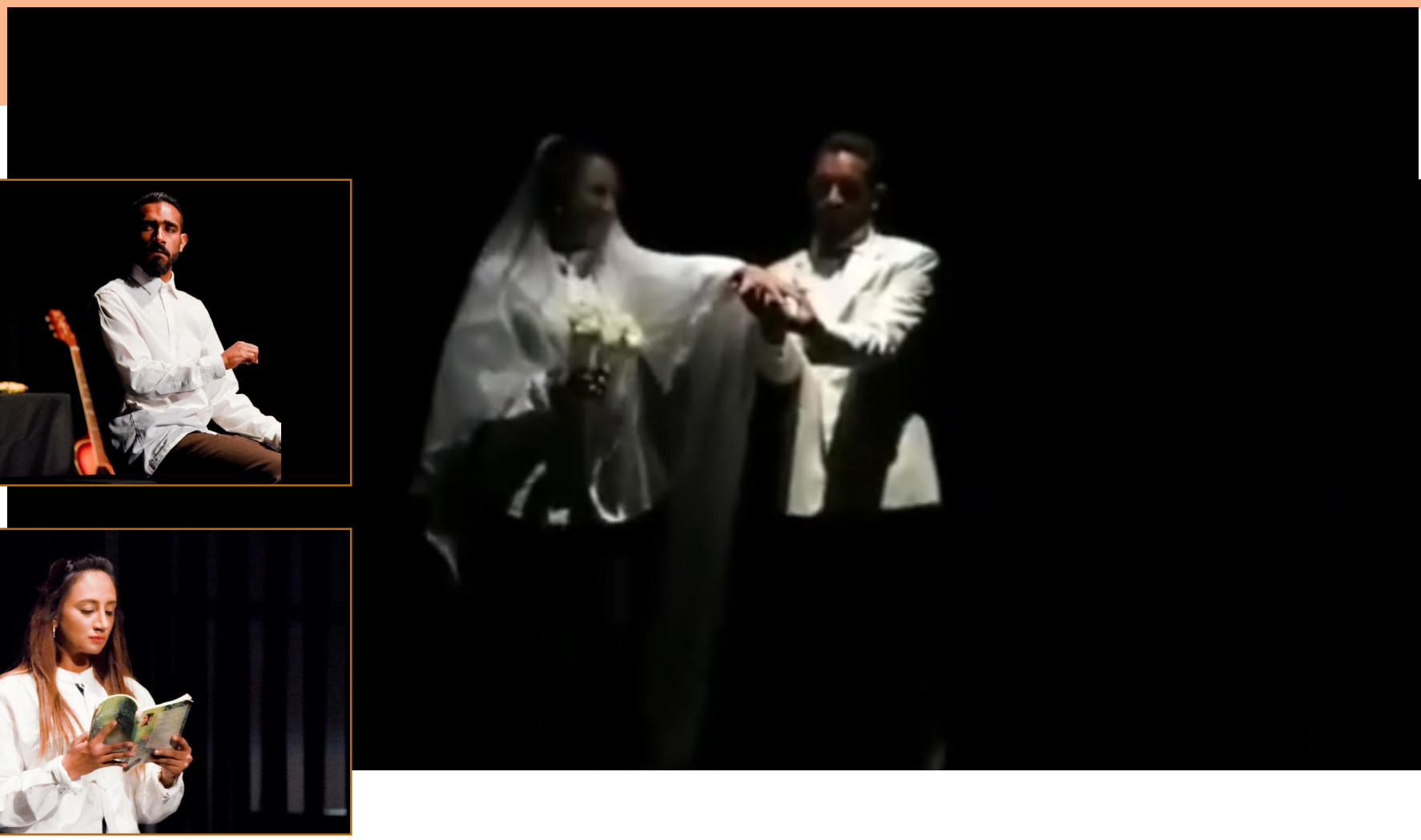

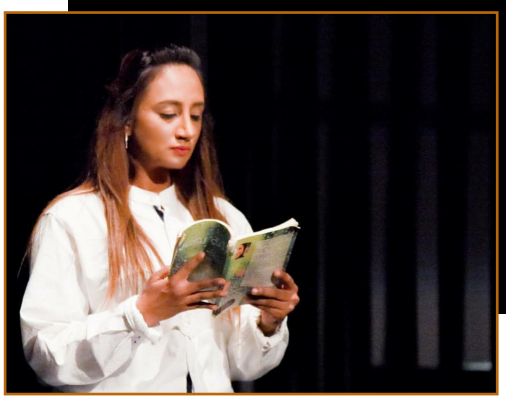

سياق العمل متوسط المستوى، لكنه يبقى كأداء ملفت وواعٍ في مجمل ما شاهدت له من عروض مسرحية. ونجمة بوعلاي، ذات القدرات الصوتية والحركية العالية على خشبة المسرح، حاول المخرج توظيف صوتها ذي الطبقة الموسيقية العريضة في أداء أغنية فيروز «صباح ومسا» أثناء العرض، مع عزف السعيدي في الجهة المقابلة على آلة الجيتار، دون مبرر درامي يضع كلمات الأغنية العاطفية الحنونة في العمل الذي قدم التشابك وبيان الاختلاف في معظم العرض، دون التكفل بشرح أسبابه. لذا، يبدو مشهد الأغنية مقتطعاً/مجتزأً من عمل آخر بالشكل الذي تداخل فيه، حتى أننا لم نر شخصيتي الزوجين دائمي الخلاف، لا في التلبس ولا الأداء، بل بدت كأنها المقاطع المرئية/الصوتية التي تبرع نجمة في أدائها وبثها عبر قنوات التواصل الاجتماعي. كل ما في المشهد كان يوحي أنه خارج العرض؛ استعداد نجمة وهي تدق الأرض بقدمها كأي موسيقي أو مؤدٍّ يستعد أن يدخل في «المزاج» الطربي، وجلسة عمر التي أوحت أنه عازف على آلة موسيقية مرافقة لصوت يغني، دون أن يتداخل هذا درامياً مع السياق العام، وبالتالي لم يكن الأداء التمثيلي بالعرض مكتملاً بسبب الانفصال بين نبرة الصوت والحدث القائم، إذ ظهرت بطلة العرض بنبرة عالية ربما جاءت كجزء من فهمها للشخصية، حيث الخلاف في التعامل مع الطرف الآخر، لكنها جاءت مصطنعة بحكم الحدة والعلو في استخدام نبرة الصوت. لذا، بدت غير منسجمة مع الحوار الذي يطلب التطابق في نبرة الصوت، والطبقة الصوتية المستخدمة مع الحوار الذي كان يتطلب التنويع في الأساليب، ولكون بوعلاي تملك طاقة صوتية تحتاج للتفعيل والتوظيف، كما فعلت سابقاً بالغناء الحي على خشبة المسرح في عرض «المهاجر» قبل سنتين أو أكثر.

هل نجرؤ أن نحول المسألة إلى التباس مهام المؤلف/المخرج/السينوغرافي، وربما التمثيل أيضاً في بعض الحالات، واختزالهم في شخص واحد؟ في حين أن التجارب في الوطن العربي مثلاً تعطينا الإشارات أن التجارب المعتمدة على شخص بذاته، قد تنجح بعضها، لكن تكرار هذا النجاح قد لا يتماثل مع التجارب التي تأتي بعدها، لأن الأفكار ببساطة لابد أن تتداول حتى تمد عناصر العمل بالإبداع الذي يأتي من مجتمع من المعنيين بهذه التخصصات. إن تعدد الأدوار قد يبدو مؤذياً للعمل المسرحي أحياناً. فعلى مستوى الكتابة، قدم إبراهيم خلفان مسرحيته «المفتاح» في فبراير 2017، والمأخوذة عن نص «السلسلة» للكاتب السوري نور الدين الهاشمي. ومن الإنصاف القول إن خلفان قد أخذ الفكرة من النص الأصلي، وبنى عليها عرضاً مسرحياً يعد من أفضل ما قدمه في اشتغالاته المسرحية، فنفذ سينوغرافيا تبقى في الذاكرة، وكان أداء الممثلين الثلاثة طاغياً بشكل يخدم الفكرة، ويعوض نقص أي عنصر آخر على الخشبة التي احتلها الجمهور جنباً إلى جنب مع العرض. لكن، هل كان يمكن أن يتكرر هذا النجاح أو يتفوق عليه في العمل التالي؟ من المفيد القول بأن نعيد التفكير مراراً فيما نقدم أو نكتب، وفي أي مما يضعنا تحت دائرة الضوء، حتى لا يأتي وقت قادم نقول فيه: سندرك يوماً أننا لم ندرك شيئاً!

السيرة الجيدة: في السر أم في العلن؟

الأعم الأغلب من البشرِ لايجد غضاضة في الكلام عن نفسه. ولو فسحت المجال لأحدهم لاسترسل في الكلام عنها: شخصيته، إنجازاته وحتى إخفاقاته. تظل الرغبة في التعبيرعن النفس موجودة لدى المرء منذ صغره حتى يبلغ مرحلة ما يظن أنها تستلزم الصمت. (أمور شخصية)– هكذا يسميها البشر إذا ماوجدوا ضرورة للتعتيم على خبر ما. التكتم على بعض القصص التي يُظن بأنها قد لاتكون لائقة للنشر. ولأن المرء يحب أن يُذكر بالخير دوما، ولو اختفى أثره من الحياة، فمن الطبيعي سيفضل أن يُخلد بما هو لامع ومُلهم في سيرته. هذا ما يخطر ببالك وأنت تقرأ كُتب السير الذاتية – (البايوغرافيا). هذا اللون الأدبي الذي يظل ساحراً ومتفرداً على مدى العصور رغما عن التطور التكنولوجي الذي يفرخ أبطال اللحظة.

جنان العود

أدب السيرة وإن تعددت عناوينه، وأساليب كتابته يظل مهيمنا ومطلوبا بين الألوان الأدبية الأخرى. قد يكتب على غلاف الكتاب (سيرة)، وهـذا تصنيف عـام وواضـح، يتوقع منه الشمولية في المعطيات، والأحداث التي عايشها صاحب السيرة مروراً بكل مراحل حياته، وقد تتخذ السيرة طابع الرسائل التي كتبت ضمن سياق زمني معين وقعت فيه جملة أحداث سياسية مفصلية، أو اقتصادية عالمية قد أثرت في حياة المرء ومن يحيطه من أهل وأصدقاء. ومنها مايكتب بأسلوب أدبي بحت فتجده أقرب للرواية منه إلى السيرة. الأهم من هذا كله، هو الالتفات إلى أن كتابة السيرة الذاتية ليست مجرد فضفضة وتفريغ لبعض القصص الشخصية واليوميات والتي قد تحدث في حياة أي منا.

في كتابة السيرة تخلي وتضحية بالدرجة الأولى، فأن ينشر المرء غسيله النظيف والقذر أمام الملأ، يضع هذه القصص والأسرار بين أيدي القراء ليحللوها، يستلهموا منها المواقف، يتفحصوا أبعادها الروحية والنفسية، هذا بالتأكيد تحدي نفسي كبير في مرحلة الكتابة، ومايليها من عواقب تلحق مرحلة النشر. ومن هنا يبرز التباين في السيرالذاتية، في محتواها ومكونها الأساسي: كأن تكون سيرة طفولة مثلا تركز على مرحلة الصبا، أو سيرة مكانية تظهر عنصر المكان، وما يخلفه من انعكاسات على النفس.

وهنالك السير السياسية النضالية التي تتقاطع نوعا ما مع أدب السجون، بالإضافة إلى السير السسيولوجية التي يبرز فيها الاجتماع، كعناصر الثقافة والشعب، العادات والتقاليد، إلى جانب السير الفنية التي تخص فنانين، أوموسيقيين فتتناول إنجازاتهم الفنية والمدارس التي استلهموا أعمالهم الفنية منها. وأخيرا (السير الإستهلاكية – التجارية) كما أسميها، تلك التي ذاع صيتها، وتفشت في السنوات الأخيرة.

وهـذه تُكتب بشكل توثيقي أو أكاديمي بائس لغرض الترويج لشخصية ما. يدون هذا النوع من السير كُتاب لا يمتلكون حساسية كبيرة تجاه النفس الإنسانية، ومايعتريها من حالات، إنما يكتبون لغرض مادي يظهر للأسف في النص بشكل فج – فتكون النتيجة مزرية بالطبع. ليس من الضروري أن يكتب الفرد سيرته بنفسه لتظهر مُقنعة. قد يسأل صاحب السيرة كاتبا متمرساً ليرويها بالنيابة عنه، لكن الأهم أن هنالك معايير شتى وأهمها المصداقية، والحساسية عند الطرفين كما أسلفت. وقد تفاقمت السير التجارية في الآونة الأخيرة بشكل مقيت سيما في الدول الغربية، فترى مثلا فلان يكتب سيرة كفاحه مع وزنه الزائد. أو الإعلامية الفلانية تنشر سيرتها بعد أن صارت رائدة في مجال العمل المستقل. وذاك ينوي الترشح لمنصب الرئاسة مجدداً.

المؤسف أن هذه السير تلقى رواجاً كبيراً، يفوق تلك السير التي تتفوق أدبيا وتستعرض حياة شخصيات فاعلة فكرياً، ثقافياً، اجتماعياً،

وسياسياً. عموما، كما للكُتاب أسباب لتدوين ونشرسيرهم، فإن القراء، أيضاً، دوافعهم الخاصة للشراء والاقتناء. إذا للطرفين مآرب، وجوانب جوانية نفسية، ومادية مختلفة ضمن لعبة التأثير والتأثر.

إذاً، ماهي أسباب نجاح السيرة؟

الفضول: المحفز الأبرز لاكتشاف كيف عاش فلان، ماذا عاصر، كيف تصرف؟ وكيف وصل إلى هنا؟

الخصوصية والسرية: جمال السيرة الذاتية في كونها قصص خاصة ومخفية، وبأن الإنسان بطبعه ميال لمعرفة القصص التي تخص المرء وحده. وإن كان يبدو هذا التبرير طفولياً نوعا ما لكنني أظنه واقعي إلى حد كبير.

الكشف: التنقل بين سيرة وأخرى بشغف لمعرفة معدل الكشف عن الذات لدى صاحب السيرة. شفافيته، مستوى الصدق لديه، قدرته على فضح نفسه وآخرين كان لهم علاقة به. معدل الخوف والتردد، وتسليط الضوء على الجوانب الفكرية والروحية لديه.

الأبدية: السيرة نص لا يبلى أبدا. تصلح لكل زمان ومكان وهذه سمة قرآنية. يبقى للناس قصص كثيرة لا تموت وتتجدد مع مرور الزمن.

التشريح: السيرة موعد مع التشريح، الحفر في الذات لدى كل من كاتب وقارئ السيرة – حيث تكون الشخصية تحت المجهر.

المنهج: الذي دُونت به السيرة، المقارنة بين منهج وآخر. الأسلوب والكثافة في السرد والتفصيل، مع مراعاة عامل التشويق من عدمه.

التجربة: مدى غنى التجربة بأحداث زمنية وحياتية مهمة أمر ضروري وحيوي. ما يضمن إلى حد ما خلق قيمة حقيقة للسيرة الأدبية، وإن تعاقبت عليها أجيال كثيرة.

أما عن شواهد النجاح فهنالك العديد من السير التي دُونت بمستوى عالي من الشفافية، وترى فيها من الفضح الغزير، مايجعلها محل صدق على مدى سنوات طويلة. مثل سيرة (اعترافات – لجان جاك روسو)، سيرة لم يتوان فيها عن ذكر الأخضر واليابس، ولم يجد حرجاً في سرد مغامراته الجنسية والحديث عن علاقاته بلا تزويق أو تزييف. وكنموذج عربي لدينا (الخبز الحافي)، للكاتب المغربي محمد شكري. رغم إنها سيرة جريئة بالنسبة لعربي، مع ذلك تم انتقادها بأنها غير مكتملة من حيث غياب بعض الأسرار المهمة في حياة شكري. في الواقع، أن المشكل الذي يقع فيه الكثيرون لدى تدوين سيرهم أنهم يكتبون السيرة وهم مقتنعين من داخلهم بأنهم قديسين، أو أبطال خارقين مثاليين، هذا أول عامل مسبب لفشل السيرة. اكتب السيرة كما تكلم نفسك أمام مرآة الحمام.

نَخلص إلى أن السيرة لا تحتمل الإدعاءات، السيرة غرفة خاصة، وشاهقة جدا، شُرعت نوافذها طواعية للضوء والظلام. إن كل سيرة تنتهي بالموت، تلك هي النهاية التي لامفر منها. لكننا لو نظرنا إليها من هذه الزاوية فقط حينها سنفقد حماستنا لكتابة سيرة في يوم ما، أولقراءة سيرة ما. و بذلك سنفوت الكثير من القصص الجميلة. وإلا ما الذي يجعل الموت لذيذاً في بعض السير، وباعثاً على الأسى في سير أخرى؟

يقول الكاتب الدكتور إحسان عباس في كتابه – فن السيرة: (ستظل السيرة مادامت هذه هي طبيعة الحياة الانسانية، ولكن القيمة الحقيقية إنما هي في الصراع، وفي مدى القوة التي تمنحها القراء، وهي تقدم لهم مثالاً حياً من أنفسهم. في السيرة ما يوحي بأن دور كل منا يجب ألا يمر يائساً خاملاً، على الرغم من النهاية المحتومة).

صخر المسافة

فاطمة محسن

أُفَكِّرُ، كَيْفَ أَكُونُ خَفِيفاً
أُحَلِّقُ دُونَ جُنُونٍ على الذَّاكِرَة
وَأَضْحَكُ بَيْنِي وَبَيْنِي
لا شَيْءَ أَخْسَرُهُ الآنَ
غَيْرَ أَنِّي أَحِنُّ إِلَيْك
لِلسَّمارِ الذي يُقايِضُ قَلْبِي بِنَبْضِك
ثُمَّ يا صاحِبِي تَعالَ نُفَكِّرُ مِثْلَ المَجانِين
نُحارِبُ كُلَّ اعْوِجاجِ السِّنِين
وَنَضْحَكُ
أَلَيْسَ لَنا فُرْصَةٌ ثانِيَةٌ كَيْ نَعِيشَ
لِنَرْقُصَ أَوْ لِنُغَنِّي
نُراهِقُ خَطَواتِنا وَنُصَلِّي
سَأَكْتُبُ خَمْسَ قَصائِدَ لِلْفُقَراء
وَأَدْفَعُ لِلْجُوعِ صَوْتَ صَفِير
كَيْ يَضِلَّ الطَّرِيقَ لِقَلْبِك
وَيَبْقَى هُناكَ عَلَى رَفِّ قارِعَةٍ أَوْ طَرِيق
رُبَّما نَغَمٌ تائِهٌ في الضَّمِيرِ يُحَرِّكُ صَخْرَ المَسافَةِ
بَيْنِي وَبَيْنَك
يُحَرِّرُ أَجْنِحَةَ الشَّوْقِ
وَنَكْتُبُ لِلْعاشِقِينَ تَرْجَمَةً لِلِّقاء

إلى من يهمه الأمر..

هشام عقيل

لا أدري منذ متى بدأت؛ اليوم، أو الأمس، أو أطول من ذلك. لكن المهم هو أنني بدأت فعلاً.

الفجر سيطلع عما قريب؛ يبدو أن اليوم سيبدأ ممطراً. إنه قد يجلب البشارة معه، من يدري؟ ليس أحب إليّ من الجو الرهيب الذي يقمعني ويمنعني، قسراً، من الخروج من المنزل؛ فعلى المرء، إن لم يسجن قط، أن يخلق سجنه الخاص. هذه المرة المطر لم يجلب شيئاً معه، بل تلك الكلمات التي وقعت عليها عيناي هي من جلبت المطر: "إنها تمطر". هكذا يتناص المطران في فجر هادئ جداً.

تجد قصيدة فيرلين تعبيرها في زخات المطر؛ ما بين الفراغ الشخصي والمطر الذي يهطل فيه:

إنها تمطر في قلبي،
مثلما ينهمر المطر في المدينة،
ما هذا الوهن الحالك
الذي يغرق قلبي؟

آه يا لصوت المطر العذب!
على الأرض وفوق السقف!
من أجل القلب الحزين،
آه يا أغنية المطر!

(إيرفارتونغ) تُلعب في الخلفية؛ فجأة أتذكر مأساة الترقب التي تعقبها صرخة الصدمة. الكلمات التي قرأتها للتو توقعتْ انتظاري طويلاً؛ جلستْ طويلاً تنتظرني أن أقرؤها؛ وحين قرأت، فهمت. يقال إن مالنبرانش كان ماشياً في الطريق، وصدفة وجد كتاب ديكارت حول (الإنسان) في رف مكتبة ما؛ لم يتوقف عن القراءة بسبب حماسه المبالغ، فالكتاب أستحوذ عليه كلياً لدرجة أن قلبه بدأ يخفق سريعاً – وهو وهن كإنسان– مما جعله يتوقف كلياً عن القراءة. كان ديكارت ينتظره دائماً، في ترقبه دائماً. مالنبرانش لم يتحمل لحظة تحقق الترقب، الذي لا بد أن تلحقه صدمة. قلبه لم يحتمل الصدمة.

مصدوم كلياً في لقائي بما ينتظرني دوماً؛ بما أن كل بحث، كل سؤال، هو بالفعل يختزن الجواب مسبقاً. أتوقف عن القراءة كلياً، ويتوقف المطر معي كلياً. بعد المطر، فهمت من أكون؛ أو من عليّ أن أكون. أنا لستُ فيلسوفاً، ولا أطمح أن أكون واحداً؛ لم أترعرع في كنف الفلسفة الأكاديمية قط. كل ما أنا عليه هو: فيلسوف متعلم ذاتياً، أيّ لست فيلسوفاً على الإطلاق. أنا، بالأحرى، سياسي يعمل في الفلسفة؛ يحرض في الفلسفة.

لأنني كذلك، فإنني لن أقرأ الفلسفة إلا على أساس الاستجابة لرمية النرد، التي تطرح المهمة الفلسفية في ممارستها فلسفةً مناضلة. لا مفر من المادية التصادفية إطلاقاً، التي هي الآن ستفتح احتمالية ممارسات جديدة للفلسفة وللسياسة لم تكن موجودة من قبل. الآن نحن نفهم التاريخ، والثورة، والصراع الطبقي..

وأنا هنا لستُ سوى: أحلام، وعظام، وقلب يدق:
دووووم
دووووم
دووووم..

واحة الفكر

أيحمل العالم مكاناً لي؟ ×

×] مقتطفات من مرافعة خسرو لسرخي

ترجمة : هشام عقيل

في أبريل 1972 اعتقل الشاعر الإيـراني خسرو لسرخي وعذب في السجن، وفي 1974 تمت محاكمته، مع رفيقه كرامت الله دانيشان، بتهمة تخطيط مؤامرة لاختطاف ابن شاه إيران. في ذاك الوقت كانت المحكمة العسكرية قد سمحت للمحاكمة أن تذاع بشكل علني في التلفاز حيث كان الشاه، في ذاك الوقت، قد استضاف وفد حقوق الإنسان في طهران. المحكمة قد أقرت حكم الإعدام على دانيشان وخسرو لسرخي؛ كان في الثلاثين من عمره فقط.

هذا هو مقتطفات من نص مرافعة لسرخي:

أهناك محط قدم يتحمل
قدماي المثقلتان بالآلام والدماء؟
آه يا وطني!
أيحمل العالم مكاناً لي؟

"إن الحياة عقيدة وجهاد". أبدأ بكلمات الإمام حسين، شهيد شعب الشرق الأعظم. بوصفي ماركسي–لينيني، تعرفتُ على العدالة الاجتماعية عبر الإسلام لأول مرة، وبعد ذلك اتجهتُ إلى الاشتراكية. أنا لستُ هنا كي أدافع عن نفسي أو اساوم على حياتي، بل أنا مجرد نقطة صغيرة من هذا البحر العظيم: الشعب الإيـراني المكافح. أنه شعب مزدك، ومازيار، وبابك، ويعقوب ليث، وستار، وحيدر أوغلي، و●سيان، وميرزا كوچيك، وآراني، وروزبه، و#ارتان. بذلك، أنا لا أطالب المساومة على حياتي وذلك لأنني انحدر من هذا الشعب الشجاع.

... يقول ماركس: ((حين تتكدس، في المجتمع الطبقي، الثروة في جانب، يتكدس الفقر والبؤس في الجانب الآخر؛ فالطبقة المحرومة هي من تقوم بالإنتاج))، وفي مثل الوقت يقول الإمام علي: ((لا يبنى قصراً إلا وقد أصبح الآلاف فقراء)). فهناك الكثير من أوجه الشبه بين الأثنين. وهكذا، يمكن للمرء أن يقول إن الإمام علي هو أول اشتراكي، ومعه: سلمان الفارسي وابا ذر الغفاري.

التهمة السياسية في إيران ليست مبنية على أية اسس صادقة؛ فأنا على سبيل المثال شاهد حقيقي على أكاذيب كتلك في إيران. وفي شهر أبريل تم اعتقالي بتهمة تنظيم منظمة شيوعية، وخضعت للتعذيب..

[أحد عملاء السافاك مقاطعاً: أنه يكذب!

عُذبت إلى درجة أنني تبولت دماً. وبعد ذلك أدخلوني إلى سجن آخر، وبعد سبعة أشهر تم التحقيق معي واتهامي بمحاولة تخطيط مؤامرة. وها أنا الآن بعد سنتين أحاكم في هذه المحكمة بتهمة تخطيط هذه المؤامرة. هذه هي أكاذيب التهمة السياسية في إيران. السجون الإيرانية ممتلئة بالشباب والمراهقين الذين تم

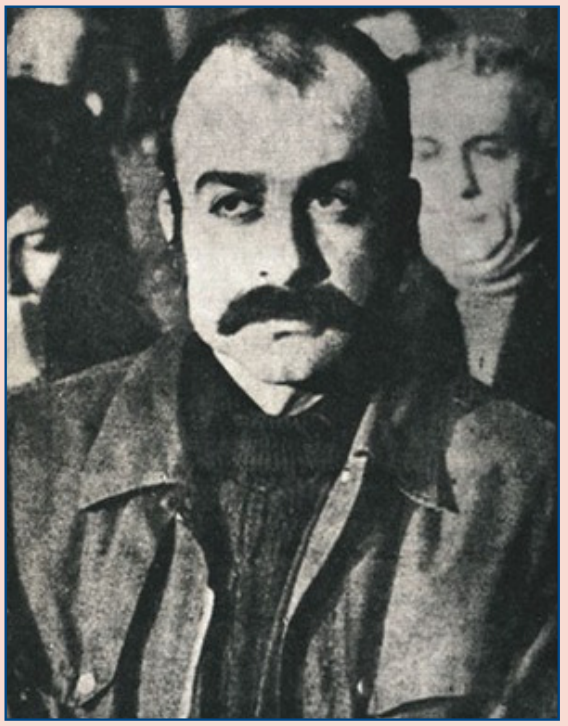

تعذيبهم، واعتقالهم، وحبسهم. لماذا؟ فقط لأنهم يقرأون الكتب ويمارسون التفكير. نعم سيدي الرئيس، هؤلاء الشباب تم اتهامهم في محكمتكم هذه. وحين يخرجون من السجن، يضعون الكتب على جانب ويأخذون السلاح. علينا أن نبحث عن جذور المشكلة، وعلينا أن نبحث عن الأسباب لا النتائج. في إيران يحاكم الناس لأنهم يفكرون، وكما قلتُ أنا مثال جيد على ذلك، وأنا لست منعزلاً عن شعبي. ردة الفعل هذه تجاه شاب يقرأ ويفكر يذكرني بمحاكم التفتيش في القرون الوسطى.

ثم هناك هذه البيروقراطية المتوسعة: وزارة التعليم والفنون، والقسم الوحيد الفعال فيها هو مكتب الرقابة. كل كتاب يخضع للفحص وقيود الرقابة قبل نشره بشكل لم يحصل في العالم أبداً. الثقافة الموميائية المرتبطة بالعلاقات الإنتاجية للبورجوازية الكومبرادورية التي تأسست في إيران قامت بخنق وقمع الفكر التقدمي عبر الرقابة الشديدة. ولكن بعد كل هذه الجهود المكرسة للقمع، هل تمكنتم من قمع التفكير؟ أهناك مثال تاريخي على امكانية حدوث ذلك؟ أنظروا إلى الشعب الفيتنامي البطل، أنه يكافح ويدمر الطائرات الأمريكية B52 وينزل بها إلى الأرض!

في إيران، ما نواجهه هو اغتيال للأفكار والمعتقدات؛ حتى اللغات المستنيرة للشعوب مثل البلوش، والأتـراك، والأكراد، يتم قمعها ومنعها من الانتشار. ماذا أكثر من ذلك يجب فرضه على الشعب الإيراني غير الثقافة الإمبريالية الأمريكية برعاية الحكومة الحاكمة في إيران. وتظهر الإمبريالية في كل مكان وفي شتى الأشكال كل يوم؛ وإذا نظرنا إلى الفترة حين كانت القوات الجزائرية التحررية تخوض كفاحها، كان الجزائريون مدركون بهوية العدو، فأنهم جابهوا الجنود والضباط الفرنسيين بإدراك مسبق بأنهم أعدائهم. بينما في بلد مثل إيران، فالعدو هو غير مرئي ويمكنه أن يتخفى وراء زي الشرطي أحمد آغاي أجدان كي لا يتم التعرف على العدو كعدو.

ذكر المدعي العام الإصلاح الزراعي، زاعماً بأننا نريد العودة إلى ملاك الأراضي. لكن أبسط المفاهيم المتعلقة بالتطور الاجتماعي تقول إن لا يمكن أبداً ارجاع الأبنية الاجتماعية إلى الوراء. هكذا، هناك نوع معين من العبودية قد مات مع موت الإقطاعية، ولكن أخذ النظام البورجوازي مكانه. فالإصلاحات الزراعية في إيران لم تقم سوى بفرش الطريق لرأسملة مجتمعنا وجهله مكاناً لإفراغ فائض المنتجات الإمبريالية. إذا كان الفلاح، في السابق، تحت رحمة مالك الأرض وحده، فالآن هو تحت رحمة الشركات الزراعية والتعاونية. الإمبريالية، حتى تلجم ثورة الشعب الإيراني، تجد ملجأها في أشكال مختلفة من الإصلاحات.

يا سيدي الرئيس، أيمكنك أن تجد لي رجلاً شريفاً واحداً يمكنه أن يذهب إلى أطراف طهران، مثل نظام آباد، أو جسر الإمام المعصوم، أو ميدان شوش، ويسأل المعدومين هناك: من أين أتيتم؟ لن يجيبوا بشيء سوى: "لقد هربنا لأن لم يكن بإمكاننا أن نسدد ديوننا". صحيح أن الإصلاح الزراعي قد سمح للملاك الأراضي الصغار أن ينتفعوا، ولكن هذا الحال لن يبقى ثابتاً في طور سيرورة الحركة الطبقية. فالملاك الصغار الأكثر ثراءاً وقرباً للحكومة سيأكلون الملاك الآخرين آجلاً أم عاجلاً. ولكن أليست الحقيقة هي أننا لا زلنا محكومين من قبل مثل الإقطاعيين؟ الآن نسميهم بالبورجوازية الكومبرادورية– وسطاء الإمبريالية. شكلت الحكومة تعاونيات التي قامت بتطويق أعناق الفلاحين عبر عسكرة القرى الزراعية من خلال مختار القرية...

«رئيس المحكمة مقاطعاً»: دافع عن نفسك فقط من فضلك..

« لسرخي»: سيدي أنا أدافع عن شعبي..

«رئيس المحكمة»: هذا هو دفاعك الأخير. دافع عن نفسك ولا توجه لي أية اسئلة. لقد أخبرناك مسبقاً أن يكون دفاعك دفاعاً شخصياً، لمصلحتك أنت فقط.

« لسرخي»: ليس عندي أي شيء لأقوله لصالحي. أنا أتحدث باسم شعبي، ولصالح شعبي. وإذا كنت لا امتلك الحرية في ذلك، فإذن أفضل الجلوس عن الاستمرار.

«رئيس المحكمة»: حريتك مرهونة بدفاعك الشخصي الأخير.

«لسرخي»: لقد حسم الأمر إذن! سأجلس!

التقدمي

رئيس التحرير: د. حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي

التقدمي العدد 128 ـ يوليو 2018 السنة السادسة عشر SDPA 499

مقبلٌ موعد
المهرجان الذي
نكتبُ الآن تاريخه

■ الشهيد سعيد العويناتي

من الذاكرة

شذرات من البدايات

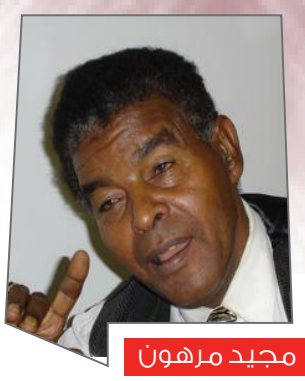

مجيد مرهون

ذات التقيت بواحد من الشباب الذين كانوا يدرسون معي في مركز التدريب المهني في بابكو في فصل أعلى مني، ألا وهو حسن علي محمد المحرقي، وكان آنذاك يسكن في بيت والده بالحورة، وتم التعارف بيننا، وفي الحقيقة فقد ارتحتُ له منذ أول لقاء، وتتالت اللقاءات والنقاشات المتنوعة بيننا، ثم تطوّر الأمر إلى قيامي بزيارته في بيت والده بصورة منتظمة في نقاشات ودراسات عديدة، والتي كانت فائدتي منها كبيرة جداً، وصرت أقرأ كتب جورج حنا وسلامة موسى ومحمد مندور وغيرهم، وتطوّر الأمر إلى قراءة قصص مكسيم جوركي، وهي القصص التي كان لها أثرها العميق جداً في نفسي حيث كنت أجد شخصيات قصصه حية في مجتمعنا الحقيقي، وهذا ما زاد قناعتي، وجعلها يقينية.

وأصبحتْ الميول والتوجهات الاشتراكية أقرب إلى قلبي وعقلي، فكانت دهشة حسن المحرقي كبيرة، وبدأ يزورني ويناقشني في كل شيء، بل وحتى في حياتي الخاصة، والتي جعلتها كتاباً مفتوحاً أمامه، كما وتعلمت على يده كيفية كتابة القصص، بعد ملاحظة ميلي الجاد إلى الفنون والقصص، وهذا ما فتح قريحتي وأوقدها، وشعرت بأنني إنسان مختلف، وإن لدي طاقات كثيرة وهائلة. واستمريت معه حتى نهاية عام 1961، حيث عرض علي إن كنت أرغب في الانضمام لجبهة التحرير الوطني المناضلة لأجل الطبقة العاملة والطبقة الفقيرة ولأجل الديمقراطية، وبدون تردد أعلنت له رغبتي ولهفتي للانخراط في العمل السري.

وفي نفس العام أرسل لي مأتم كلبهرام (مأتم تلجراف) عبر المرحوم باقر كلبهرام طلباً لتأسيس فرقة موسيقى موكب عزاء المأتم، لأني كنتُ من أشهر الموسيقيين بين فقراء تلك المنطقة، وقمتُ بذلك بطيب خاطر، وبحماس شديد لأني بدأت نشاطي الثوري بين الشباب الفقراء منهم في مثل سني، وأكبر أو أصغر سنا، وكلهم من أبناء الطبقة العاملة والعاطلين عن العمل، ومن الرعاع أيضا، فأدركتُ مفهوم التقاء الفن الموسيقي مع الثورة وهذا ما عزز موقفي من الموسيقى في منظورها التقدمي، فاشتريت آلة السكسفون بعد تعرفي على بعض آلات النفخ مثل الترومبت والكلارنيت عام 1961، وهو ألتو سكسفون، حلمي منذ الطفولة، وتعلمت العزف على آلة السكسفون دون معلم أو مدرب.

وكنتُ أول بحريني مدني إشترى وعزف السكسفون، وذلك بشهادة المرحوم الفنان أحمد جمال الذي كان يملك متجراً لبيع الآلات الموسيقية والكتب الموسيقية لشركة(Hohner)، واشتريتُ كذلك الكتاب الأول للعزف على السكسفون، وتدرب معي عزيز عباس على نفس الآلة ثم أشترى له سكسفون تينور.

كانت علاقتي بأمي علاقة حميمة، إذ ارتبطت بها طيلة حياتي حتى يومنا هذا، وقد عانت الأمرّين من أجلنا، وكانت بحق مضحية وعاملة مكافحة، تحملت كل ظروفي القاسية منذ طفولتي، وكذلك تحملت ظروف سجني فيما بعد، وقد استفدت من عنادها في مواجهة الحياة والكفاح لأجل تأمين حياه ثلاثة أفواه، وذلك أعانني على مواجهة أموري قبل السجن وفي السجن وبعده مهما صعبت الأمور واستعصت، ولذلك كانت علاقتي بها خاصة.

نعود الآن إلى عام 1965 من زاوية أخرى، زاوية النضال السياسي، حيث بدأت الانتفاضة العمالية ووحدة الطبقة العاملة مع الطلبة، وكنت في حينه من العمال الذين ساهموا في هذه الانتفاضة العمالية، في المظاهرات وكذلك في إلقاء الحجارة، ووضع الكمائن ضد الشرطة، وأثناء خروجي في مظاهرة عمالية وطلابية مشتركة في يوم من تلك الأيام، أخذني أحد الرفاق إلى خارج جماعة المظاهرة والمتظاهرين، ومنعني من الخروج في المظاهرات، وعندما سألته عن السبب، قال بالحرف الواحد» «لديك مهمات خاصة!! ولا نريد أن تنكشف الآن»، وخرجتُ تماماً عن كل ما له علاقة بالمظاهرات، إلى حد أن بعض الناس تصوروني عميلاً للمخابرات، ولكني صبرتُ ولم أخرج عن صمتي.

وفي إحدى تلك الليالي، وفي خضم أحداث الاعتقالات الكثيرة، أحضر لي أحد الرفاق كرتوناً كبيرا مليئا بنسخ من نشرة «الجماهير» لتوزيعها على خلايا تنظيمية فقدت قياداتها، والمطلوب مني ربط تلك الخلايا وإعادة انتظام عملها التنظيمي السري، وبسرعة خرج من البيت دون أن تراه والدتي، وبعد ذلك أغلقتُ باب حجرتي، وبدأت أرتب لكل فرد من أفراد الخلايا وفق المنطقة التي يعيش فيها، ويبدو أن أمي لاحظت شيئا أثار شكوكها حولي، فجاءت تطرق الباب، وعندما فتحت الباب قليلا سألتني عن الموضوع، وسقطت عينها على المنشورات بالرغم من أنني كنت أحاول إخفائها، فأخبرتها بعد أن أدخلتها حجرتي بأني عضو في تنظيم مناضل، فارتعبتْ وطلبتْ مني كأم أن أتخلى عن العمل السياسي خوفا من الاعتقال، فبادرتها حازماً بالجواب: «إن عملي شريف ولمصلحة الوطن، وعليها أن تختار بين أمرين، إما أن أحنث بوعدي وأتخلى عن توجهاتي وانتحر أو إن تبارك توجهاتي حتى لو أدى ذلك إلى موتي، وكانت لحظة مُربكة بالنسبة لكلينا وساد صمت ثقيل، وبعدها أخذتني بالأحضان، وصارت تُقبلني والدموع في عينيها قائلة «ليبارك الله لك في كل خطوة تخطوها».

ومنذ ذلك الحين زاد حماسي، وقمت بقيادة خلايا تنظيمية عديدة بعد الاعتقالات في مارس وإبريل عام 1965، كما ووفق توصية من رفاقي الأعلى رتبة أصبحتُ أهتم بتثقيف أمي لكي تصبح قلعتي الحصينة، فكنت أقرأ لها منشوراتنا وأناقشها في مواضيعها، كما كنتُ أقرأ القصص الهادفة لها، وصارت تهتم بشكل خاص بالأخبار سواء المذاعة منها أو المنقولة، كما وصرت أعلمها الحروف الأبجدية فكنت أرى تلك القلعة تتكون أمام ناظري، ولذلك فإن علاقتي بأمي كانت تزداد أوصالها وثوقا.